



ALECSO

المجلة العربية للمعلومات

مجلة نصف سنوية | العدد الثامن و الثلاثون | ديسمبر 2025

المجلة العربية للمعلومات

المدير المسؤول

المدير العام
أ.د محمد ولد أعمر

رئيس التحرير

مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال
أ.د محمد الجميني

أمين التحرير

أ.بلال العامري

هيئة التحكيم

- الدكتور مبال يوسف، الجمهورية اليمينة
- الأستاذ الدكتور أبو العلاء حسنين، جمهورية مصر العربية
- الدكتور يسرى بوزيد، الجمهورية التونسية
- الدكتور رمزي فرحات، الجمهورية التونسية
- الدكتور محمد العزب، الجمهورية السورية
- الدكتور بالحسن قطاط، الجمهورية التونسية
- أ.د احمد التليلي، الجمهورية التونسية

التصميم والإخراج الفني

- أ. بلال العامري

إن الأراء والأفكار المنشورة تلزم كتابها دون سواهم وهي لا تعرب بالضرورة عن وجهة نظر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

يسمح باستعمال ما ورد يف هذا العدد من مواد علمية أو ثقافية أو تربية أو فنية استعمال غري تجاري، رشط الإشارة للمصدر.

المراسلات

المجلة العربية للمعلومات - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
تونس ص. ب. 1120 - القباضة الأصلية 1000
الهاتف: 70 013 900 (+216) - الفاكس: 71 948 668 (+216)
البريد الإلكتروني: MOHAMED.JEMNI@ALECSO.ORG.TN

المجلة العربية للمعلومات / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس العدد 38-
نصف سنوية 2025
المجلة العربية للمعلومات ISSN 0330 : - 7042

مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة للمنظمة

افتتاحية

05

أ. د. محمد ولد أعمر

التقديم

07

أ. د. محمد الجملي

09

دوافع استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي وآثاره على الأداء الأكاديمي لدى طلبة الجامعة المغربية: دراسة تحليلية باستخدام نمذجة المعادلات البنوية (PLS-SEM)

د. محمد الزمراني

33

استخدام التطبيقات مفتوحة المصادر في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين

د.عبد الرحمن محمد صادق أبو سارة

63

تحليل كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي في ضوء القيم الاجتماعية

د.مايزة رسوق

81

آليات تفعيل الرقمنة في تعزيز الاحتراف الأكاديمي لاعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية

د.عائدة عبد الوهاب عبد الرقيب العكادي

98

تأثير الحرب في اليمن على العملية التعليمية في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز

د. إفتهان عبده فرحان سيف

122

متطلبات المنصات الالكترونية لتحسين جودة التعليم في الجامعات اليمنية – تم الحكم

د.عائدة عبد الوهاب عبد الرقيب العكادي

138

درجة وعي معلمي التعليم الأساسي بحقوق الطفل في القانون السوري

د.مايزة رسوق

تؤدي المعلومات اليوم دوراً محورياً في بناء المجتمعات الحديثة، وتعزيز قدرتها على مواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات المعرفة والتكنولوجيا والاتصال. ولم تعد المعلومات مجرد مورد داعم للتنمية، بل أصبحت ركيزة أساسية لاتخاذ القرار الرشيد، وتحقيق التنمية المستدامة، وترسيخ قيم الحوار والانفتاح والتكامل بين الشعوب، في ظل عالم تتزايد فيه التحديات وتنامى فيه الحاجة إلى المعرفة الموثوقة والمنظمة.

وانطلاقاً من رسالتها في دعم العمل العربي المشترك في مجالات التربية والثقافة والعلوم، تولي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اهتماماً خاصاً بتطوير منظومات المعلومات، وتعزيز النفاذ العادل إلى المعرفة، وتشجيع إنتاج المحتوى العلمي باللغة العربية، إلى جانب بناء القدرات الوطنية في مجالات إدارة المعلومات والتحول الرقمي والابتكار التكنولوجي. وتهدف هذه الجهود إلى تضيق الفجوة المعرفية، وتعزيز الجاهزية الرقمية، وتمكين المجتمعات العربية من الإسهام الفاعل في اقتصاد المعرفة العالمي، مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية واللغوية للأمة العربية.

وفي هذا السياق، تمثل المجلة العربية للمعلومات منبراً علمياً ومعرفياً مهماً لتبادل الخبرات، ونشر الدراسات المتخصصة، وتسلط الضوء على المبادرات الرائدة والتجارب الناجحة في مجالات المعلومات والمكتبات والتقنيات الحديثة.

كما تؤدي المجلة دوراً محورياً في مواكبة المستجدات العلمية، وتحليل التحولات الرقمية المتسارعة، وفتح آفاق جديدة للنقاش العلمي الرصين حول قضايا البيانات والمعرفة وإدارة المحتوى.

وإذ تسهم المجلة في إثراء المحتوى العلمي العربي، وتعزيز ثقافة البحث والابتكار، فإنها تشكل جسراً فاعلاً للتواصل بين الباحثين والأكاديميين والمهنيين وصناع القرار، بما

يدعم تطوير السياسات، وتحسين الممارسات المهنية، وتعزيز التكامل بين المعرفة النظرية والتطبيقية في الوطن العربي. وإذ نثمنّ عالياً الجهود المتواصلة التي تبذلها هيئة التحرير، وما يقدمه الباحثون والكتاب من إسهامات علمية جادة، فإننا نتطلع إلى أن تواصل المجلة العربية للمعلومات أداء رسالتها العلمية والمعرفية، وأن تظل فضاءً عربياً رائداً للحوار وتلاقح الأفكار، ورافداً أساسياً من روافد التنمية الشاملة، وإحدى الدعائم الرئيسة لبناء مستقبل عربي قائم على العلم والمعرفة والابتكار.

أ.د محمد ولد أعمار

مدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

يأتي هذا العدد من المجلة العربية للمعلومات في سياق التحولات المتسارعة التي تشهدها النظم التعليمية العربية، وما يرافقها من تحديات معرفية وتقنية وبنوية، تفرض إعادة النظر في أدوار التكنولوجيا، والسياسات التعليمية، والمناهج، والممارسات الأكاديمية، في ضوء متطلبات الجودة والحوكمة والابتكار.

يتناول العدد قضايا التكنولوجيا التعليمية والتحول الرقمي في التعليم، حيث تبحث الدراسة المعنونة استخدام التطبيقات مفتوحة المصادر في منهجيات التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين واقع توظيف البرمجيات مفتوحة المصدر في التعليم التقني، مستندة إلى منهجية نوعية تسهم في فهم أعمق لفرص هذا التوجه وتحدياته التربوية. كما تتناول دراسة متطلبات المنصات الإلكترونية لتحسين جودة التعليم في الجامعات اليمنية الأبعاد التقنية والتنظيمية والبشرية اللازمة لتفعيل التعليم الإلكتروني، في إطار ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي. ويُسكمل هذا المحور بدراسة تناقش آليات تفعيل الرقمنة في تعزيز الاحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، مركزة على دور التحول الرقمي في تطوير الكفايات المهنية والأداء الأكاديمي والبحثي.

ويخصص العدد محوراً ثانياً لدراسة المناهج الدراسية والقيم والتشريعات التربوية، حيث تقدم دراسة تحليل كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي في ضوء القيم الاجتماعية قراءة تحليلية لمحتوى المنهج، ومدى تضمينه للقيم الاجتماعية، وانسجامه مع الأهداف التربوية المعلنة. كما تتناول دراسة درجة وعي معلمي التعليم الأساسي بحقوق الطفل في القانون السوري مستوى إدراك المعلمين للأطر القانونية الناظمة لحقوق الطفل، وانعكاس ذلك على الممارسة التعليمية داخل الصفوف الدراسية.

وفي محور ثالث، يتناول العدد التعليم في سياقات الأزمات والنزاعات، من خلال

كما تتناول دراسة درجة وعي معلمي التعليم الأساسي بحقوق الطفل في القانون السوري مستوى إدراك المعلمين للأطر القانونية الناظمة لحقوق الطفل، وانعكاس ذلك على الممارسة التعليمية داخل الصفوف الدراسية.

وفي محور ثالث، يتناول العدد التعليم في سياقات الأزمات والنزاعات، من خلال دراسة تأثير الحرب في اليمن على العملية التعليمية في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز، التي ترصد الآثار التربوية والاجتماعية والنفسية للنزاع المسلح على البيئة التعليمية، وتبرز الحاجة إلى سياسات تعليمية مرنة واستجابات مؤسسية قائمة على الأدلة.

ويختتم العدد بمحور يعالج التقنيات الناشئة في التعليم العالي، عبر دراسة دوافع استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي وآثاره على الأداء الأكاديمي لدى طلبة الجامعة المغربية، والتي تعتمد نمذجة المعادلات البنوية (PLS-SEM) لتحليل العلاقات بين دوافع الاستخدام ومخرجات الأداء الأكاديمي، بما يضيف إسهاماً منهجياً ونظرياً إلى الأدبيات العربية في هذا المجال.

وإذ تقدم هيئة التحرير هذا العدد، فإنها تؤكد التزام المجلة بالمعايير العلمية للتحكيم والنشر، وحرصها على الإسهام في تطوير البحث العلمي العربي في مجالات المعلومات والتربية والتكنولوجيا، وتوفير منصة معرفية رصينة للحوار الأكاديمي وتبادل النتائج البحثية المبنية على أسس منهجية دقيقة.

أ.د محمد الجميني

رئيس هيئة التحرير

**دوافع استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي وآثاره على الأداء
الأكاديمي لدى طلبة الجامعة المغربية: دراسة تحليلية
باستخدام نمذجة المعادلات البنوية (PLS-SEM)**

د. محمد زمراني

أستاذ محاضر بالمدرسة العليا للتربية والتكوين - جامعة
السلطان مولاي سليمان
عضو فريق البحث في القيم والمعرفة - المملكة المغربية

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى فهم طبيعة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) بين طلاب الجامعات المغربية، من خلال البحث في دوافع الاستخدام والآثار المترتبة عن هذا الاستخدام، وذلك باعتماد تقنية النمذجة بالمعادلات البنوية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) باعتماد برنامج SmartPLS_V4، لتحليل بيانات الدراسة المجمعة عن طريق مقياس معد لهذه الدراسة والمطبق على عينة عشوائية من (206) طالب وطالبة من جامعات مغربية مختلفة.

وبعد التحقق من موثوقية النموذج المقترح، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج: أن ضغط الدراسة يُعد الدافع الرئيسي لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في صفوف الطلاب، في حين كان تأثير ضغط الوقت والبحث عن الجودة

والمكافآت أقل أهمية. فيما يتعلق بالآثار، أشارت الدراسة إلى أن استخدام التطبيقات يسهم في تحسين الأداء الأكاديمي، ولكنه يؤدي أيضا إلى زيادة الميل إلى التسويف وضعف القدرة على التذكر عند الاستخدام المفرط.

أما على مستوى تحليل الفروق بين الجنسين فإنه لا يوجد تأثير لاختلاف نوع الجنس على طبيعة الاستخدام وباقي متغيرات الدراسة، باستثناء متغير البحث عن الجودة، إذ هو المتغير الوحيد الذي يتأثر بشكل إيجابي وملحوظ بعامل الجنس، حيث إن الإناث أكثر اهتماما باستخدام هذه التطبيقات كوسيلة لتحقيق جودة أعلى في الدراسة مقارنة بالذكور. أما على مستوى عامل الفئة العمرية فإنه يوجد تأثير دال إحصائيا لمتغير الفئة العمرية على دوافع الطلاب لاستخدام الذكاء الاصطناعي كمتغير البحث عن المكافأة، والبحث عن الجودة، وضغط الوقت، كما أن له تأثير على بعض الآثار المترتبة على هذا الاستخدام كمتغير ضعف الذاكرة، ومتغير الأداء الأكاديمي.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي التوليدي، ضغط الدراسة، ضغط الوقت، البحث عن الجودة، البحث عن المكافأة، التسويف، ضعف الذاكرة، الأداء الأكاديمي.

Motivations and Effects of Generative AI Use on Academic Performance Among Moroccan University Students: An

Analytical Study Using Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM)

Abstract: This study investigates the usage dynamics of Generative Artificial Intelligence (GenAI) applications among Moroccan university students by examining the underlying motivations and resultant consequences. Employing Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) via SmartPLS version 4, the research analyzed data from a random sample of 206 students across various Moroccan universities. The core model demonstrated that Study Pressure is the primary driver for GenAI adoption, whereas the influence of Time Pressure, Search for Quality, and Search for Reward was less prominent. Crucially, while GenAI use contributes positively to Academic Performance, it also significantly increases the tendency toward Procrastination and reports of Memory Loss under frequent usage. Furthermore, auxiliary statistical analyses revealed distinct patterns across demographic factors: Gender had no significant effect on overall usage or most variables, with the sole exception being the Search for Quality motivation, which was significantly higher among female students. In contrast, the Age Group was a more influential factor, exhibiting a statistically significant effect on key student motivations

(Search for Reward, Search for Quality, and Time Pressure) and several usage outcomes (Memory Loss and Academic Performance). This research provides a robust explanatory model for GenAI usage and highlights the critical roles of both motivational and demographic factors in shaping its academic impact, offering valuable insights for promoting ethical and responsible integration in higher education.

Keywords: Generative AI, Study Pressure, Time Pressure, Search for Quality, Search for Reward, Procrastination, Memory Loss, Academic Performance.

المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تطورات هامة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI)، التي أصبحت تشكل جزءا محوريا في مختلف جوانب الحياة، لا سيما في المجال التربوي والتعليمي؛ إذ أصبحت تطبيقات مثل ChatGPT محور اهتمام الباحثين والأكاديميين نظرا لإمكانياتها الكبيرة في دعم التعليم والتعلم (Dalalah & Dalalah, 2023; Meyer et al., 2023). فتستخدم هذه التطبيقات بشكل متزايد كأدوات لتحسين التعلم الذاتي ومساعدة الطلاب على التعامل مع الضغوط الأكاديمية، إلا أن هذا التبني المتزايد يثير تساؤلات حول تأثيراتها على الأداء الأكاديمي وسلوكيات التعلم (Yilmaz & Yilmaz, 2023).

يندرج هذا البحث في سياق خاص يركز على البيئة الجامعية المغربية؛ حيث تشهد تحديات متزايدة في مواكبة التطورات التكنولوجية والتعامل مع الضغوط الأكاديمية المتنامية. ومع تبوء المغرب المرتبة الثانية بنسبة 38% ضمن تقرير شبكة (Visual Capitalist, 2024, August 18) حول استخدام ChatGPT لا ينبغي النظر إليه بتفاؤل كبير، خاصة وأن ملامح هذا الاستخدام تتركز في الفئات العمرية الأصغر، وفي مجال التعليم والأنشطة الأكاديمية بشكل أكبر، وهو ما يثير التساؤل الآتي: هل ستكون لهذا الاستخدام وفق هذه الملامح وفي ظل تراجع تقييم المنظومة التربوية، وتراجع قيم النزاهة، والأمانة والصدق، انعكاسات ايجابية، أم أن الأمر محسوم تماما لفرضية الاستعمال غير الأخلاقي المؤدي إلى تدمير

مصداقية الشواهد الأكاديمية وتنامي الغش وتراجع مبادئ الاستحقاق وتكافؤ الفرص في المباريات والانتقاء المهني؟

إذا هناك أخطار حقيقية باتت تظهر للعيان معالمها، وهي في تنامي مطرد، تتعلق بهدم كل المعايير والقيم الأخلاقية في الأوساط التعليمية والجامعية، وبالرغم من الاهتمام الأكاديمي المتزايد حول تحليل استخدامات الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم، فإن هناك فجوات واضحة في الأبحاث المنجزة حول هذا الموضوع، فمن جهة نجد قلة الدراسات التجريبية؛ فمعظم الدراسات المنجزة في الموضوع تعتمد المناهج الوصفية أو المناقشات النظرية، مع غياب كبير للدراسات التجريبية التي تقدم أدلة ميدانية تدعم أو تفند هذه الأفكار، كما تركز معظم الأبحاث العربية المنجزة في الموضوع على الأبعاد الحقوقية أو الأخلاقية (زمراني، 2024)، وعليه فإن الفهم الدقيق لدوافع الطلاب لاستخدام هذه التطبيقات وتأثيراتها على سلوكهم الأكاديمي، أو الشخصي ما زال محدودا.

ومنه، تبرز أهمية هذا البحث في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بفهم الدوافع الرئيسة لاستخدام الطلاب لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي وآثارها الإيجابية والسلبية. وذلك من خلال تحليل شامل باستخدام منهجية النمذجة بالمعادلات الهيكلية (PLS-SEM)، بهدف توفير أساس علمي لتوجيه استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي نحو تحقيق أهداف تعليمية إيجابية ومستدامة. وعليه، فإن إشكالية الدراسة تتحدد في الآتي: **ما دوافع**

استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي لدى الطلاب الجامعة؟ وما الآثار المترتبة عن ذلك الاستخدام؟

أما أهداف الدراسة:

- فهم الأسباب التي تدفع طلاب الجامعات إلى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في مختلف الأنشطة الأكاديمية.
- فهم تأثير العوامل الشخصية المختلفة مثل: ضغط الدراسة، وضغط الوقت، والبحث عن الجودة، والبحث عن المكافآت، على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- تقييم الآثار الإيجابية والسلبية للاستخدام المفرط لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على الأداء الأكاديمي، والذاكرة، والتسويق.
- تقديم نموذج تفسيري لطبيعة الاستخدام ودوافعه وآثاره، ومقارنة العوامل بين البيئة الجامعية المغربية ونظيرتها في البيئات الجامعية المختلفة.

الدراسات السابقة:

شهدت السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في الدراسات المنشورة التي تقارب موضوع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في المجال التعليمي، وهو ما يعكس اهتمام الباحثين بدراسة الدوافع والآثار المرتبطة بهذا الاستخدام، نستعرض في هذا المحور مجموعة من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من زوايا

مختلفة، مع التركيز على العوامل المؤثرة في قبول هذه التقنيات واستخدامها، وتأثيرها على التعلم والأداء الأكاديمي للطلاب.

أجرى Faruk et al (2023) دراسة تهدف إلى تحليل العوامل النفسية والتقنية التي تؤثر على قبول واستخدام ChatGPT بين الطلاب. باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية (SEM)، توصلت الدراسة إلى أن الفائدة المتصورة والانفتاح على التجارب الجديدة لهما تأثير إيجابي على نية استخدام ChatGPT. بالمقابل، أظهرت العوامل النفسية السلبية مثل العصبية تأثيرا معاكسا، مما يشير إلى أهمية الاستعداد النفسي في تبني التقنيات الجديدة.

وفي دراسة طويلة، استكشف Abbas, Jam, & Khan (2024) العلاقة بين الضغوط الأكاديمية والدوافع لاستخدام ChatGPT بين طلاب الجامعات. أظهرت النتائج أن الطلاب الذين يواجهون ضغوطا زمنية وأكاديمية مرتفعة يميلون أكثر إلى استخدام هذه التطبيقات كوسيلة للتخفيف من تلك الضغوط. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى أن هذا الاستخدام قد يؤدي إلى زيادة التسويف وفقدان الاستيعاب، مما يؤثر سلبا على الأداء الأكاديمي.

كما قدم Strzelecki & ElArabawy (2024) تحليلا مقارنا لتأثير الجنس ومستوى الدراسة على قبول تطبيقات الذكاء الاصطناعي واستخدامها بين طلاب التعليم العالي في بولندا ومصر. باعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وجدت الدراسة أن هناك اختلافات ملحوظة في مستويات القبول والاستخدام بناءً على الجنس.

ومستوى الدراسة، وأوصت بضرورة تطوير استراتيجيات تعليمية تراعي هذه الفروقات لتعزيز التبني الفعال للتكنولوجيا.

كما قام Saito (2024) بتحليل اتجاهات استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في الجامعات التقنية اليابانية، مع التركيز على صفات الطلاب وخصائصهم، أظهرت الدراسة التي اعتمدت على منهج كمي، أن الطلاب يستخدمون هذه التقنيات بشكل واسع لتخصيص المواد التعليمية وتعزيز التعلم الذاتي. ومع ذلك، أعرب المشاركون عن مخاوفهم بشأن موثوقية المعلومات والقضايا الأخلاقية المرتبطة بالاستخدام.

في حين درس Wecks et al (2024) العلاقة بين استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي والأداء الأكاديمي للطلاب. أظهرت النتائج، المستندة إلى تحليل كمي، أن الطلاب الذين يعتمدون بشكل كبير على هذه التطبيقات سجلوا درجات أقل مقارنة بأقرانهم الذين لا يستخدمونها. أشارت الدراسة إلى أن الاعتماد المفرط على التكنولوجيا قد يعيق تطوير المهارات الأساسية والمعرفة العميقة.

وفي سياق مشابه، قام Masa'deh et al (2024) بدراسة العوامل التي تؤثر على نية الطلاب الأردنيين في استخدام ChatGPT. باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية، وجدت الدراسة أن الفائدة المتصورة وضغط الوقت وضغط الدراسة هي من أبرز العوامل التي تدفع الطلاب إلى تبني هذه التقنية. بالمقابل، لم يكن للمتعة

المتصورة تأثير يذكر على نية الاستخدام، مما يشير إلى أن الدوافع العملية تتفوق على الدوافع الترفيهية.

تشير هذه الدراسات إلى أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم العالي أصبح واقعاً متزايد الأهمية، مدفوعاً بالدوافع العملية مثل التخفيف من الضغوط الأكاديمية وزيادة الكفاءة في التعلم. ومع ذلك، فإن هذا الاستخدام ترافقه تحديات مرتبطة بالاعتماد المفرط على التكنولوجيا، والقضايا الأخلاقية، وتأثيره المحتمل على الأداء الأكاديمي.

كما تشير الدراسات السابقة إلى أن الدوافع الرئيسية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي بين الطلاب تشمل ضغط الوقت (Masa'deh et al., 2024; Amani et al., 2023)، الدراسة (Deric et al., 2024)، السعي لتحقيق التقدير والمكافأة (Abbas & Khan, 2024)، والبحث عن الجودة والإتقان في الأعمال الأكاديمية (Wecks et al., 2024; Chan & Hu, 2023). تعكس هذه الدوافع رغبة الطلاب في تحسين الأداء الأكاديمي وتوفير الوقت والجهد في أداء المهام الدراسية.

من جهة أخرى، أثارت هذه الأدوات قلقاً بشأن آثارها المحتملة على السلوك الأكاديمي. تشير الدراسات إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي يمكن أن يؤدي إلى التسويف والتماطل (Abbas & Khan, 2024)، وضعف القدرة على التذكر (Wecks et al., 2024)، وانخفاض الأداء الأكاديمي بشكل عام (Denkin, 2024). علاوة على ذلك، أثارت الأدوات مثل ChatGPT مخاوف حول قضايا

الأخلاق والنزاهة الأكاديمية، حيث يمكن أن تسهم في زيادة حالات الغش الأكاديمي (Smolansky et al., 2023).

تعكس هذه النتائج تبايناً في تقبل الأساتذة والطلاب لهذه التطبيقات؛ فبينما يرى بعض الأساتذة فيها أداة تعليمية واعدة، يعبر آخرون عن مخاوفهم من الاعتماد المفرط على هذه الأدوات وانعكاساتها السلبية على تطوير مهارات التفكير النقدي لدى الطلاب (Styve et al., 2024).

وتعقيباً على الدراسات السابقة حول استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) بين الطلاب، يمكن تقديم مجموعة من الملاحظات:

أولاً: معظم الدراسات السابقة من الناحية الجغرافية شملت جامعات في مناطق مثل أوروبا، وأمريكا الشمالية، وآسيا، وهو ما يدل على نقص في الدراسات العربية والمغربية التي تناولت استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي من منظور تجريبي، وهو ما يجب معه العمل على سد هذه الفجوة.

ثانياً: بينما تناولت بعض الدراسات تأثيرات مثل التسويف وضعف القدرة على التذكر، إلا أن هناك حاجة لمزيد من البحث حول الآثار النفسية والتعليمية طويلة المدى لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي من طرف الطلاب، وكذا تأثير هذه التطبيقات على المهارات النقدية والتحليلية.

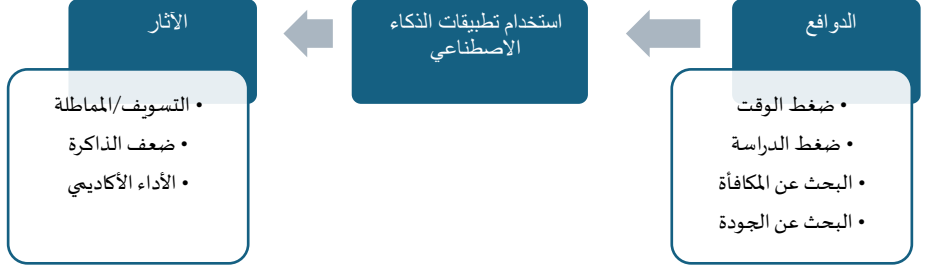
ثالثاً: ركزت العديد من الدراسات على تطبيقات محددة مثل ChatGPT، بينما قد تكون هناك تطبيقات أخرى للذكاء الاصطناعي التوليدي تستخدم على نطاق واسع، فالدراسة التي تأخذ بعين الاعتبار هذا التنوع في الأدوات يمكن أن تقدم صورة أكثر شمولية.

بناءً على هذه المراجعة وما قدمته من ملاحظات، فإن هذه الدراسة ستسعى إلى فهم كيفية تفاعل الطلاب مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي، مركزين على دوافعهم لاستخدامها وتأثيراتها المحتملة على الأداء الأكاديمي والسلوك الدراسي، كما ستساهم هذه الدراسة في سد الفجوة المعرفية حول استخدام هذه التقنيات في السياقات التعليمية بالمغرب، وتوفير توصيات للسياسات التعليمية حول استخدام التكنولوجيا بطريقة مسؤولة وأخلاقية.

النموذج الافتراضي:

بناء على مراجعة الدراسات السابقة فإنه يمكن اقتراح إطار نظري للدراسة، يتكون من أربعة دوافع محتملة لاستخدام الطلاب لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم الجامعي، وثلاث آثار محتملة لهذا الاستخدام، وهو كالتالي:

الشكل 1 النموذج النظري للدراسة: دوافع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وآثاره



وعليه، فإن فرضيات الدراسة الرئيسية التي نسعى للتحقق منها حول الدوافع الحقيقية والآثار المترتبة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) بين طلاب الجامعات المغربية، يمكن تحديدها كما يلي:

- H1 الفرضية 1: هناك علاقة إيجابية بين ضغط الوقت واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي من قبل الطلاب.
- H2 الفرضية 2: هناك علاقة إيجابية بين ضغط الدراسة واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- H3 الفرضية 3: هناك علاقة إيجابية بين البحث عن المكافآت واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- H4 الفرضية 4: هناك علاقة إيجابية بين البحث عن الجودة واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

- H5 الفرضية 5: استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى زيادة التسويق والمماثلة بين الطلاب.
- H6 الفرضية 6: الاستخدام المفرط لتطبيقات الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى ضعف في ذاكرة الطلاب.
- H7 الفرضية 7: هناك علاقة إيجابية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والأداء الأكاديمي للطلاب

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

في هذه الدراسة، سنستخدم نمذجة المعادلات البنوية باستخدام طريقة المربعات الجزئية الأقل (Partial Least Squares Structural Equation Modeling - PLS-SEM) لتحليل العلاقات بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي وعدة متغيرات سلوكية وأكاديمية لدى طلاب الجامعات المغربية. تم جمع البيانات من خلال استبانة تم تصميمه لقياس مدى استخدام الطلاب لهذه التقنيات، إلى جانب تأثيرها على الأداء الأكاديمي، المماثلة، ضعف الذاكرة، البحث عن الجودة والمكافآت، ومستويات ضغط الوقت والدراسة.

تم تطوير الاستبانة بناءً على الأدبيات السابقة وتم تقييم صلاحيتها من خلال اختبار تجريبي أولي، وبعد تحديد الصدق والثبات، تم توزيع الاستبانة على طلبة مغاربة يتابعون دراستهم بإحدى أسلاك

التعليم العالي، وقد تم تجميع 206 استجابة، تم اختيارهم باستخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة.

في حين تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام برنامج SmartPLS 4، وهو أداة متخصصة توفر تقديرات دقيقة للنماذج التي تحتوي على متغيرات متعددة ومسارات معقدة. فيما تم تقييم النموذج المحصل عليه بناءً على عدة معايير بما في ذلك معاملات المسار، قيم R^2 ، والصلاحية والثبات، لضمان دقة وموثوقية النتائج.

إن اختيار نمذجة المعادلات البنوية باستخدام طريقة المربعات الجزئية الأقل (PLS-SEM) بدل استخدام تقنية (CB-SEM) لهذه الدراسة يستند إلى مبررات محددة تتناسب وطبيعة البيانات وأهداف الدراسة: ذلك أن تقنية (PLS-SEM) تستخدم بهدف استكشافي لموضوع جديد تماما أو في طور الدراسة، ثم لكون هذا النهج يتميز بمرونة عالية في تطبيقه على العينات الصغيرة، والبيانات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي وهو ما يناسب تماما حالة البيانات المحصل عليها في هذه الدراسة، بالإضافة إلى قدرته على التنبؤ بالمتغيرات التابعة، وتحديد المسارات الأكثر أهمية وتأثيرا في النموذج النظري (Hair, Hult, Ringle, & Sarstedt, 2017).

حدود الدراسة وخصائص العينة:

- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي من قبل الطلاب الجامعيين، وقد لا تعكس النتائج السياقات الثقافية أو الأكاديمية الأخرى.

- الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من الموسم الجامعي 2023/2024.
- الحدود المكانية: اقتصر مجتمع الدراسة على الجامعات المغربية.

جدول 1 توزيع المشاركين في الدراسة حسب الجنس والفئة العمرية

النسبة المئوية	التكرار	
42.2	87	ذكر
57.8	119	أنثى
64.1	132	18-25
21.8	45	26-35
10.2	21	36-50
3.9	8	51-70
100.0	206	المجموع
		ع

يُظهر الجدول توزيع المشاركين في الدراسة حسب الجنس، حيث شارك في الاستطلاع 206 طالبا وطالبة مختلف الجامعات المغربية. منهم (42.2%) ذكور، في مقابل 57.8% من الإناث. كما يوضح الجدول توزيع الفئات العمرية للمشاركين في الدراسة، غالبتهم تتراوح أعمارهم بين 18 و25 سنة، بنسبة تقدر بـ64.1% من مجموع العينة، ما يعكس تركيز الدراسة على الطلبة الجامعيين في المراحل الأولى من حياتهم الأكاديمية. أما الفئة العمرية التالية، والتي تشمل الأعمار ما بين 26 و35 سنة، فقد شكلت نسبة 21.8%. ما يدل على مشاركة معتبرة لطلبة الدراسات العليا. أما الفئات

العمرية الأكبر (36-50 و 51-70) فقد أظهرت تمثيلاً أقل، بنسبة 10.2% و 3.9% على التوالي، مما قد يشير إلى انخفاض الاهتمام أو الحاجة لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بين هذه الفئات في السياق الجامعي.

مقياس الدراسة/متغيرات الدراسة:

تم إعداد أداة الدراسة في شكل استبيان يتألف من 31 فقرة، تقيس مستويات مختلفة من استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative AI) في التعليم، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة مثل ضغط الوقت، وضغط الدراسة، والبحث عن المكافآت والجودة، والتسويق، وضعف الذاكرة، والأداء الأكاديمي. استند إعداد المقياس إلى مراجعة الدراسات السابقة، واختيار فقراته من متغيرات تم اختبارها وتوثيقها في تلك الدراسات، من أجل ضمان الصدق والثبات في قياس المتغيرات المرتبطة باستخدام GenAI لدى الطلاب، وفيما يلي يلخص الجدول متغيرات الدراسة المعتمدة لفهم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفضاء الجامعي بين الطلاب في البيئة المغربية، مرفق بعدد الفقرات المخصصة له في أداة الدراسة:

جدول 2 متغيرات الدراسة ووصف كل متغير عدد فقراته في المقياس

نوع المتغير	اسم المتغير	الوصف	عدد الفقرات
المتغير الوسيط	استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي (UGAI) Use of Generative AI	مدى استخدام الطلاب لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي، مثل ChatGPT، في أنشطتهم الأكاديمية.	7

4	الضغط الذي يشعر به الطلاب لإكمال المهام الدراسية والأكاديمية المطلوبة منهم في إطار زمني محدود.	ضغط الوقت (TP) Time Pressure	المتغيرات المستقلة
4	كمية المهام والواجبات الدراسية المطلوبة التي يتعين على الطلاب إكمالها.	ضغط الدراسة (SP) Study Pressure	
3	مدى اهتمام الطلاب بالحصول على درجات عالية أو مكافآت أكاديمية أخرى.	البحث عن المكافأة (SR) Search for Reward	
3	مدى اهتمام الطلاب بجودة العمل الأكاديمي وإتقانه.	البحث عن الجودة (SQ) Search for Quality	
4	تأجيل الطلاب لإكمال المهام الأكاديمية بسبب الاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي.	التسويف/المماطلة (Pr) Procrastination	المتغيرات التابعة
3	تأثير الاستخدام المفرط ل GenAI على الاحتفاظ بالمعلومة والقدرة على تذكرها.	ضعف الذاكرة (ML) Memory loss	
3	أداء الطلاب الأكاديمي والحصول على نتائج جيدة في الاختبارات.	الأداء الأكاديمي (AP) Academic Performance	

عرض النتائج:

بعد إجراء اختبار (PLS-SEM) ضمن بيئة برنامج (SMART-PLS V4) سيتم عرض النتائج التي تم الحصول عليها استناداً إلى إرشادات (Hair, J.& Ringle, 2019). من خلال تقسيم النتائج إلى محورين رئيسيين: **المحور الأول**؛ سيخصص لعرض النموذج القياسي للتأكد من تجانس وثبات الأدوات المستخدمة في قياس المتغيرات، وكذا تقييم مدى فعالية المتغيرات في تمثيل المفاهيم التي صُممت لقياسها، بالإضافة إلى فحص قدرة النموذج على التمييز بين المتغيرات المختلفة. **المحور الثاني**؛ سيخصص لعرض النموذج البنائي من أجل اختبار الفرضيات، وتحليل المسارات بين المتغيرات المستقلة، والوسيط، والتابعة بالإضافة تحليل القوة التفسيرية للنموذج.

أولاً: نموذج القياس (Measurement Model):

جدول 3 مقارنة بين خصائص القياس للنموذج الأصلي والنموذج المعدل باستخدام مؤشرات الثبات والصلاحية

النموذج المعدل					النموذج الأصلي					أبعاد النموذج
Outer loadings	الفقرات	Average variance extracted (AVE)	Composite reliability (rho_a)	Cronbach's alpha	Outer loadings	الفقرات	Average variance extracted (AVE)	Composite reliability (rho_a)	Cronbach's alpha	
0.763	UGAI1	0.609	0.854	0.840	0.769	UGAI1	0.557	0.882	0.869	استخدام GenAI تطبيقات
0.722	UGAI2				0.718	UGAI2				
	UGAI3				0.674	UGAI3				
	UGAI4				0.698	UGAI4				
0.745	UGAI5				0.759	UGAI5				
0.825	UGAI6				0.786	UGAI6				
0.840	UGAI7				0.785	UGAI7				
0.839	SP1	0.751	0.895	0.888	0.841	SP1	0.751	0.898	0.888	ضغط الدراسة
0.796	SP2				0.791	SP2				
0.913	SP3				0.914	SP3				
0.912	SP4				0.914	SP4				
0.900	TP1	0.756	0.863	0.838	0.868	TP1	0.653	0.869	0.822	ضغط الوقت
0.924	TP2				0.904	TP2				
0.778	TP3				0.800	TP3				
	TP4				0.634	TP4				
0.915	SR1	0.853	0.920	0.914	0.915	SR1	0.853	0.925	0.914	البحث عن المكافأة
0.947	SR2				0.949	SR2				
0.908	SR3				0.906	SR3				
0.859	SQ1	0.720	0.807	0.805	0.853	SQ1	0.720	0.806	0.805	البحث عن الجودة
0.876	SQ2				0.871	SQ2				
0.810	SQ3				0.820	SQ3				
0.853	Pr1	0.740	0.897	0.884	0.862	Pr1	0.740	0.901	0.884	الملاحظة/التسوية
0.838	Pr2				0.835	Pr2				
0.884	Pr3				0.880	Pr3				
0.866	Pr4				0.862	Pr4				
0.868	ML1	0.785	0.863	0.863	0.861	ML1	0.785	0.867	0.863	ضعف التذكر
0.907	ML2				0.913	ML2				
0.883	ML3				0.884	ML3				
0.916	AP1	0.799	0.772	0.751	0.894	AP1	0.650	0.801	0.734	الأداء الأكاديمي
	AP2				0.665	AP2				
0.872	AP3				0.842	AP3				

يظهر الجدول نتائج الثبات والموثوقية للنموذجين الأصلي والمعدل، وذلك من خلال النظر إلى قيم ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وموثوقية التكوين المركب (Composite Reliability)، والتباين المقتبس المتوسط (Average Variance Extracted, AVE). كما تم تقييم الأوزان الخارجية (Outer Loadings) لكل فقرة من فقرات المقياس.

فعلى مستوى محور استخدام تطبيقات GenAI فإن قيم ألفا كرونباخ والموثوقية المركبة للنموذج الأصلي كانت مرتفعة (0.869 و0.882 على التوالي)، مما يشير إلى ثبات داخلي جيد. ومع ذلك، كان التباين المقتبس المتوسط أقل من 0.6 (0.557)، مما يعني أن النموذج قد يعاني من مشاكل في التمييز بين المتغيرات. أما في النموذج المعدل، فقد تحسنت قيمة AVE لتصبح 0.609، وهو ما يعد تحسناً ملحوظاً. مما يشير إلى أن التعديلات قد أدت إلى نموذج أكثر موثوقية وتمييزاً بين الفقرات.

أما على مستوى محور ضغط الدراسة فقد كانت قيم ألفا كرونباخ والموثوقية المركبة مرتفعة جداً في كلا النموذجين (أعلى من 0.88)، مما يشير إلى درجة عالية من الثبات الداخلي. كما كانت قيمة AVE ثابتة عند 0.751، مما يعني أن المتغير يحتفظ بجزء كبير من التباين الإجمالي في البيانات.

أما بالنسبة لمحور ضغط الوقت ففي النموذج الأصلي، كانت قيمة ألفا كرونباخ 0.822 وموثوقية التكوين 0.869، مع قيمة AVE 0.653. مما يشير إلى موثوقية مقبولة. في حين تحسنت قيمة AVE إلى

0.756 في النموذج المعدل، مما يعزز من تميز المتغير، على الرغم من انخفاض بسيط في قيمة ألفا كرونباخ (0.838).

أما محور البحث عن المكافأة فقد أظهرت قيم ألفا كرونباخ والموثوقية المركبة للنموذجين الأصلي والمعدل نتائج مرتفعة جداً (أعلى من 0.91)، مع قيمة AVE 0.853. مما يشير إلى أن المتغير متين وثابت عبر الزمن.

أما بخصوص محور البحث عن الجودة في كلا النموذجين، كانت قيم ألفا كرونباخ وموثوقية التكوين منخفضة نسبياً بالمقارنة مع المتغيرات الأخرى، لكنها لا تزال مقبولة (حوالي 0.80)، مع قيمة AVE 0.720، مما يشير إلى تماسك داخلي متوسط.

كما أظهرت نتائج محور المماثلة/التسويق موثوقية مرتفعة في كلا النموذجين، مع قيم ألفا كرونباخ والموثوقية المركبة تتجاوز 0.88، وقيمة AVE ثابتة عند 0.740، مما يشير إلى تماسك وثبات داخلي جيدين.

كما أن محور ضعف التذكر هو الآخر حصل على موثوقية مرتفعة في كلا النموذجين، إذ سجلت قيم ألفا كرونباخ والموثوقية (أعلى من 0.86)، مع قيمة AVE 0.785، مما يعزز من موثوقية المتغير وقدرته على قياس الأثر بشكل دقيق.

وأخيراً سجل محور الأداء الأكاديمي في النموذج الأصلي مستوى متوسط من الثبات، إذ كانت قيمة ألفا كرونباخ وقيمة AVE 0.650، أما في النموذج المعدل، فقد تم استبعاد أحد الفقرات، مما

أدى إلى تحسين بسيط في قيمة ألفا كرونباخ (0.751) وزيادة ملحوظة في قيمة AVE (0.799)، مما يعزز من قدرة النموذج على التمييز بين الفقرات.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن التعديلات التي أُجريت على النموذج قد أدت إلى تحسينات واضحة في ثبات وموثوقية بعض المتغيرات، خصوصاً في استخدام تطبيقات GenAI وضغط الوقت والأداء الأكاديمي. تم تحسين قدرة النموذج على التمييز بين المتغيرات، مما يجعله أكثر فعالية في دراسة العلاقة بين استخدام الذكاء الاصطناعي بين الطلاب وتأثيره على سلوكياتهم ونتائجهم الأكاديمية.

كما تظهر النتائج أن جميع المتغيرات الكامنة في النموذج تمتلك صلاحية تمييزية جيدة بناءً على معيار فورنل ولارك، مما يعزز الثقة في النموذج ويشير إلى أن المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض وتميزت بشكل جيد.

أما فيما يخص نتائج اختبار التناسق (Multicollinearity Check) فإن نتائج تحليل (VIF) يوفر ثقة عالية في النموذج، ويدل على أنه خالٍ من مشكلات التعددية، حيث جاءت جميع قيم (VIF) أقل من 5، إذ تراوحت ما بين (1.00 و 2.11) مما يعزز من صحة الاستنتاجات المستخلصة من تحليل النمذجة بالمعادلة البنوية.

أما فيما يخص موثوقية النموذج أو القوة التفسيرية فإن القيمة الخاصة بـ (R^2) تشير إلى أن حوالي 21.4% من التباين في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي (GenAI) يمكن تفسيره من خلال

المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، أما القيمة المعدلة فتعكس أن التفسير المفيد لهذا التباين هو قريب جداً من القيمة الأولية بنسبة 19.8%، مما يشير إلى أن النموذج لديه فعالية معقولة في تفسير استخدام GenAI.

في حين يظهر دور تحليل حجم التأثير (F^2) المهم في تقييم قوة العلاقات بين المتغيرات وأهميتها ضمن النموذج البنائي، وقد أظهر هذا التحليل تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) على الأداء الأكاديمي وباقي متغيرات الدراسة. إذ تُظهر النتائج ارتباطاً معتدلاً بين استخدام GenAI والأداء الأكاديمي، حيث بلغ حجم التأثير 0.365، مما يشير إلى دور بارز لهذه التقنية في تحسين الأداء الأكاديمي. كما يظهر تأثير ضعيف على البحث عن الجودة والبحث عن المكافأة بتأثير 0.149 و0.083 على التوالي، مما يشير إلى تأثيرات طفيفة على هذه المتغيرات، بينما غابت تأثيرات المتغيرات الأخرى، مثل الضغط الدراسي وضغط الوقت، التي سجلت أحجام تأثير ضئيلة (0.050 و0.012).

أما بخصوص نتائج تحليل الصدق التمييزي باستخدام نسبة تباين متوسط العلاقات المتبادلة (HTMT)، والذي يهدف إلى التأكد من أن كل بُعد من الأبعاد في النموذج البنائي يقيس مفهوماً فريداً لا يتداخل مع باقي الأبعاد. وتعتبر قيم HTMT التي تقل عن 0.85 مؤشراً جيداً للصدق التمييزي. فإن جميع قيم HTMT الخاصة بمتغيرات الدراسة لم تتجاوز (0.85)، مما يعزز الصدق التمييزي للنموذج البنائي المقترح حسب (Henseler et al., 2015).

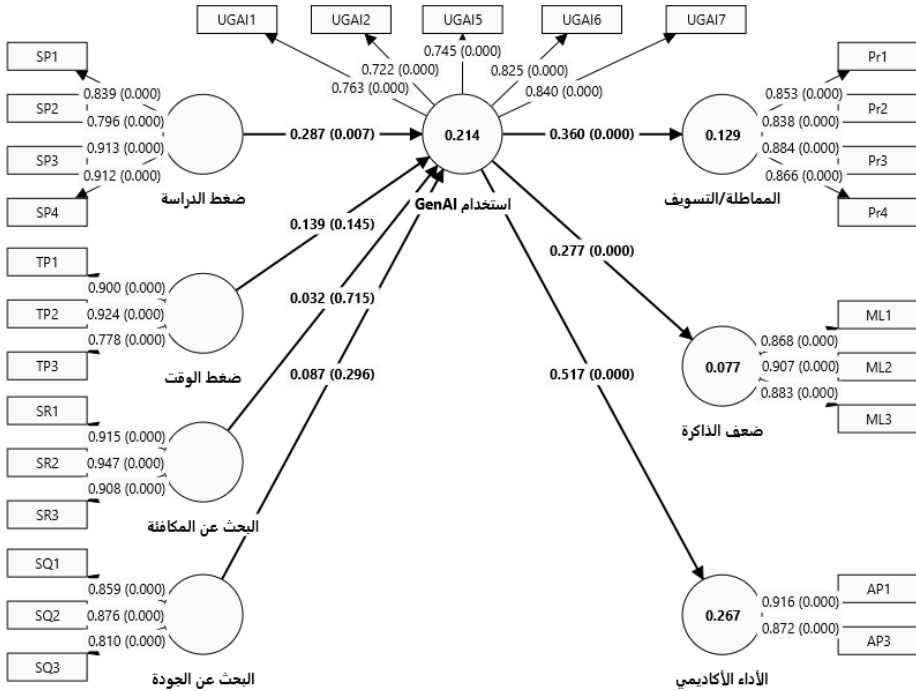
كما يعد عامل تضخم التباين (VIF) اختباراً مهماً لتحديد التعدد الخطي (multicollinearity) بين المتغيرات، وتظهر النتائج قيم VIF لجميع متغيرات الدراسة تقع ضمن النطاق المقبول (أقل من 5)، مما يشير إلى عدم وجود تعدد خطي من شأنه أن يؤثر على مصداقية النتائج. بناءً على إرشادات (Hair et al. (2019)، ومنه يمكن الاستنتاج أن النموذج يظهر استقراراً جيداً من ناحية التعدد الخطي، مما يسمح بالانتقال إلى تحليل العلاقات الأخرى في النموذج بثقة أكبر.

وعليه، فالنتائج المقدمة تشير إلى موثوقية وصلاحية عالية للأدوات المستخدمة في قياس تأثير استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الأداء الأكاديمي وعوامل أخرى مرتبطة بالعملية التعليمية. يمكن للباحثين الاعتماد على هذه الأدوات لإجراء تحليلات مفصلة أكثر للعلاقات السببية واستكشاف التأثيرات العميقة لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الطلاب.

ثانياً: النموذج البنائي (Structural Model):

تم اختبار فرضيات الدراسة للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة باستخدام إجراءات التمهيد (bootstrapping) على عينة الدراسة (206) باستخدام برنامج SmartPLS ليتم عرض النموذج الهيكلي المتوصل إليه كما هو موضح في الشكل 3.

الشكل 2 النموذج البنائي للعلاقة بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وباقي المتغيرات



يمثل الشكل أعلاه النموذج الهيكلي ويظهر العلاقات بين استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) وعدة متغيرات تابعة، مثل الأداء الأكاديمي، والمحاولة والتسويق، وضعف الذاكرة، وضغط الدراسة. النموذج يوضح معاملات المسار (Path Coefficients) وقيم R^2 لكل متغير تابع، كما يعرض قيم الموثوقية التفسيرية لكل مؤشر (المعاملات الداخلية) في الدوائر.

وبناءً على إرشادات (Hair et al. 2019) فإن الشكل يعكس نموذجاً تفسيريًا قويًا، إذ يظهر أن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي كعامل مؤثر على الأداء الأكاديمي بشكل إيجابي وقوي، مما يتفق مع التوجهات الحديثة في الأبحاث التي تؤكد على دور التقنية في دعم الأداء الأكاديمي.

في حين يسجل النموذج وجود علاقات متوسطة بين استخدام GenAI وكل من المماثلة وضعف الذاكرة وهو ما يشير إلى وجود بعض التأثيرات السلبية أو الجانبية لاستخدام هذه التقنية في صفوف الطلاب. كنتيجة طبيعية لزيادة اعتماد الطلاب على التقنية بدلاً من القدرات الشخصية أو القدرة على التركيز، مما يؤثر على تذكر المعلومات أو يؤدي إلى التسويف والمماثلة في أداء المهام والواجبات.

جدول 4 نتائج اختبار الفرضيات ونتائج تحليل المسار Path (Coefficients)

النتيجة	P values	T statistics (O/STDEV)	Standard deviation (STDEV)	Sample mean (M)	Original sample (O)	المسار	الفرضيات
غير مدعومة	0.145	1.457	0.096	0.14	0.139	-> ضغط الوقت استخدام GenAI	H1
مدعومة	0.007	2.687	0.107	0.289	0.287	-> ضغط الدراسة استخدام GenAI	H2
غير مدعومة	0.715	0.365	0.088	0.03	0.032	-> البحث عن المكافأة استخدام GenAI	H3
غير مدعومة	0.296	1.044	0.083	0.094	0.087	-> البحث عن الجودة استخدام GenAI	H4
مدعومة	0	5.097	0.071	0.367	0.360	-> استخدام GenAI المماثلة/التسويف	H5

مدعومة	0	3.851	0.072	0.286	0.277	GenAI استخدام ضعف الذاكرة ->	H6
مدعومة	0	8.953	0.058	0.521	0.517	GenAI استخدام الأداء الأكاديمي ->	H7

يظهر الجدول نتائج اختبار الفرضيات ونتائج تحليل المسار المحصل، وبناء على معايير التقييم كما وضحتها (Hair et al. 2019). فإن النتائج تظهر دلالات هامة على بعض الفرضيات، مع عدم دعم فرضيات أخرى، وفيما يلي تحليل لكل فرضية بناء على النتائج:

1. الفرضية H1: تفترض هذه الفرضية أن هناك علاقة إيجابية

بين ضغط الوقت واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي من قبل الطلاب. النتيجة أظهرت قيمة $(\beta=0.139)$ ، $t=1.457$ ، $p=0.145$ ، مما يعني أن العلاقة ليست دالة إحصائياً. وبالتالي الفرضية غير مدعومة. هذا يشير إلى أن ضغط الوقت قد لا يكون سبباً مباشراً لزيادة استخدام الطلاب لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

2. الفرضية H2: تتنبأ بوجود علاقة إيجابية بين ضغط الدراسة

واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي. النتيجة أظهرت دلالة إحصائية قوية $(\beta=0.287)$ ، $t=2.687$ ، $p=0.007$ ، مما يدعم الفرضية. هذا يعني أن الطلاب الذين يواجهون ضغط دراسة مرتفع يميلون إلى استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل أكبر، ربما لتخفيف الضغط عن أنفسهم.

3. الفرضية H3: تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين البحث عن

المكافآت واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي. النتيجة

دالة إحصائية، وبالتالي الفرضية غير مدعومة. هذا يعني أن الطلاب الذين يسعون للمكافآت قد لا يكون لديهم دافع قوي لاستخدام هذه التطبيقات.

4. **الفرضية H4:** تفترض وجود علاقة إيجابية بين البحث عن الجودة واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي. النتيجة أظهرت عدم دعم لهذه الفرضية أيضاً ($\beta=0.087$) ، $t=1.044$ ، $p=0.296$ ، مما يدل على أن الطلاب الذين يسعون لتحقيق الجودة قد لا يجدون في تطبيقات الذكاء الاصطناعي وسيلة فعالة لذلك.

5. **الفرضية H5:** تشير إلى أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى زيادة التسويق والمماثلة بين الطلاب. النتيجة كانت دالة إحصائية وبشكل قوي ($\beta=0.36$) ، $t=5.097$ ، $p<0.001$ ، مما يدعم الفرضية. هذا يشير إلى أن الطلاب الذين يستخدمون الذكاء الاصطناعي قد يطورون ميلاً للتسويق والاعتماد على هذه التطبيقات كوسيلة للقيام بالمهام بسهولة أكبر.

6. **الفرضية H6:** تفترض أن الاستخدام المفرط لتطبيقات الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى ضعف في ذاكرة الطلاب. النتائج تدعم الفرضية بشكل كبير ($\beta=0.277$) ، $t=3.851$ ، $p<0.001$ ، مما يعني أن الاستخدام المتكرر لهذه التطبيقات قد يؤثر سلباً على قدرة الطلاب على الاحتفاظ بالمعلومات.

7. **الفرضية H7:** تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي والأداء الأكاديمي للطلاب. النتائج أظهرت دلالة إحصائية قوية تدعم هذه الفرضية ($\beta=0.517$)، $t=8.953$ ، ($p<0.001$). هذا يدل على أن الطلاب الذين يعتمدون على تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا يعانون من أي تدهور في الأداء الأكاديمي.

أما على مستوى الفروق الفردية بحسب الجنس والفئة العمرية فقد أظهر نتائج الدراسة ما يلي:

- أظهرت نتائج اختبار مان ويتني يو (Mann-Whitney U) أن عامل الجنس لم يكن له تأثير ذو دلالة إحصائية على غالبية المتغيرات التي تم قياسها، مما يشير إلى تشابه بين الذكور والإناث في متوسطات هذه الأبعاد. باستثناء متغير (البحث عن الجودة) إذ وجدت فروق ذات دلالة إحصائية ($\text{Sig}=0.012$) وكانت هذه الفروق لصالح الإناث، حيث سجل متوسط رتب الإناث 112.38 مقابل 91.35 عند الذكور.
- أكد تحليل اختبار كروسكال-واليس (Kruskal-Wallis H Test) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية في خمسة من المتغيرات الثمانية تؤثر بشكل كبير على دوافع الطلاب لاستخدام الذكاء الاصطناعي وهي كل من: البحث عن المكافأة ($\text{Sig}=0.001$)، والبحث عن الجودة ($\text{Sig}=0.018$)، وضغط الوقت ($\text{Sig}=0.030$) وكذا على الآثار

المرتبة على هذا الاستخدام كمتغير ضعف الذاكرة (Sig= 0.023) ومتغير الأداء الأكاديمي (Sig= 0.041).

مناقشة النتائج:

تشير نتائج الدراسة إلى أن ضغط الدراسة يمثل عاملاً مؤثراً رئيسياً في دفع الطلاب لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي. يتفق هذا مع أبحاث سابقة تؤكد أن الطلاب يميلون للبحث عن حلول تقنية عندما يواجهون ضغوطاً أكاديمية مرتفعة، بهدف تحسين كفاءتهم وتقليل الوقت والجهد المبذول في إنجاز المهام (Zhang & Livingston, 2018). يوضح (Hair et al. 2019) أن ضغط الدراسة قد يؤدي إلى اعتماد الطلاب بشكل أكبر على أدوات خارجية لأداء مهامهم، خاصة عندما يشعرون أن متطلبات الدراسة تتجاوز قدراتهم. لذلك، يمكن أن يعزى استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى رغبته في توفير الوقت والاستفادة من قدرات هذه الأدوات في إكمال المهام بكفاءة أكبر.

وعلى الرغم من أن الدراسة الحالية لم تجد علاقة دالة إحصائية بين ضغط الوقت واستخدام الذكاء الاصطناعي، إلا أن الأدبيات السابقة تشير إلى أن ضغط الوقت قد يكون له تأثير غير مباشر عبر متغيرات أخرى، مثل الشعور بالإجهاد أو الحاجة لتقليل الجهد العقلي (Gonzalez & Wright, 2020). قد يكون غياب التأثير في هذه الدراسة نتيجة للعوامل السياقية أو الثقافية التي تؤثر على كيفية استجابة الطلاب للضغوط الزمنية، حيث يعتمدون على استراتيجيات تقليدية بدلاً من الاعتماد على التكنولوجيا.

كما توصلت الدراسة إلى أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي يرتبط بزيادة في التسويف والمماطلة بين الطلاب، وهو ما يعزز نتائج دراسات سابقة أشارت إلى أن استخدام التكنولوجيا قد يسهم في تقليل التفاعل الشخصي مع المحتوى التعليمي وزيادة الاعتماد على الأدوات الخارجية، مما يؤدي إلى تأجيل المهام وضع Wu et al. (2022) أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي قد يشجع الطلاب على تأجيل العمل بحجة أن الذكاء الاصطناعي سيساعدهم في وقت لاحق، مما يؤدي إلى تدهور في استراتيجيات إدارة الوقت والانضباط الذاتي.

أشارت النتائج المتوصل إليها في الدراسة إلى ارتباط الاستخدام المفرط لتطبيقات الذكاء الاصطناعي بضعف الذاكرة. وقد أشارت دراسات مشابهة إلى أن الاعتماد على التكنولوجيا قد يؤدي إلى "التفكير المعتمد على الآلات (machine-dependent thinking)"، مما يقلل من قدرة الفرد على الحفظ والاسترجاع في هذا السياق، وجد Storm and Stone (2015) أن الاعتماد على الأدوات التكنولوجية في استرجاع المعلومات يقلل من قدرة الدماغ على الاحتفاظ بالمعلومات، حيث يصبح الاعتماد الأكبر على التكنولوجيا كبديل للذاكرة.

كما أظهرت النتائج أن الاستخدام المفرط للذكاء الاصطناعي يرتبط إيجاباً بالأداء الأكاديمي، وهو ما يجعلها تتفق من حيث اثبات وجود تأثير لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي على الأداء الأكاديمي للطلاب مع دراسة (Abbas & Khan.,2024). وتختلف معها في

نفس الوقت من حيث اتجاه هذه العلاقة إذ تكشف الدراسة الحالية أنه منحي إيجابي، في حين توصلت دراسة (Abbas & Khan., 2024) إلى أنه في المنحي السلبي، إذ تؤكد على أن الطلاب الذين اعتمدوا بشكل كبير على ChatGPT في مهامهم الأكاديمية كانت لديهم معدلات أداء أكاديمي ضعيفة (CGPA) وهو الأمر الذي أكدته أيضا دراسة Wecks et al (2024).

ويرجع هذا الاختلاف في تقدير الباحث إلى اختلاف طريقة رصد هذا المتغير، إذ اعتمدت كل من دراسة (Abbas & Khan., 2024) و (Wecks et al., 2024) على معدل الأداء الأكاديمي (المعدل التراكمي) كمؤشر على هذا المتغير، في حين اعتمدت الدراسة الحالية على رصد الاتجاه الشخصي للطلاب نحو تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على أدائه الدراسي.

وهو ما يجعل هذه النتيجة في حاجة إلى مراجعة وتدقيق في أبحاث ودراسات قادمة، نظرا لكون العديد من الدراسات تؤكد على أن اعتماد التكنولوجيا لها تأثير عميق على الفهم الأكاديمي للطلاب، إذ يعتمد بعض الطلاب على هذه التطبيقات للحصول على إجابات سريعة دون بذل الجهد اللازم لفهم المحتوى، واستدعاء المهارات والقدرات التي تحتاج إلى التدريب والممارسة العملية لتنميتها وصلها.

والقول بالتأثير السلبي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على الأداء الأكاديمي للطلاب هو ما ينسجم مع اثبتته الدراسة الحالية حينما اكدت وجود تأثير مباشر وإيجابي لاستخدام تطبيقات الذكاء

الاصطناعي التوليدي على تنامي سلوك المماثلة والتسويق لدى الطلاب، وكذا التراجع الملحوظ في مستوى الاحتفاظ بالمعلومة وتذكر المعلومات.

ومن أجل التأكد من النتائج يوصي الباحث بإجراء دراسات مستقبلية بعينات أكبر وأكثر تنوعاً من مختلف المؤسسات التعليمية والمناطق الجغرافية، وكذا اختبار النموذج في سياقات مختلفة، كما يوصي الباحث بتضمين متغيرات جديدة على مستوى الدوافع مثل تأثير الأقران، والأنماط التعليمية، ومستوى الثقة في التكنولوجيا، والقيم الأخلاقية، والاجهاد النفسي، وكذا الثقة في النفس. بالإضافة إلى دراسة تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على متغيرات أخرى مثل: مهارات التفكير النقدي والابداع، والنزاهة الأكاديمية، والمهارات البحثية، والكفاءة الذاتية، والاستقلالية، والقدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة.. تعتبر هذه المقترحات فرصة لدراسات مستقبلية تهدف إلى تحسين وتوسيع نطاق النتائج لتكون أكثر دقة وتعميماً.

تسلط هذه النتائج الضوء على الحاجة لتطوير سياسات تعليمية تُوجه استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مناسب داخل الأوساط الأكاديمية. إذ أن الفوائد المحتملة للذكاء الاصطناعي، كزيادة الكفاءة وتوفير الوقت، يجب أن تكون مقترنة بوعي كافٍ حول المخاطر المحتملة، مثل التسويق وضعف الذاكرة وتراجع الأداء الأكاديمي. توصي الدراسة بزيادة التوعية حول كيفية الاستخدام

الأمثل للذكاء الاصطناعي، وتوجيه الطلاب إلى استخدامه كأداة مساعدة وليس كبديل للجهد الشخصي في التعلم.

الخلاصة:

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) بين طلاب الجامعات المغربية يعكس تفاعلا معقدا بين الدوافع الشخصية والضغوط الأكاديمية والنتائج التعليمية، ومن خلال الإحصاءات الوصفية المحصل عليها، يمكن تحرير بعض الاستنتاجات الهامة منها:

- أن الطلاب المغربية يعتمدون بشكل كبير على تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحسين فهمهم الأكاديمي وتعلم المفاهيم جديدة، مما يشير إلى ضرورة توفير هذه التكنولوجيا وتدريب الطلاب على استخدامها بفعالية.
- أن الطلاب يربطون بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحقيق نتائج دراسية أفضل، مما يدعم الاستثمار في هذه التكنولوجيا كأداة لتعزيز التعلم.
- أن مستوى القلق مرتفع بين الطلاب بشأن تحقيق نتائج جيدة يُظهر الحاجة إلى تطوير استراتيجيات دعم نفسي وتدريب لمساعدتهم على التعامل مع الضغوط الدراسية الناتجة عن التحول من البيئة المدرسية إلى البيئة الجامعية.
- لا يوجد تأثير لاختلاف نوع الجنس (الذكور والإناث) على طبيعة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وباقي متغيرات الدراسة، باستثناء متغير البحث عن الجودة، إذ هو

المتغير الوحيد الذي يتأثر بشكل إيجابي وملحوظ بعامل الجنس، حيث أن الإناث أكثر اهتماما باستخدام هذه التطبيقات كوسيلة لتحقيق جودة أعلى في العمل أو الدراسة مقارنة بالذكور.

- يوجد تأثير لمتغير الفئة العمرية على دوافع الطلاب لاستخدام الذكاء الاصطناعي كمتغير البحث عن المكافأة، والبحث عن الجودة، وضغط الوقت، كما له تأثير على بعض الآثار المترتبة على هذا الاستخدام كمتغير ضعف الذاكرة، ومتغير الأداء الأكاديمي.

- أن ضغط الدراسة يُعد الدافع الأساسي وراء اعتماد الطلاب على هذه التطبيقات، إذ يلجؤون إليها كوسيلة لتخفيف الأعباء الأكاديمية وتحسين كفاءتهم في إتمام المهام.

- أن ضغط الوقت، والبحث عن المكافأة، والبحث عن الجودة لم يُظهر تأثيراً كبيراً، مما يشير إلى أن اعتماد الطلاب على GenAI قد يكون مدفوعاً أساساً بالرغبة في إدارة عبء الدراسة بدلاً من البحث عن التفوق الأكاديمي أو تحسين جودة الأداء.

- أن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي من طرف الطلاب له تأثير مزدوج فمن جهة، يساهم الاستخدام المعتدل لهذه التطبيقات في تعزيز الأداء الأكاديمي للطلاب من خلال توفير حلول تقنية مبتكرة تساعدهم على إنجاز المهام بكفاءة أكبر، ومن جهة أخرى، ارتبط الاستخدام المفرط

بزيادة الميل إلى نهج سلوك التسويف، وضعف القدرة على التذكر، وهو ما يعكس التأثير السلبي على تطوير المهارات الذاتية والقدرات الذهنية للطلاب.

تُبرز هذه النتائج أهمية توجيه استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بين الطلاب نحو الاستخدام المسؤول والمدرّس، وهو ما يتطلب وضع سياسات تعليمية واضحة تستهدف تعزيز وعي الطلاب بأهمية تحقيق التوازن بين الاستفادة من هذه الأدوات والاعتماد على قدراتهم الشخصية. كما يجب على المؤسسات الأكاديمية تطوير برامج تعليمية تعنى بتطوير المهارات الرقمية بطريقة تُعزز التفكير النقدي، والتفكير الإبداعي دون الإضرار بقيم النزاهة الأكاديمية.

كما تكشف النتائج عن الحاجة إلى إجراء أبحاث مستفيضة ومتعمقة حول التأثيرات الطويلة الأمد في البيئة المغربية والعربية، وكذا تأثير الفروق الثقافية، والتأثيرات النفسية، ونماذج التعليم المستدامة، وتفاعل المدرسين والطلاب، والتحديات الأخلاقية والقانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم، يمكن لهذه الأبحاث أن تسهم في تطوير استراتيجيات تعليمية متكاملة وشاملة تحقق أقصى استفادة من هذه التقنيات مع ضمان الاستخدام الآمن والمسؤول.

وفي أفق تحقيق هذا المبتغى، توجه الدراسة الحالية عناية الباحثين إلى آفاق واعدة في مجال البحث العلمي والذكاء الاصطناعي

التوليدي فيما له علاقة بالتربية والتعليم عموماً، ومن ذلك الدعوة إلى:

- دراسة أثر استخدام الذكاء الاصطناعي على الأداء الأكاديمي للطلاب؛
- دراسة العوامل التي تؤثر على تبني الطلاب لتقنيات الذكاء الاصطناعي في البيئة التعليمية؛
- دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على التفاعل الاجتماعي في البيئة الجامعية؛
- دراسة استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين التعلم الشخصي، والتوجيه الأكاديمي؛
- دراسة الأخلاقيات والمخاوف الأمنية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم؛
- دراسة دور السياسات والقوانين المؤسسية في دعم أو عرقلة استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم؛
- دراسة التأثير طويل الأمد لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي على الأداء الأكاديمي؛
- تقييم التأثير النفسي لاستخدام الطلاب لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعلم؛
- تطوير نماذج تعليمية مستدامة باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي تأخذ بالاعتبار المخاطر والتحديات؛
- إجراء دراسات تجريبية لاختبار تأثير متغيرات جديدة قد تسهم في فهم أفضل لتأثير والتأثير المصاحب لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي من طرف الطلاب؛

كما توصي الدراسة بمجموعة من الإجراءات العملية التي من شأنها معالجة التحديات التي يطرحها استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي في صفوف الطلاب من مخاطر وتحديات، ومن تلك التوصيات ما يلي:

- إطلاق برامج توعوية وورش عمل تهدف إلى تعريف الطلاب بمزايا وحدود استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي، مع التركيز على الاستخدام المخطط له الأخلاقي والمسؤول؛
- تطوير مناهج تعليمية تُدمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل عملي لتعزيز التفكير النقدي والإبداعي، مع تزويد الطلاب بمهارات التحليل والمساءلة عند استخدامها؛
- صياغة قواعد وقوانين تُحدد كيفية استخدام الطلاب للتكنولوجيا في إتمام الواجبات والاختبارات، مما يعزز من قيم النزاهة والشفافية؛
- توفير دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين لتأهيلهم لفهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي وكيفية توظيفها بفعالية في العملية التعليمية؛
- دعم وتشجيع الدراسات المستمرة لاستكشاف التأثيرات طويلة المدى على الأداء الأكاديمي والسلوك التعليمي، بهدف تحسين سياسات الاستخدام؛
- تطوير آليات تقييم مبتكرة تراعي تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي وتُحفز على التفكير الإبداعي والقدرات الذاتية للطلاب.

ختامًا، يتضح أن استخدام الذكاء الاصطناعي في البيئة التعليمية الجامعية يحمل إمكانيات كبيرة، ولكنه يتطلب اعتماد منهجية مدروسة ومتكاملة تأخذ في الاعتبار التحديات والمخاطر والمتغيرات المختلفة، وقد حاولت هذه الدراسة المساهمة بجانب الجهود المبذولة إلى تحقيق توازن بين الابتكار التقني والنزاهة الأكاديمية والاستخدام الأخلاقي والمسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم، كما تمثل هذه الدراسة دعوة للمزيد من الدراسات التجريبية لاستكشاف أثرها على المدى البعيد في سلوكيات الطلاب والمتعلمين، وعلى أدائهم الدراسي، وهو ما من شأنه أن يعزز فهم المستقبل، والاستعداد له.

المراجع:

- Abbas, M., Jam, F.A. & Khan. (2024). T.I. Is it harmful or helpful? Examining the causes and consequences of generative AI usage among university students. *Int J Educ Technol High Educ* 21, 10 (2024). <https://doi.org/10.1186/s41239-024-00444-7>
- Amani, S., White, L. L. A., Balart, T., Arora, L., Shryock, K. J., Brumbelow, K., & Watson, K. (2023). Generative AI perceptions: A survey to measure the perceptions of faculty, staff, and students on generative AI tools in academia. [arXiv.org](https://arxiv.org/abs/2304.14415). <https://doi.org/10.48550/arxiv.2304.14415>

- Chan, C. K. Y., & Hu, W. (2023). Students' voices on generative AI: Perceptions, benefits, and challenges in higher education. *International Journal of Educational Technology in Higher Education*. <https://doi.org/10.1186/s41239-023-00411-8>
- Denkin, R. (2024). On perception of prevalence of cheating and usage of generative AI. *arXiv.org*. <https://doi.org/10.48550/arxiv.2405.18889>
- Deric, E., Frank, D., & Malenica, M. (2024). Comparison and quantification of GAI tools use among different academic population segments. *International Convention on Information and Communication Technology, Electronics and Microelectronics*. <https://doi.org/10.1109/mipro60963.2024.10569253>
- Faruk, L. I. D., Rohan, R., Ninrutsirikun, U., & Pal, D. (2023). University students' acceptance and usage of generative AI (ChatGPT) from a psycho-technical perspective. *International Conference on Advances in Information Technology*. <https://doi.org/10.1145/3628454.3629552>
- Gonzalez, M., & Wright, R. (2020). Understanding the Role of Technology in Time Management among College Students. *Educational Technology Research and Development*, 68(3), 1473-1487.

- Hair, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2017). *A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM)*. Publications, SAGE.
- Hair, J. F., Risher, J. J., Sarstedt, M., & Ringle, C. M. (2019). When to use and how to report the results of PLS-SEM. *European Business Review*, 31(1), 2-24. <https://doi.org/10.1108/EBR-11-2018-0203>
- Hair, J.F., Black, W.C., Babin, B.J., & Anderson, R.E. (2010). *Multivariate Data Analysis: A Global Perspective*. Pearson Education.
- Hayashi, Y., Russo, C. T., & Wirth, O. (2015). Texting while driving as impulsive choice: A behavioral economic analysis. *Accident Analysis & Prevention*, 83, 182-189. <https://doi.org/10.1016/j.aap.2015.07.025>
- Henseler, J., Ringle, C.M. & Sarstedt, M. (2015). A new criterion for assessing discriminant validity in variance-based structural equation modeling. *Journal of the Academy of Marketing Science*. 43, (1), 115-135. <https://doi.org/10.1007/s11747-014-0403-8>
- Masa'deh, R., Majali, S. A., Alkhaffaf, M., Thurasamy, R., Almajali, D., Altarawneh, K., Al-Sherideh, A., & Altarawni, I. (2024). Antecedents of adoption and usage of ChatGPT among Jordanian university students: Empirical study.

International Journal of Data and Network Science.
<https://doi.org/10.5267/j.ijdns.2023.11.024>

Moukhliiss, G., Lahyani, K., & Diab, G. (2024). The impact of artificial intelligence on research and higher education in Morocco. *Journal of Education and Learning*, 18(4), 1292-1300. <https://doi.org/10.11591/edulearn.v18i4.21511>

Saito, N. (2024). Analysis of trends in the use of generative AI for learning by attributes and characteristics of university students. *ACEID Official Conference Proceedings*. <https://doi.org/10.22492/issn.2189-101x.2024.83>

Smolansky, A., Cram, A., Radulescu, C., Zeivots, S., Huber, E., & Kizilcec, R. F. (2023). Educator and student perspectives on the impact of generative AI on assessments in higher education. *ACM Conference on Learning @ Scale*. <https://doi.org/10.1145/3573051.3596191>

Storm, B. C., & Stone, S. M. (2015). Saving-enhanced memory: The benefits of saving on the learning and remembering of new information. *Psychological Science*, 26(2), 182-188.

Strzelecki, A., & ElArabawy, S. (2024). Investigation of the moderation effect of gender and study level on the acceptance and use of generative AI by higher education students: Comparative evidence from Poland and Egypt.

British Journal of Educational Technology.
<https://doi.org/10.1111/bjet.13425>

Styve, A., Virkki, O. T., & Naeem, U. (2024). Developing critical thinking practices interwoven with generative AI usage in an introductory programming course. IEEE Global Engineering Education Conference.
<https://doi.org/10.1109/educon60312.2024.10578746>

Wecks, J. O., Voshaar, J., Plate, B. J., & Zimmermann, J. (2024). Generative AI usage and academic performance. Social Science Research Network.
<https://doi.org/10.2139/ssrn.4812513>

Wu, S. T., Chiang, Y. T., & Lee, W. (2022). Artificial Intelligence in Education: A Double-edged Sword for Student Motivation and Performance. Computers in Human Behavior Reports, 6, 100187.

Yilmaz, R. M., & Yilmaz, F. G. K. (2023). ChatGPT: The elephant in the room—Opportunities, risks, and policy implications. Journal of Computers in Education.
<https://doi.org/10.1007/s40692-023-00180-9>

Zemrani, M., & Omar, B. (2023, October). Digital mastery and the level of its employment in teaching practices among a sample of Islamic education teachers in secondary school. Arab Journal of Information, 34, 67-98.
https://www.researchgate.net/publication/374778656_Dig

ital_mastery_and_the_level_of_its_employment_in_teachin
g_practices_among_a_sample_of_Islamic_education_teach
ers_in_secondary_school

استخدام التطبيقات مفتوحة المصادر في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة

في فلسطين (دراسة نوعية)

The Use of Open Source Applications in the Technology and Programming curricula in Palestine (Qualitative Study)

د. عبدالرحمن محمد صادق أبو سارة

Dr. Abdelrahman Mohammad Sadeq Abu Sarah

وزارة التربية والتعليم، فلسطين

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم التطبيقات مفتوحة المصادر التي تمّ توظيفها في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين، بالإضافة إلى تحديد دور التطبيقات المفتوحة المصادر في تحسين منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين وتطويرهما، وإلى تحديد أبرز التحديات أو الصعوبات التي واجهت الطلبة أثناء تعلمهم باستخدام التطبيقات مفتوحة المصادر في فلسطين، واستخدم الباحث المنهج النوعي، حيث تمّ تحليل منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة المقرران من قبل وزارة التربية والتعليم في فلسطين، وتمّ إجراء مقابلات مع (13) مختصاً بالتعليم التقني في فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى تحديد قائمة بالتطبيقات مفتوحة المصادر، وهي: (جوجل سكتش، آي. سكراتش، اب انفتور، Scribus، Gimp، Audacity، VSDC)، وأشارت النتائج إلى أن استخدام التطبيقات مفتوحة المصادر قد أسهمت في تحسين منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين، من خلال: تحسين الكفاءة الذاتية لدى الطلبة، وتبسيط المفاهيم التقنية والبرمجية لديهم، وتسهيل آلية استخدام التطبيقات من قبل المعلمين والطلبة، وتنمية الكثير من المهارات العملية لدى الطلبة، وأشارت النتائج أيضاً إلى وجود عدد من الصعوبات والتحديات التي واجهت هذا التوجه الجديد، منها: عدم توفر متطلبات التعليم

التقني والتكنولوجي في المدارس والمنازل، وعدم توفر خبرة سابقة لدى الطلبة حول استخدام التطبيقات مفتوحة المصادر، وعدم ملاءمة عدد الحصص مع محتوى منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة، وعلى ضوء النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: التطبيقات مفتوحة المصادر، منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة.

The Use of Open Source Applications in the Technology and Programming curricula in Palestine (Qualitative Study)

Abstract:

The present study aimed to identify the most significant open source applications that were employed in the Technology and Programming curricula in Palestine. In addition, the role of open source applications in improving the Technology and Programming curricula in Palestine are to be determined, and the most prominent challenges or difficulties that students faced during their learning using the open source applications in Palestine are to be identified. The researcher employed the qualitative approach, where the two analyzed curricula were Technology and Programming which are prescribed by the Ministry of Education in Palestine. Interviews were conducted with (13) Palestinian specialists in technical education, and the study determined a list of open source applications. These applications are (Google SketchUp, Scratch, App Inventor, Scribus, Gimp, Audacity, VSDC). The results indicated that the use of open source applications has contributed to improving the Technology and Programming curricula in Palestine through improving students' self-efficacy, simplifying technical and technological concepts which they have, facilitate the mechanism of using applications by teachers and students, and develop many practical skills among students. The results also indicated that there are a number of difficulties and challenges faced this new trend, including the lack of technical and technological education requirements in schools and homes, the lack of previous experience among students in terms of using open source applications, and the inadequacy of the number of classes with the content of the

Technology and Programming curricula. In light of the results, the study presented a number of recommendations and suggestions.

Keywords: Open Source Applications, Technology and Programming Curricula.

1. مقدمة الدراسة:

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، سعت المنظومات التربوية في مختلف أنحاء العالم، نحو التقصي والبحث الجاد لإيجاد الكثير من المشكلات التي تواجه العملية التعليمية، فالمؤشرات التربوية تشير إلى فجوة حقيقية ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، الذي تأثر بكل تأكيد بالمتغيرات التي تجري في البيئة المحيطة بالتعلم، فالطلبة يفتقدون للكثير من المهارات التي تُعدّ أساسية لكي يكونوا قادرين على المنافسة مستقبلاً وبناء مستقبلهم، في ظل اشتداد المنافسة وقلة الموارد وفرص العمل المتاحة أمامهم، مما أسهم لاحقاً في زيادة مؤشرات الفقر والبطالة والإحباط وعدم تكافؤ الفرص المتاحة لدى كثير من الطلبة.

إن ابتعاد المناهج الدراسية عن المتغيرات العالمية المحيطة بها قد يؤسس لتباين بين ما تتضمنه المناهج الدراسية وما يجب أن يتعلمه الطلبة في مدارسهم، وهذا يتطلب من مطوري ومخططي المناهج التمعن جيداً في المعايير التي تكفل اكتساب الطلبة للمعلومات التي يُمكن توظيفها في واقعهم الحقيقي (عليان والدولات، 2020). ونتيجة لتلك المتغيرات، كثفت جهود السياسات التربوية العالمية التركيز على جانب بناء المهارات الأساسية للطلبة، بدلاً من انتهاج سياسة حشو أكبر قدر ممكن من المعلومات في ذاكرته، وذلك يتأتى من خلال تنمية مهارات التعلم والبحث والتفكير المنطقي، بالإضافة إلى تنمية الفضول لدى الطلبة، وتزويدهم بمهارات الوصول إلى المعلومات والتطبيقات من خلال الأدوات المختلفة، والاستفادة مما أتاحته تقنيات الحاسوب الحديثة وشبكة الإنترنت، وتدريب الطلبة على التعلم الذاتي، منذ سن مبكرة على استنتاج المعلومات بناءً على البيانات التي تمّ التوصل إليها بجهد الخاص (المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2014).

وكمحاولة من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، لمواكبة التطور المعرفي والتقني المعاصر، قامت بتشكيل لجنة الإصلاح الوطنية، والتي أسهمت في إعادة صياغة المناهج الفلسطينية بصورة تعتمد على الربط بين النظرية والتجريب، بأسلوب علمي عقلاني موضوعي واقعي، وقد صيغت رؤية لتلك المناهج تضمنت عدة أسس، من أبرزها: توظيف التكنولوجيا وتقنيات الاتصال في عملية التعليم داخل الصفوف الدراسية وخارجها، وأشارت إلى ضرورة توفير محتوى تعليمي تعليمي رقمي مساند، يساهم في تعزيز التعلم الذاتي، والبحث عن المعرفة وتكوين مجتمعات التعلم النشط (وزارة التربية والتعليم العالي، 2016).

لقد واجهت محاولات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، نحو تطوير المناهج الدراسية بشكل عام، ومناهج التكنولوجيا بشكل خاص الكثير من العقبات، والتي يأتي في مقدمتها المعاناة اليومية من آثار الاحتلال والصراع، فدولة فلسطين من الدول الأقدم في العالم التي تواجه الاحتلال الذي بدأ منذ عام 1948، والذي انعكس في قدرتها على توفير تعليم يتصف بالجودة، فعدد المدارس بشكل عام قليل مقارنة بأعداد الطلبة، والصفوف الدراسية مكتظة، ولا يتوفر لدى الطلبة أجهزة الحاسوب، وتكاليف خدمة الإنترنت مرتفعة، مقارنة مع مستوى الدخل، وعبء المعلم الأسبوعي كبير، وحاجة جميع المعلمين والطلبة للتدريب، وضرورة توفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة، وضرورة العمل على زيادة ثقة المعلمين والطلبة بأهمية توظيف التطبيقات الرقمية في التعليم (أبو سارة ودويكات وأبو سارة، 2021؛ حرز الله وأبو سارة ودويكات، 2021؛ Affouneh, Salha, & Khlaif, 2021؛ Mahamid, 2021)، ولجملته الأسباب السابقة برزت التقنيات والتطبيقات التعليمية مفتوحة المصادر كأداة يُمكن توظيفها بفاعلية في تصميم المناهج الدراسية كونها تُعدّ الأكثر

جدوى وواقعية في البيئات التعليمية التي تتصف بالإمكانيات المادية المحدودة.

تشير التطبيقات مفتوحة المصادر إلى أي برنامج يسمح باستخدامه وتعديله وتوزيعه من قبل أي شخص وفقاً لبروتوكولات مختصة بتلك التطبيقات، وعلى مدى العقود الخمسة السابقة، كانت التطبيقات مفتوحة المصادر جزءاً أساسياً من مجال البرمجيات، وقد حازت على نطاق واسع في صناعات تكنولوجيا المعلومات العالمية، نظراً لمزاياها مثل: جودتها العالية وتكلفة التطوير المنخفضة، وقد ارتبطت التطبيقات مفتوحة المصادر بالصناعات التكنولوجية الناشئة مثل: الإنترنت عبر الهاتف المحمول، وخوادم الحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة والذكاء الصناعي، ونتيجة لمزاياها الكثيرة، اكتسب المطورون مزايا خاصة مثل: المعرفة والعلم من خلال تطوير مشروعات مفتوحة المصادر، على عكس التطبيقات التجارية (الاحتكارية) التي يتم تطويرها بالاستناد إلى سياسات الشركات الخاصة التي تنظر من المنظور الخاص بها (Wang & Wang, 2021).

وتُعدّ التطبيقات مفتوحة المصادر إحدى أشكال التكنولوجيا الرقمية الحديثة التي تتماشى مع متطلبات العلم والمعرفة، حيث أتاحت هذه التطبيقات لجميع المستخدمين حول العالم من إمكانية توزيعها وتوظيفها ونسخها بشكل حرّ، دون قيود وشروط ترتبط بحقوق الملكية لتلك التطبيقات، فقد أثبتت تلك التطبيقات الجدوى من تطوير أدوات رقمية تفاعلية من خلال إشراك مجموعة عالمية من المبرمجين والمتطوعين حول العالم، من خلال توظيف الإنترنت كأداة للتواصل والاتصال بين مختلف الأفراد المشاركين في تطوير التطبيقات، مما أسهم في إزالة القيود المرتبطة بحقوق النشر والتوزيع التي يتم فرضها في العادة حول التطبيقات التجارية "مغلقة المصدر".

بالإضافة إلى إمكانية اختبار التطبيقات ورؤية النص البرمجي من قبل أي متخصص في العالم، مما أتاح إمكانية اختبار التطبيقات مفتوحة المصادر وتجربتها بكل حرية، وتصحيح الأخطاء وإضافة الميزات التي تأتي من المبرمجين والمستخدمين للتطبيقات حول العالم (Srinivasa, Deka, & Krishnaraj, 2021).

وتتميز التطبيقات مفتوحة المصادر في إتاحتها الفرصة أمام المعلمين والطلبة لتشغيل التطبيقات بالصورة التي تناسبهم، بالإضافة إلى إعطاء حرية دراسة كيفية عمل تلك التطبيقات وتعديلها وتحسينها لتعمل وفقاً لحاجاتهم، مع إمكانية إعادة توزيع نسخ من التطبيقات (الأصلية والمعدلة) لكي يستطيع أكبر عدد من المستخدمين من استخدامها، وبذلك استطاعت التطبيقات مفتوحة المصادر منح المجتمع بأسره فرصة الاستفادة من التعديلات والوصول إلى النص المصدري بحرية تامة (إطميني والسالمي، 2019).

وفي حقيقة الأمر، يسهم استخدام التطبيقات مفتوحة المصادر في تجاوز الكثير من العقبات المرتبطة بقانونية نسخ التطبيقات وتوزيعها بين المعلمين والطلبة في المدارس، فعملية نسخ التطبيقات وتوزيعها أو تنصيبها على أجهزة متعددة لنسخة واحدة تمّ شراؤها تُسمى (قرصنة)، وتُعدّ انتهاكاً لقوانين حقوق الملكية الفكرية، وذلك يعود إلى أن التطبيقات التجارية غير مفتوحة المصادر تشترط شراء كل نسخة يتمّ تثبيتها (تنصيبها) على أجهزة الحاسوب، وهذا يتطلب من مسئولو الشبكة في المدرسة والمعلمين القيام بحذف كل تطبيق لم يتمّ شراؤه بطريقة رسمية من الشركات المطورة لها، ونتيجة لتلك القيود تأتي أهمية توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر واستخدامها في العملية التعليمية كبديل للمصادر التجارية مغلقة المصدر،

حيث سمحت التطبيقات مفتوحة المصادر للجميع، إمكانية استخدام تلك التطبيقات وتوزيعها وتطويرها دون أي مساعلة قانونية قد تنتج بسبب هذا الاستخدام (Lever-Duffy & McDonald, 2015).

ويشير الصعيدي (2019) إلى أن التقنيات والتطبيقات المستندة على المصادر التعليمية المفتوحة يمكنها المساهمة في تنمية الكثير من المهارات الأساسية والضرورية لتعلم الطلبة على مختلف مراحلهم الدراسية، بالإضافة إلى أن المصادر التعليمية المفتوحة تُعدّ من الاتجاهات التطورية الحديثة لتحسين وتجويد المناهج الدراسية، مما يجعل الاهتمام بتلك المصادر مواكباً للتطور التقني الحالي، الذي يُعنى بتطوير المهارات العملية الحقيقية التي لها أهمية في حياتنا الواقعية.

ويعتقد حسن (2019) بأن التقنيات والتطبيقات المستندة على المصادر التعليمية مفتوحة المصادر قد تسهم في تحقيق الكثير من الفوائد لصالح الطلبة الذين يتعلمون من خلالها، وذلك نظراً لقدرتها على مراعاة خصائصهم وميولهم واتجاهاتهم المختلفة، وقدرتها على تقديم المعلومات لكل طالب وفقاً لقدرته العقلية الخاصة به، مع تميزها بكونها تتلاءم مع أنواع مختلفة من المحتوى التعليمي الذي يتم تقديمه إلى الطلبة، وبذلك تصبح التطبيقات المستندة على المصادر التعليمية مفتوحة المصادر بمثابة أداة يمكن تكييفها وفقاً لقدرات وحاجات الطلبة والمعلمين.

وعطفاً على ما سبق، تناولت كثير من الدراسات السابقة موضوع التطبيقات مفتوحة المصادر وأنماط توظيفها في المؤسسات التعليمية المدرسية والجامعية، نذكر منها:

دراسة الصبحي (2021) التي هدفت إلى تقديم تصور مقترح لتوظيف المقررات مفتوحة المصادر (MOOCs) في العملية التعليمية من خلال تحديد متطلبات توظيف تلك المقررات، والكشف عن نظريات التعلم الداعمة للتوظيف، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي، حيث تمّ استخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (7) محاضرين في جامعة نجران بالمملكة العربية السعودية، وأشارت النتائج إلى تحديد أبرز متطلبات توظيف المقررات مفتوحة المصادر، وهي: القناة، والجودة والاعتماد، والتأهيل والتدريب، والتوعية، واللغة، والبنية التحتية، وغيرها من الجوانب، وأشارت النتائج أيضاً، إلى مجموعة من أنماط توظيف المقررات مفتوحة المصادر، وهي: نمط التعلم الذاتي ونمط التعلم المساعد ونمط التعلم المدمج، وكشفت الدراسة عن مجموعة من استراتيجيات التعلم التي يمكن توظيفها، مثل: الحوار والمناقشة والتعلم التعاوني وحل المشكلات والعصف الذهني والتعلم المقلوب والتعلم بالاكشاف والتعلم بالمشروعات.

ودراسة الصعيدي (2019) التي هدفت إلى تصميم بيئة تكيفية ذكية قائمة علي مصادر التعلم مفتوحة المصادر؛ لتنمية مهارات إنتاج برمجيات الواقع المعزز لدى طلاب الدراسات العليا في جمهورية مصر العربية، واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (12) طالباً من طلبة الدراسات العليا بكلية التربية في مصر، وتمّ إعداد اختبار تحصيلي لقياس مهارات إنتاج برمجيات الواقع المعزز، وبطاقة ملاحظة لمحاظة لقياس أداء الطلبة أثناء إنتاج برمجيات الواقع المعزز، وأشارت النتائج إلى فاعلية استخدام البيئة التكيفية القائمة على مصادر التعلم مفتوحة المصادر، في تنمية مهارات إنتاج برمجيات الواقع المعزز لدى الطلبة.

ودراسة حسن (2019) التي هدفت إلى تنمية مهارات إنتاج عناصر التعلم الرقمية. لدى طلاب الدراسات العليا في جمهورية مصر العربية. من خلال تصميم بيئة تكيفية قائمة على التفاعل بين مصادر التعلم مفتوحة المصادر والأساليب المعرفية (الاندفاع/التروي)، واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (40) طالباً، تمّ تقسيمهم إلى مجموعتين تجريبيتين (مندفعين/متروين)، وتم تطبيق أدوات البحث المتمثلة في الاختبار التحصيلي لقياس الجوانب المعرفية لمهارات إنتاج عناصر التعلم الرقمي، وبطاقة ملاحظة لقياس الجوانب الأدائية لمهارات إنتاج عناصر التعلم الرقمية، وتوصلت الدراسة إلى وجود فرق دال إحصائياً، بين متوسطي درجات المجموعتين التجريبيتين، في كل من الجوانب المعرفية والأدائية لمهارات إنتاج عناصر التعلم الرقمية وجودة المنتج بعدياً لصالح المجموعة التجريبية الثانية (متروين)، وأوصت الدراسة بضرورة توظيف البيئة التكيفية القائمة على مصادر التعلم مفتوحة المصادر، في مقررات إعداد طلاب الدراسات العليا، وعقد دورات تدريبية وورش عمل للتدريب عليها.

ودراسة تحاميد (2019) التي هدفت للتعرف على التطبيقات مفتوحة المصادر، المستخدمة بالمكتبات الجامعية في ولاية الخرطوم بالسودان، كما هدفت إلى توضيح أهم التطبيقات المتاحة بالمكتبات ومراكز المعلومات العربية وعلاقتها بها ومدى استخدامها والإفاده منها في تعزيز المحتوى الرقمي لمصادر المعلومات، ضمن منظومة متكاملة من التطبيقات المختلفة المتاحة على شبكة الإنترنت، ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ استخدام المنهج التحليلي، حيث تمّ تجميع البيانات من خلال الأدبيات المنشورة، والمقابلة الشخصية، ويتألف مجتمع الدراسة من عينة عشوائية من المكتبات الجامعية الحكومية والخاصة بولاية الخرطوم وعددها (8) مكتبات جامعية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن التطبيقات مفتوحة المصادر لها مقدرة

عالية في بناء المحتوى الرقمي بالمكتبات الجامعية، واستخدام المكتبات الجامعية لهذه التطبيقات يقوي من دورها في تقديمها للمعلومات وإتاحتها، وقدمت الدراسة عدة توصيات، من أبرزها: التوعية بدور وأهمية التطبيقات مفتوحة المصادر، من خلال ما توفره من تسهيلات في إدارة المحتوى الرقمي، وإزالة العوائق والمشكلات التي تعترض توظيف تقنيات المعلومات في المكتبات الجامعية.

وتشير مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة، إلى أهمية توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر في التعليم المدرسي العام على اختلاف المراحل والمرحلة الجامعية أيضاً، بالإضافة إلى إمكانية دمج تلك التطبيقات في عدد من الاستراتيجيات التعليمية المختلفة، كالتعلم بالحوار والمناقشة والتعلم المعكوس والعصف الذهني وغيرها من الاستراتيجيات التعليمية، وقد أوصت مجمل الدراسات السابقة بالاهتمام بالتطبيقات مفتوحة المصادر، والبحث عن أشكال مختلفة من طرق توظيفها في التعليم.

وتتميز هذه الدراسة عن مجمل الدراسات السابقة، بتسليطها الضوء على جانب التطبيقات مفتوحة المصادر، التي تمّ توظيفها في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة لطلبة المدارس في فلسطين، بينما ذهبت الدراسات السابقة إلى البحث عن فاعلية توظيفها لدى طلبة الجامعات؛ لتنمية بعض المهارات لديهم، أو في البحث عن طرق توظيفها في بعض المؤسسات التعليمية التابعة للجامعات كالمكتبة الجامعية.

وتأسيساً على ما سبق، تأتي هذه الدراسة لتتقصى تجربة استخدام التطبيقات مفتوحة المصادر، في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين.

2. مشكلة الدراسة:

نبعت مشكلة الدراسة الحالية من واقع الإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، نحو إعادة تصميم المناهج الفلسطينية بصورة تتناسب مع المستجدات الرقمية المحيطة بالطلبة، حيث قامت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، في المرحلة الأولى: بتخصيص مناهج متخصص بتعليم الثقافة التكنولوجية وتكنولوجيا المعلومات، لطلبة الصف الخامس الأساسي، وصولاً لطلبة الصف الثاني عشر.

وفي مرحلة لاحقة، أعلنت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، شروعها بتعليم البرمجة (الكودينج) من خلال إنجاز مناهج خاص، تمّ تطبيقه في كافة مدارسها مطلع العام الدراسي 2019/2018م، على جميع الصفوف، من الخامس الأساسي وحتى الصف التاسع الأساسي، لافتاً إلى أن هذا المنهاج يأتي كثمرة جهود نوعية، وبعد نجاحات كبيرة حققها برنامج (الكودينج) والذي طبقته الوزارة في 500 مدرسة كمرحلة تجريبية أولى (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 2018).

وقد لاحظ الباحث، كونه يعمل معلماً لمادة التكنولوجيا في فلسطين، تضمين مناهج: التكنولوجيا والبرمجة لمجموعة من التطبيقات مفتوحة المصادر، بدلاً من التطبيقات التجارية مغلقة المصدر، كتوظيف تطبيق اب انفنتور (App Inventor) وتطبيق جوجل سكتش اب (Google Sketchup)، مما يطرح التساؤل حول الجدوى من هذا التوجه الجديد، وحول إذا ما كان ذلك يؤثر إيجاباً أو سلباً على التعليم التقني والتكنولوجي في فلسطين، بالإضافة إلى تقديم رؤى واقتراحات لتحسين وتطوير هذا التوجه.

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة (الصبي، 2021 : Srinivasa, Deka, & Krishnaraj, 2021 : الصعيدي، 2019 : حسن، 2019 : تحاميد، 2019) فقد أشارت جميعها إلى الأثر الإيجابي لتوظيف التطبيقات مفتوحة المصادر في التعليم،

بالإضافة إلى القدرة على تضمينها في استراتيجيات وأساليب تعليمية متنوعة، وقد أوصت مجمل الدراسات السابقة، على ضرورة الاهتمام بالتطبيقات مفتوحة المصادر، وبالبحث عن طرق جديدة لتوظيفها واستخدامها في المناهج الدراسية.

3. أسئلة الدراسة: تتحدد أسئلة هذه الدراسة بما يأتي:

- ما أبرز التطبيقات مفتوحة المصادر التي تمّ توظيفها في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين؟
- ما دور التطبيقات مفتوحة المصادر، في تحسين وتطوير منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين؟
- ما التحديات أو الصعوبات التي تواجه الطلبة أثناء تعلمهم باستخدام التطبيقات مفتوحة المصادر، في فلسطين؟
- ما الاقتراحات التي يمكن تقديمها؛ لتحسين تجربة توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر، في منهاجي التكنولوجيا والبرمجة؟
- أيهما أفضل توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر أم التطبيقات التجارية مغلقة المصدر، في منهاجي التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين؟

4. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

تحديد أبرز التطبيقات مفتوحة المصادر التي تمّ توظيفها في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين.

التعرف على دور التطبيقات مفتوحة المصادر، في تحسين منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين وتطويرهما.

التعرف على التحديات أو الصعوبات التي واجهت الطلبة، أثناء تعلمهم باستخدام التطبيقات مفتوحة المصادر في فلسطين.

التعرف على أبرز الاقتراحات التي يمكن تقديمها؛ لتحسين تجربة توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر، في منهاجي التكنولوجيا والبرمجة.

عقد مقارنة بين التطبيقات مفتوحة المصادر والتطبيقات التجارية مغلقة المصدر، من حيث جدوى استخدامها في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين.

5. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من تناولها التوجه الحديث لدى وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، نحو توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر، في منهاجي التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين، مما قد يسهم في توفير معلومات ضرورية وهامة لدى مخططي المناهج الفلسطينية، حول الدور الإيجابي للتطبيقات مفتوحة المصادر، في تحسين التعليم وتطوير المناهج، وإلى تحديد التحديات التي تواجه الطلبة أثناء استخدامهم لتلك التطبيقات، وعلاوة على ذلك، قد تسهم نتائج الدراسة في لفت نظر المصممين المعلمين والباحثين إلى ضرورة توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر في المناهج بشكل عام، والمناهج التي تعنى بالتقنية بشكل خاص، واطلاعهم على أهم النماذج التي تمّ توظيفها في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة، مما يسهم في توفير مناهج تكنولوجية تتلاءم مع الظروف والمتغيرات المحيطة بالطلبة.

6. حدود الدراسة:

أولاً: الحدود المكانية: تمّ اختيار عينة من معلمي التكنولوجيا والبرمجة، العاملين في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

ثانياً: الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الثاني من العام الدراسي (2023/2022).

ثالثاً: الحدود الموضوعية: تم تحليل منهاج التكنولوجيا المقرر من قبل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، للصفوف من الخامس الأساسي إلى الثاني عشر الأساسي، ومنهاج البرمجة للصفوف من الخامس إلى التاسع الأساسي.

7. مصطلح الدراسة:

التطبيقات مفتوحة المصادر: تشير التطبيقات مفتوحة المصادر، إلى أي برنامج يسمح بإمكانية استخدامه وتعديله وتوزيعه من قبل أي شخص، وفقاً لبروتوكولات مختصة بتلك التطبيقات (Wang & Wang, 2021)، بينما يُعرف إطميزي والسالمي (2019) مفهوم التطبيقات مفتوحة المصادر، بأنها: البرامج التي تتيح للمستخدم إمكانية الوصول إلى النص المصدري لتلك التطبيقات، ودراسة كيفية عملها وتعديلها وفقاً لحاجاته ورغابته، بالإضافة إلى حرية إعادة توزيع ونسخ تلك التطبيقات، سواء أكانت الأصلية أو المعدلة.

ويعرف الباحث، مفهوم التطبيقات مفتوحة المصادر، بأنها: البرامج التي تتيح لأي شخص حول العالم إمكانية استخدامها وتعديلها وتطويرها وتوزيعها، وقد تمّ تضمينها في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين.

8. الطريقة والإجراءات:

1.8 منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج النوعي؛ لتقصي تجربة استخدام التطبيقات مفتوحة المصادر في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين، وذلك من خلال: تحديد دور التطبيقات مفتوحة المصادر، في تطوير منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين، وإلى التعرف على التحديات والتوجهات التي واجهت هذا التوجه الجديد، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات؛ لتحسين هذه التجربة وتطويرها وفقاً للظروف الخاصة بدولة فلسطين.

2.8 مجتمع الدراسة:

2.8.1 مجتمع الدراسة الخاص بالمختصين:

تكوّن مجتمع الدراسة الخاص بالمختصين من جميع معلمي التكنولوجيا والبرمجة والمشرفيين التربويين، العاملين في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، خلال العام الدراسي 2022-2023م.

2.8.2 مجتمع الدراسة الخاص بالمناهج الدراسية:

تكوّن مجتمع الدراسة الخاص بالمناهج الدراسية، من كتاب التكنولوجيا للصفوف من الخامس الأساسي إلى الثاني عشر الأساسي، وكتاب البرمجة للصفوف من الخامس إلى التاسع الأساسي، والمقرران من قبل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، للعام الدراسي 2022/2023.

3.8 المشتركون في الدراسة:

شارك في هذه الدراسة (12) مختصاً في تعليم مادتي التكنولوجيا والبرمجة، في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وقد تضمنت عينة الدراسة مشرفين تربويين، ومعلمي ومعلمات مادتي التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين.

4.8 أداة جمع البيانات (المقابلة):

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة المتمثلة بالمقابلة، حيث تضمنت أربعة أسئلة: تهدف لتقصي تجربة استخدام التطبيقات مفتوحة المصادر، في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين، وذلك من خلال: تحديد دور التطبيقات مفتوحة المصادر، في تطوير منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين، وإلى التعرف على التحديات والتوجهات التي واجهت هذا التوجه الجديد، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات؛ لتحسين هذه التجربة وتطويرها وفقاً للظروف الخاصة بدولة فلسطين، وتم توجيه الأسئلة الأربعة، إلى عينة الدراسة المكونة من (12) مختصاً في تعليم مادتي: التكنولوجيا والبرمجة، وقام الباحث أيضاً، بتخزين المقابلة إلكترونياً، وتفريغها وتحليل الاستجابات، من أجل الوصول إلى نتائج الدراسة، وهذه الأسئلة هي كما يأتي:

السؤال الأول: كيف أسهم توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر، في تحسين منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين؟

السؤال الثاني: ما التحديات أو الصعوبات التي تواجه الطلبة، أثناء استخدامهم للتطبيقات مفتوحة المصادر في تعلم منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة؟

السؤال الثالث: ما الاقتراحات التي يمكن تقديمها لمصممي منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة: لتحسين تجربة توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر، في فلسطين؟

السؤال الرابع: أيهما أفضل توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر أم مغلقة المصدر، في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين؟

9. نتائج الدراسة وتفسيرها:

1.9 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول، والذي ينص على: "ما أبرز التطبيقات مفتوحة المصادر، التي تمّ توظيفها في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين؟"

وللإجابة عن السؤال الأول، قام الباحث بالرجوع إلى كتاب التكنولوجيا للصفوف من الخامس الأساسي إلى الثاني عشر الأساسي، وكتاب البرمجة للصفوف من الخامس إلى التاسع الأساسي، والمقرران من قبل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، للعام الدراسي 2022/2023: بهدف تحديد أبرز التطبيقات مفتوحة المصادر، التي تمّ توظيفها في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين، والجدول (1) الآتي يوضح تلك التطبيقات مفتوحة المصادر موزعةً على الصفوف الدراسية التي تمّ تضمينها في مناهجها.

الجدول (1): التطبيقات مفتوحة المصادر، التي تمّ توظيفها في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين

رقم الصف الدراسي تطبيق	5	6	7	8	9	1	11 وصناعي	11 الفرع صناعي	12 الفرع صناعي	12 الفرع
سكراتش		✓	✓	✓	✓					
Scribus					✓					
Google Sketchup							✓	✓	✓	
Gimp							✓			
Audacity							✓			
VSDC							✓			
App Inventor							✓		✓	

وبتأمل النتائج الواردة في الجدول (1) السابق، يُمكن ملاحظة مجموعة من النقاط الآتية:

أولاً: تنوع التطبيقات مفتوحة المصادر، التي تمّ توظيفها في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين، حيث انقسمت تلك التطبيقات إلى عدة مجالات من حيث التخصص، فنجد بعض التطبيقات متخصصة في مجال البرمجة كتطبيقات (السكراتش - App Inventor - بيئة برمجة الأردوينو)، ومنها ما هو متخصص بالتصميم ثنائي وثلاثي الأبعاد كتطبيقات (Scribus - Google

(Google Web Designer - Sketchup)، ومنها ما هو متخصص بالوسائط المتعددة الرقمية كتطبيقات (VSDC - Audacity - Gimp).

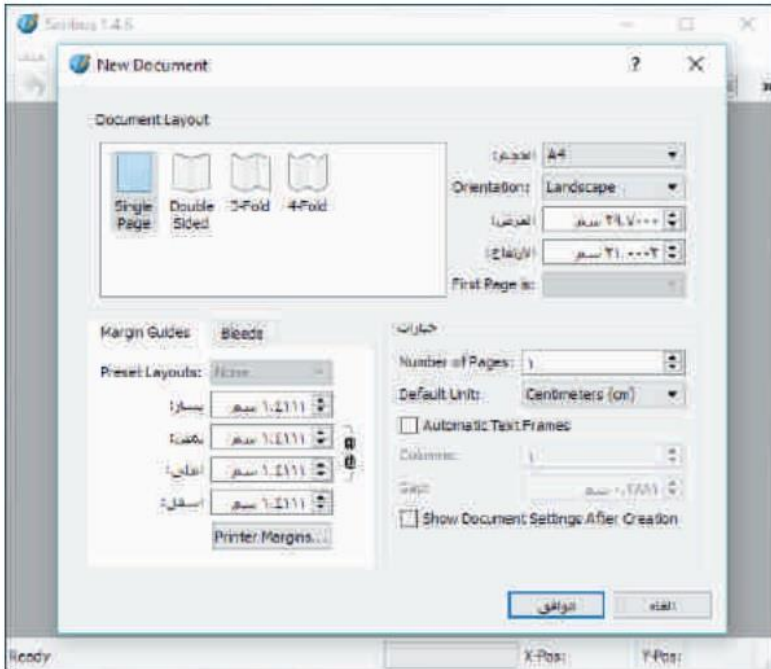
ثانياً؛ كثرة عدد التطبيقات مفتوحة المصادر، التي تمّ توظيفها في مناهج طلبة المرحلة الثانوية (الحادي عشر والثاني عشر) مقارنة مع عدد التطبيقات مفتوحة المصادر، التي تمّ توظيفها في مناهج طلبة المرحلة الأساسية (الخامس إلى العاشر الأساسي)، ويُمكن تفسير ذلك إلى أن مناهج المرحلة الأساسية، تميل إلى الجانب النظري، بينما مناهج المرحلة الثانوية، تميل للجانب التطبيقي العملي، الذي يحتاج إلى وجود تطبيقات رقمية يُمكنها معالجة المواقع التي يتمّ تعليمها للطلبة.

ثالثاً؛ عدم استخدام أي من التطبيقات مفتوحة المصادر، في مناهج طلبة الصفوف (الخامس والعاشر والثاني عشر لمختلف الفرع باستثناء الفرع العلمي)، وعند مراجعة الباحث لمحتوى تلك المناهج وجد بأن التطبيقات التي تمّ توظيفها في ثلاثة الصفوف كانت تجارية غير مجانية، وذلك نظراً لطبيعة بعض الوحدات التي وردت في مناهج تلك الكتب، فمثلاً وحدة (المعلومات الرقمية في قواعد البيانات) الواردة في كتاب التكنولوجيا للصف العاشر الأساسي، قد استخدمت حزمة مايكروسوفت أوفيس وتُعدّ هذه الحزمة الأكثر شهرة من بين جميع التطبيقات الأخرى مفتوحة المصادر، وهذا الأمر تكرر أيضاً في وحدة معالجة البيانات، لطلبة الصف الثاني عشر (مختلف الفرع باستثناء العلمي والصناعي) حيث تمّ توظيف حزمة مايكروسوفت أوفيس بدلاً عن التطبيقات الأخرى مفتوحة المصادر.

وفيما يأتي سيتناول الباحث، التطبيقات مفتوحة المصادر، التي تمّ توظيفها في مناهج: التكنولوجيا والبرمجة، كل على حدة:

أولاً: تطبيق (Scribus):

تمّ توظيف تطبيق (Scribus) في منهاج التكنولوجيا، لطلبة الصف التاسع الأساسي، ويعدّ هذا التطبيق من التطبيقات المجانية مفتوحة المصادر، التي تتيح للطلبة إمكانية تصميم الملصقات والتصاميم الفنية الأخرى، ويتضمن هذا التطبيق الكثير من الخصائص التي تمكن من إضافة الصور والخطوط والألوان والأشكال والجداول وغيرها من عناصر الوسائط المتعددة، والشكل (1) يوضح إمكانية إنشاء تصميم جديد بإعدادات المحددة بواسطة تطبيق (Scribus):



شكل (1): إنشاء تصميم جديد بإعدادات محددة في تطبيق (Scribus)

المصدر: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (2020 أ).

ثانياً: تطبيق جوجل سكتش أب (Google Sketchup):

يُعدّ تطبيق جوجل سكتش أب (Google Sketchup) من البرامج المتخصصة بالتصميم الهندسي ثلاثي الأبعاد، حيث قامت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. بتوظيف هذا التطبيق لطلبة المرحلة الصفين الأول والثاني الثانوي. ويتميز هذا التطبيق بتوفره على شبكة الإنترنت، وإمكانية الوصول إليه بسهولة، بالإضافة إلى سهولة تنصيبه واستخدامه، ويحتوي الأدوات اللازمة لإنتاج المخطط الهندسي لأي تصميم، والشكل (2) الآتي يوضح أحد الأنشطة الواردة في كتاب التكنولوجيا لطلبة الصف الأول الثانوي:

 نشاط (٦):

التعديل على الأشكال والمجسمات الهندسية (1):

افتح الملف المخزن من النشاط السابق، ونفذ عليه الخطوات الآتية كما هو موضح في الأشكال المجاورة لها:

- تجميع العناصر المكونة للمجسم في النشاط السابق.
- نسخ المجسم ولصقه بالاستعانة بقائمة تحرير Edit.
- عمل استدارة للمجسم الملصق.
- تحريك المجسم المستدير وتركيبه على المجسم الأصلي.
- تكرار العمليات اللازمة لإنتاج الشكل المجاور.
- احفظ الملف.



الشكل (2) توظيف تطبيق جوجل سكتش أب في أحد الأنشطة التعليمية

المصدر: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (2019 ب).

ثالثاً: تطبيق جيمب (Gimp):

يُعدّ أحد التطبيقات مفتوحة المصادر التي لاقت انتشاراً واسعاً في مجال التصميم، وقد تمّ توظيفه في منهاج التكنولوجيا لطلبة الصف الأول الثانوي

لمختلف الفروع باستثناء العلمي والصناعي)، ويتميز هذا التطبيق، بتشابهه مع برنامج (الفوتوشوب) الشهير في مجال التصميم، بالإضافة إلى دعمه للغة العربية، ودعمه أنواعاً مختلفة من الملفات، ويتيح هذا التطبيق للمستخدم من إمكانية إنتاج الرموز والأيقونات وعناصر التصميم الرسومية وواجهات المستخدم، والشكل (3) الآتي يوضح مكونات الشاشة الرئيسية للتطبيق.



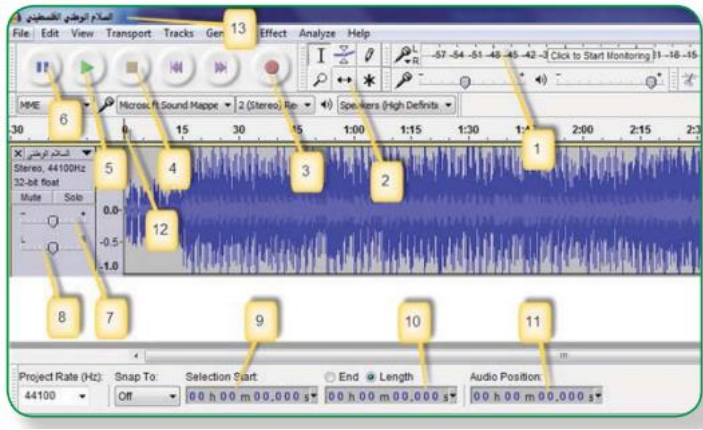
الشكل (3) الواجهة الرئيسية لتطبيق جيمب (GIMP)

المصدر: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (2019 ج).

رابعاً: تطبيق Audacity:

يُعدّ تطبيق Audacity من التطبيقات مفتوحة المصادر، المختصة بمعالجة الصوت، وقد تمّ توظيفه في منهاج التكنولوجيا، لطلبة الصف الأول الثانوي

(لمختلف الفروع باستثناء العلمي والصناعي)، ويتميز هذا التطبيق بسهولة التعامل مع أدواته، من حيث التسجيل أو التحرير الصوتي الرقمي، ووجود الكثير من المؤثرات التي يُمكن إضافتها إلى الصوت، وإمكانية استيراد وتصدير الأصوات بصيغ مختلفة، وإمكانية إجراء الكثير من العمليات على الملفات الصوتية (لصق - قص - دمج)، والشكل (4) يوضح الواجهة الرئيسية للتطبيق.



الشكل (4) الواجهة الرئيسية لتطبيق (Audacity)

المصدر: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (2019 ج).

خامساً: تطبيق (VSDC):

يُعدّ تطبيق VSDC من التطبيقات مفتوحة المصادر، المختصة بمعالجة الصوت، وقد تمّ توظيفه في منهاج التكنولوجيا لطلبة الصف الأول الثانوي (لمختلف الفروع باستثناء العلمي والصناعي)، ويتميز هذا التطبيق بإمكانية معالجة وتعديل ملفات الفيديو وتحريرها وإضافة التأثيرات الجمالية عليها، بالإضافة إلى دعمه الكثير من الصيغ الصوتية، واحتوائه على الكثير من

الإضافات والتأثيرات الجاهزة، وإمكانية إنتاجه لأفلام عالية الجودة لهواتف الأيفون والأندرويد والآيباد، والشكل (5) الآتي يوضح الواجهة الرئيسية للتطبيق.



الشكل (5) الواجهة الرئيسية لتطبيق VSDC

سادساً: تطبيق سكراتش (Scratch):

تمّ تطوير تطبيق السكراتش (Scratch) بواسطة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ووسائل الإعلام، ويُمكن هذا التطبيق الطلبة من تطوير ألعاب إلكترونية وقصص ورسوم متحركة، باستخدام عناصر البرمجة الجاهزة (تركيب القطع البرمجية) دون الحاجة إلى أن يكون المستخدم على دراية بلغات البرمجة المعقدة، وبذلك يستطيع الطالب معالجة وإنشاء ومشاركة الأفكار التعليمية الخيالية بشكل كبير، مع إمكانية نشر الإبداعات بين الطلبة، عبر أسلوب التعلم التعاوني لجعلها أفضل، بالإضافة إلى إمكانية إعادة مزج (دمج) أجزاء سابقة في مشاريع جديدة (Lever-Duffy & McDonald, 2015)، وقد قامت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، بتوظيف تطبيق سكراتش (Scratch) بصورة واسعة في كتاب البرمجة لطلبة الصفوف من

السادس إلى التاسع الأساسي، ويتيح التطبيق للطلبة إنشاء القصص والحكايات التفاعلية، وحلّ المشكلات الحياتية من خلال استخدام أوامر برمجية بسيطة على شكل لبنات (Block)، وتمتاز التقنية بدعمها للغة العربية، وتوفيرها مدى واسعاً من الأوامر البرمجية الجاهزة، التي يُمكن توظيفها في العديد من التخصصات المختلفة (رياضيات - علوم - تكنولوجيا)، والشكل (6) الآتي يوضح برمجة تطبيق يختص برسم المثلث وفقاً لقانون فيثاغورس.



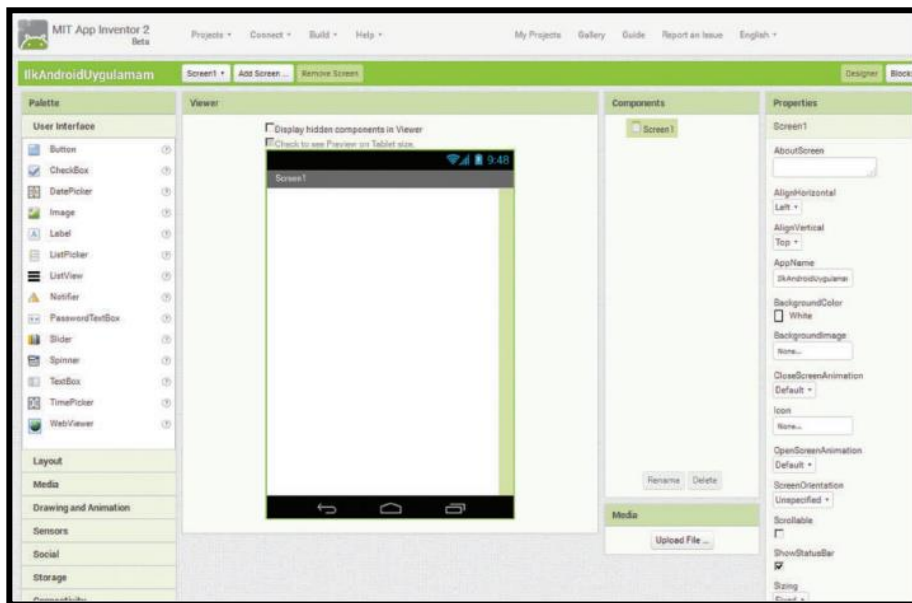
الشكل(6): تطبيق سكراتش يقوم برسم المثلث وفقاً لقانون فيثاغورس

المصدر: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (2019 أ)

سابعاً: تطبيق آب انفتور (App Inventor):

تم توظيف تطبيق آب انفتور (App Inventor)، في كتاب التكنولوجيا لطلبة المرحلة الثانوية في فلسطين (فرعي: العلمي والصناعي)، ويُمكن هذا

التطبيق الطلبة من إنشاء تطبيقات ذكية لأجهزة (الأندرويد) بصورة سهلة وسريعة. عبر توفير عدد كبير من قطع البرمجة الجاهزة (لبنات) يُمكن استخدامها عن طريق السحب والإفلات، ويمتاز الموقع الإلكتروني لتقنية (آب انفتور) بتوفيره الفرصة لمستخدميه، لمشاركة إبداعاتهم وأفكارهم وتبادل الآراء والتعاون في إنتاج المشاريع البرمجية والحصول على التغذية الراجعة من قبل المختصين، والشكل (7) الآتي يوضح البيئة العامة لتقنية آب انفتور.



الشكل(7): بيئة البرمجة باستخدام تقنية آب انفتور

المصدر: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (2019 ب)

2.9 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني، والذي ينص على: "ما دور التطبيقات مفتوحة المصادر، في تحسين وتطوير منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين؟"

ويهدف هذا السؤال إلى تحديد الجوانب الجديدة أو الأبعاد التي أضافها توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر، في منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين، وقد أشارت نتائج تحليل الإجابات بصورة عامة إلى اتفاق (12) مختصاً على الدور الإيجابي لتوظيف التطبيقات مفتوحة المصادر، في تحسين وتطوير منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين، وفيما يأتي تفصيل للأسباب:

- أسهمت التطبيقات مفتوحة المصادر في تحسين الكفاءة الذاتية لدى الطلبة، فقد لمس المختصون قدرة الطلبة على تصميم المشاريع التقنية وتنفيذها بواسطتها، بالإضافة إلى قدرتهم على كتابة الخوارزميات وآلية حل المواقف والمشكلات التي واجهتهم، وهذا يعزّز ثقة الطلبة بأنفسهم، وقدرتهم على الاستفادة مما تمّ تعلمه بصورة عملية، وقد اتفق في هذا الجانب (6) مختصين.

- ساعدت التطبيقات مفتوحة المصادر على تبسيط مفاهيم البرمجة والخوارزميات لدى الطلبة، فتلك التطبيقات وفرت أنماطاً سهلة لتعلم البرمجة من خلالها، فتطبيق (اب انفتور - سكراتش) قد وفرا آلية البرمجة بالقطعة، مما وفر على الطلبة جهد كتابة النصوص البرمجة (الكود) بصورة يدوية، وقد اتفق في هذا الجانب (4) مختصين.

- سهولة التطبيقات مفتوحة المصادر على الطلبة فهم وظيفة التطبيقات ودورها في حياتنا اليومية، وهذا ناتج من وجهة نظرهم إلى أن التطبيقات مفتوحة المصادر تُعدّ أبسط من حيث أدواتها وطريقة عملها من التطبيقات التجارية الأخرى، وقد اتفق في هذا الجانب ثلاثة مختصين.

- أسهمت التطبيقات مفتوحة المصادر في تنمية الكثير من مهارات التصميم ثنائية وثلاثية الأبعاد لدى الطلبة، وبخاصة تطبيق جوجل سكتش آب الذي وفر الكثير من الأدوات التي سهلت طريقة التصميم وبناء النماذج لدى الطلبة، وقد اتفق في هذا الجانب اثنين من المختصين.

- أشار أثنان من المختصين إلى أن التطبيقات مفتوحة المصادر قد حققت شروط استخدام التطبيقات وأخلاقياتها، حيث استخدم المعلمون والطلبة هذه التطبيقات بصورة مشروعة دون الحاجة إلى استخدامها بطرق مخالفة لشروط النسخ والتوزيع التي تكون مرتبطة بالتطبيقات التجارية.

ويعتقد الباحث، بأن اتفاق (12) مختصاً من أصل (13)، على الدور الكبير والإيجابي لاستخدام التطبيقات مفتوحة المصادر، في تحسين وتطوير منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين، يدل على أن التطبيقات مفتوحة المصادر، قد أحدثت بعض التغيرات في بنية المناهج المختصة بالتعليم التقني في فلسطين، فنجد أن التطبيقات مفتوحة المصادر، التي تمّ توظيفها في المناهج الفلسطينية، قد تميزت بتنوعها وتعدد مجالاتها فهناك تطبيقات مختصة بالبرمجة وتطبيقات مختصة بالوسائط المتعددة، مما أعطى الحرية والمرونة لدى المعلمين والطلبة، لاستخدامها في مختلف المجالات والوحدات التي يتضمنها منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة، وعلاوة على ذلك، أسهمت التطبيقات مفتوحة المصادر، في توفير أدوات وأنماط تميزت بالبساطة والسهولة، فتطبيق (سكراتش) مثلاً قد وفر طريقة البرمجة باللبنات (القطع) الجاهزة مما أسهم في تسهيل فهم الطلبة، لطريقة البرمجة دون الحاجة إلى تمكنهم من كتابة نصوص البرمجة وحفظ آليات ترميز الأوامر التي يجب أن تتوافق في العادة مع لغات البرمجة المتقدمة، وبالتالي ساعدت في تقديم

المحتوى برمجي على هيئة (العباب تعليمية) تتوافق مع ميول ورغبات الطلبة، هذا من جانب، ومن جانب آخر، أسهمت التطبيقات مفتوحة المصادر في تجنيد المعلمين والطلبة الكثير من المشكلات التي تواجه مستخدمي التطبيقات التجارية، حيث يتطلب استخدامها وفقاً للأخلاقيات التكنولوجية، شراء كل نسخة يتمّ تنصيبها على أجهزة الحاسوب، مما يجبر لمستخدمين في العادة إلى القيام (بتكرير) تلك التطبيقات كمحاولة لتجاوز شروط الاستخدام للتطبيقات التجارية، وهذا بسط آلية تنصيب التطبيقات واستخدامها بصورة مباشرة، بعيداً عن الجوانب التي تنتهك حقوق الملكية الخاصة بالتطبيقات التجارية مغلقة المصدر.

3.9 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث، والذي ينص على: "ما التحديات أو الصعوبات التي واجهت الطلبة، أثناء تعلمهم باستخدام التطبيقات مفتوحة المصادر، في فلسطين؟"

ويهدف هذا السؤال إلى تحديد أهم العقبات (الصعوبات) التي واجهت الطلبة أثناء تعلمهم باستخدام التطبيقات مفتوحة المصادر في فلسطين، وقد أشارت نتائج تحليل إجابات المختصين بصورة عامة إلى الكثير من الصعوبات والتحديات التي تواجه الطلبة، وفيما يأتي تفصيل لتلك الصعوبات:

- عدم توفر خبرة سابقة لدى الطلبة، حول أنماط وآلية استخدام التطبيقات الرقمية التعليمية بشكل عام، والتطبيقات مفتوحة المصادر بشكل خاص، وهذا ناتج عن قلة المصادر التعليمية أو الأدلة التي تساعد الطلبة وأولياء الأمور على تطبيق كل ما يتعلمه الطلبة في منازلهم، وقد أنتج هذا الأمر ضعف تمكن الطلبة من حل بعض المشكلات التي واجهتهم خلال استخدام التطبيقات مفتوحة المصادر، وقد اتفق في هذا الجانب (7) مختصين.

- عدم توفر الأجهزة ومتطلبات التعليم التكنولوجي في المدارس أو منازل الطلبة، وينعكس ذلك من خلال: عدم مناسبة عدد أجهزة الحاسوب المتوفرة في المختبرات المدرسية، مع عدد الطلبة في الصف الدراسي الواحد، وقلة أجهزة الحاسوب في المنازل، مما يؤدي لعدم قدرة الطلبة على تطبيق كل ما يتمّ تعلمه بواسطة التطبيقات مفتوحة المصادر، وقد اتفق في هذا الجانب (4) مختصين.

- أشار مختصان اثنان، إلى أن اعتماد وزارة التربية والتعليم، على التطبيقات مفتوحة المصادر التي تعمل بشكل عام على أجهزة الحاسوب، قد قلل من اهتمام بعض الطلبة لها، حيث يميل الطلبة في زمننا الحاضر، إلى استخدام التطبيقات التي تعمل على الأجهزة والهواتف الذكية.

- أشار مختصان اثنان، إلى أن عدد الحصص المخصصة لمحتوى منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة لا يتناسب مع متطلبات استخدام التطبيقات مفتوحة المصادر، حيث يحتاج المعلمون إلى المزيد من الوقت المخصص من قبل الوزارة، وذلك من خلال زيادة عدد الحصص الأسبوعية لمادتي: التكنولوجيا والبرمجة.

- أشار أحد المختصين إلى أن التطبيقات مفتوحة المصادر، لم تستطع منافسة التطبيقات التجارية التي تُعدّ الأكثر شهرة في المجتمع والواقع، حيث توفر بعض التطبيقات التجارية خصائص وأدوات لم تستطع منافستها من قبل التطبيقات مفتوحة المصادر.

ويفسر الباحث، وجود الكثير من التحديات والصعوبات التي واجهت الطلبة، أثناء استخدامهم للتطبيقات مفتوحة المصادر في تعلم منهاجي: التكنولوجيا والبرمجة، إلى عدد من الأسباب، منها: حداثة توظيف التطبيقات مفتوحة

المصادر في التعليم التقني، حيث ينتشر في سوق العمل والبيئة المحيطة المحلية التطبيقات التجارية مغلقة المصدر، مما يؤدي إلى ضعف خبرات الطلبة حول آلية استخدامها وتوظيفها أثناء فترة تعلمهم، بالإضافة إلى قلة الأدلة والمصادر التعليمية الرقمية، التي توضح للطلبة طريقة استخدام التطبيقات مفتوحة المصادر في المناهج التعليمية، نظراً لأن معظم الأدلة التعليمية تتجه نحو التطبيقات التجارية، التي تُكون في العادة أكثر رواجاً من التطبيقات مفتوحة المصادر، هذا من جانب، ومن جانب آخر، تُعد دولة فلسطين من الدول النامية التي لا تتوفر لديها بنية تحتية تكنولوجية قوية، بالإضافة إلى ضعف القدرة الشرائية لدى الأهالي والمؤسسات التعليمية، مما أسهم في تقليل أعداد أجهزة الحاسوب أو الأجهزة الذكية، المتوفرة في المدارس أو المنازل، وهذا يؤدي إلى عدم قدرة المدرسة على توفير جهاز حاسوب لكل طالب في الصف الدراسي، وإلى عدم قدرة الطالب تطبيق كل ما يتعلمه في مناهجي: التكنولوجيا والبرمجة في المنزل.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الكثير من الدراسات السابقة (Khlaif & Salha, 2020 : أبوسارة ودويكات وأبوسارة، 2020 : أبو سارة وحرز الله، 2023) التي أشارت إلى أن معاناة دولة فلسطين من ضعف الإمكانيات المتوفرة لدى وزارة التربية والتعليم، وبالتحديد في الإمكانيات المادية والتقنية، وهذا يظهر من خلال: ضعف البنية التحتية للتكنولوجيا، وعدم توفر بيئات تعلم رقمية، وضعف تدريب الكوادر المؤهلة، وضعف جودة المحتوى الرقمي، ومشكلة عدم المساواة الرقمية بين الطلبة.

4.9 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس والذي ينص على: "ما الاقتراحات التي يمكن تقديمها! لتحسين تجربة توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر، في مناهجي التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين؟"

ويهدف هذا السؤال إلى التعرف على أبرز الاقتراحات التي يمكن تقديمها؛ لتحسين تجربة توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر، في منهاجي التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين، وقد أشارت نتائج تحليل إجابات المختصين إلى وجود عدد من الاقتراحات والتوصيات لتحسين هذه التجربة، وفيما يأتي تفصيل لتلك الاقتراحات:

- تعديل الخطة السنوية لمادتي: التكنولوجيا والبرمجة بحيث يتناسب عدد الحصص الدراسية الأسبوعية المخصصة للمادتين، مع المحتوى العلمي المقدم لدى الطلبة، حيث أشار (6) مختصين إلى أن المحتوى التعليمي، يحتاج إلى عدد من الحصص أكثر مما هو مطبق على أرض الواقع.
- توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر الجديدة تكون أكثر ملاءمة لاحتياجات سوق العمل لاحقاً، لأن الطلبة يحتاجونها بالمستقبل، وقد اتفق في هذا الجانب (4) مختصين.
- ضرورة توفير متطلبات استخدام التطبيقات مفتوحة المصادر، وذلك من خلال: توفير أجهزة الحاسوب في المدارس بصورة تتلاءم مع عدد الطلبة في الصف الدراسي الواحد، وبضرورة توفير النسخ الخاصة بالبرامج مفتوحة المصادر، ومصادر إرشادية وأدلة تعليمية محدثة، تمكن الطلبة من الاستعانة بها خلال فترة استخدامهم للتطبيقات، وقد اتفق في هذا الجانب (3) مختصين.
- التركيز على التطبيقات مفتوحة المصادر الخاصة بالهاتف الذكي، بدلاً من التركيز على التطبيقات التي تعمل على أجهزة الحاسوب، وذلك يعود من وجهة نظرهم إلى ميل الطلبة نحو تطبيقات الهاتف الذكي على حساب تطبيقات الحاسب الشخصي، وقد اتفق في هذا الجانب (3) مختصين.

- أشار أحد المختصين، إلى ضرورة مناسبة التطبيق المستخدم مع تخصص طلبة المرحلة الثانوية، فطلبة الفرع الأدبي مثلاً يحتاجون إلى تعلم تطبيقات "الوسائط المتعددة"، وهذا يختلف عن طلبة الفرع العلمي، الذين يحتاجون إلى تعلم تطبيقات الهندسة والاتصالات والحوسبة العلمية.

- أشار أحد المختصين، إلى ضرورة الاستعانة بالنماذج العالمية لتعليم التقنية، وذلك لاكتساب الخبرة والايجابيات التي تتضمنها، بالإضافة إلى الابتعاد عن المشكلات التي قد تقع نتيجة هذا التوجه الجديد.

- كما أشار أحد المختصين، إلى ضرورة امتداد تجربة توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر لتشمل طلبة المرحلة الثانوية، حيث أن التعليم التقني في فلسطين، يبدأ بالصف الخامس الأساسي، ولا توجد مناهج تقنية تكنولوجية للطلبة الأصغر سناً.

ويفسر الباحث، هذه النتائج لعدة أسباب، منها: حداثة هذا التوجه الجديد، وما قد يتضمنه من جوانب تحتاج إلى إجراء تعديلات لتحسينها، فشهرة المصادر التعليمية مفتوحة المصادر تكون في العادة أقل من التطبيقات التجارية الشائع استخدامها في الشركات والمؤسسات المجتمعية، وهذا يسهم في عدم الاهتمام بتوفير المصادر التعليمية والأدلة الخاصة باستخدام تلك التطبيقات، هذا من جانب، ومن جانب آخر، تُعدّ دولة فلسطين من الدول النامية قليلة الموارد، مما ينعكس على قدرة وزارة التربية والتعليم، على توفير المختبرات والأجهزة الحاسوبية بصورة تتلاءم مع عدد الطلبة في الصف الدراسي الواحد.

وعلاوة على ما سبق، يعتقد الباحث بأن عدد الحصص المخصصة لمنهاجي: التكنولوجيا والبرمجة، لا يتلاءم مع المحتوى التعليمي، حيث تخصص وزارة

التربية والتعليم الفلسطينية (حصتان فقط أسبوعياً) لتدريس منهاج التكنولوجيا، (وحصة واحدة) لمادة البرمجة، وهذا لا يتواءم مع المحتوى الخاص بالمنهاجين، كونهما يتضمنان الكثير من المهارات والأفكار العملية التي تحتاج إلى كثير من الوقت: كي يكتسبها الطلبة بصورة صحيحة.

5.9 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس، والذي ينص على: "أيهما أفضل توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر أم التطبيقات التجارية مغلقة المصدر في منهاج التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين؟"

ويهدف هذا السؤال، إلى إجراء مقارنة ما بين التطبيقات مفتوحة المصادر ومغلقة المصدر، من حيث أفضلية توظيفها في منهاج التكنولوجيا والبرمجة في فلسطين، وقد أشارت نتائج تحليل إجابات المختصين إلى ما يأتي:

- أشار (7) مختصين، إلى أن التطبيقات مفتوحة المصادر، تُعدّ أفضل من التطبيقات مغلقة المصدر من حيث توظيفها في المناهج الدراسية، ويعود ذلك لعدة أسباب، منها: مجانية التطبيقات مفتوحة المصادر، حيث لا تتطلب دفع مبالغ مالية مقابل استخدامها، بالإضافة إلى سهولة تنصيبها وتثبيتها على الأجهزة، وسهولة استخدامها، ووضوح أدواتها مما قد تسهم لاحقاً في تحسين خبرة الطلبة، واكتسابهم للمهارات المطلوبة.

- أشار (3) مختصين، إلى أن التطبيقات مغلقة المصدر تُعدّ أفضل من حيث توظيفها في المناهج الدراسية، ويعود ذلك لعدة أسباب، من أبرزها: شهرة التطبيقات التجارية مغلقة المصدر، حيث تعتمد معظم المؤسسات والشركات على توظيف التطبيقات مغلقة المصدر، مما قد يسهم لاحقاً في صعوبة تأقلم الطلبة مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى التطبيقات

مغلقة المصدر، تُعدّ أكثر احترافية من التطبيقات مفتوحة المصدر، حيث تتيح بعض التطبيقات مغلقة المصدر إمكانيات تفوق ما هو موجود في التطبيقات مفتوحة المصدر.

- أشار مختصان أثنان إلى وجود ميزات في كل من التطبيقات مفتوحة المصدر ومغلقة المصدر، حيث تتميز مفتوحة المصدر بسهولة استخدامها بينما مغلقة المصدر بشهرتها وانتشارها في سوق العمل، مما يتطلب إجراء دمج ما بين تلك التطبيقات للاستفادة القصوى من ميزات كل طرف منهما.

وقد عكست هذه النتائج أن غالبية المختصين يعتقدون بأفضلية توظيف التطبيقات مفتوحة المصدر في المناهج الدراسية المناهج الدراسية مقارنة مع التطبيقات التجارية مغلقة المصدر، وذلك لسهولة الحصول عليها وتثبيتها واستخدامها بالمقارنة مع التطبيقات مغلقة المصدر، وعلو على ذلك، تُعدّ التطبيقات مفتوحة المصدر مجانية مما يضمن الالتزام بأخلاقيات استخدام التقنية، التي قد تكره بعض الطلبة على تجاوزها في حالة استخدام التطبيقات مغلقة المصدر، هذا من جانب، ومن جانب آخر، تُعدّ التطبيقات مفتوحة المصدر أكثر مناسبة في البيئة الفلسطينية، وذلك لأن دولة فلسطين تُعدّ من الدول قليلة الموارد، مما يسهل على وزارة التربية والتعليم والعاملين فيها وطلبتها الحصول على تلك التطبيقات واستخدامها، دون الحاجة إلى دفع مبالغ مالية مقابل ذلك الاستخدام.

وبالرغم من أن توافق معظم المختصين في أفضلية التطبيقات مفتوحة المصدر، إلى أن شهرة التطبيقات التجارية مغلقة المصدر وانتشارها في سوق العمل يجعل بعض الآراء تميل إلى كون التطبيقات مغلقة المصدر هي الأفضل، حيث يخشى المختصون من تفاوت ما يتعلمه الطلبة في مدارسهم وجامعاتهم لاحقاً، بما هو مطلوب في سوق العمل.

10. **التوصيات:** على ضوء النتائج التي تمّ التوصل إليها، يوصي الباحث بما يأتي:

أولاً: ضرورة توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر، في المناهج الدراسية الفلسطينية بشكل عام، والمناهج التي تعنى بالتقنية والتكنولوجيا بشكل خاص، لما لها من دور فاعل في تحسين التعليم، والمساعدة في اكتساب الطلبة لمهارات عملية تطبيقية جديدة.

ثانياً: ضرورة البحث عن التطبيقات مفتوحة المصادر جديدة، تكون أكثر ملاءمةً لاحتياجات الطلبة لاحقاً في الجامعات وسوق العمل، لكي نسهم في تحقيق توازن ما بين ما يكتسبه الطلبة في المدارس، وما يحتاجونه لاحقاً في المستقبل.

ثالثاً: ضرورة إعادة النظر في الخطة السنوية، لمادتي: التكنولوجيا والبرمجة بحيث يتناسب عدد الحصص الدراسية الأسبوعية المخصصة للمادتين، مع المحتوى العلمي الذي يتضمنه المنهاجان.

رابعاً: ضرورة التركيز على التطبيقات مفتوحة المصادر الخاصة بالهاتف الذكي، بدلاً من التركيز على التطبيقات التي تعمل على أجهزة الحاسوب، وذلك لميل الطلبة نحو تطبيقات الهاتف الذكي على حساب تطبيقات الحاسب الشخصي.

خامساً: ضرورة تدريب الطلبة على آلية استخدام التطبيقات مفتوحة المصادر، عبر عقد ورشات تدريبية، ودروس تعليمية مرئية، وتضمين شروحات في المناهج الدراسية، لنقل جميع الخبرات اللازمة إلى الطلبة.

سادساً: ضرورة توفير جميع المتطلبات لاستخدام التطبيقات مفتوحة المصادر، مثل: أجهزة الحاسوب وشبكاتها، والمصادر والأدلة التعليمية بشكل دوري ومستمر.

سابعاً: ضرورة نشر ثقافة التطبيقات مفتوحة المصادر في سوق العمل، وتوعية المختصين ومن ثم المؤسسات والشركات بضرورة توظيف التطبيقات مفتوحة المصادر، كي لا يسهم ذلك لاحقاً في وجود تباين ما بين ما يتعلمه الطلبة داخل المدرسة وما هو مطلوب في سوق العمل.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

أبو سارة، عبدالرحمن ودويكات، لؤي وأبو سارة، عبدالله. (2021). رضا المعلمين في فلسطين عن إجراءات العودة إلى المدارس خلال جائحة كوفيد-19. مجلة العلوم التربوية، 3(33)، 489-517.

أبو سارة، عبدالرحمن محمد وحرز الله، حسام توفيق (2023). درجة توافر متطلبات التعلم الإلكتروني عن بُعد في مدارس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية خلال جائحة فايروس كوفيد-19 من وجهة نظر المعلمين. المجلة الفلسطينية للتعليم المفتوح والتعلم الإلكتروني، 17(1)، 17-34.

إطميزي، جميل والسالمي، فتحي. (2019). الموارد التعليمية المفتوحة: الاستخدام والمشاركة والتبني. تاريخ الاطلاع: 2023-2-22، الموقع:

https://ossl.alecso.org/doc/OER_BOOK.pdf

تحاميد، رحمة حمدي (2019). البرمجيات مفتوحة المصادر وتطبيقها في المكتبة الجامعية بولاية الخرطوم. المركز العربي للبحوث والدراسات في علوم المكتبات والمعلومات، 6(12)، 274-298.

حسن، إسماعيل محمد (2019). التفاعل بين مصادر التعلم مفتوحة المصادر والأساليب المعرفية في البيئة التكيفية وأثره علي تنمية مهارات إنتاج عناصر التعلم الرقمية لدي طلاب كلية التربية. مجلة كلية التربية بالمنصورة، 105(1)، 490-562.

الصبحي، صباح عيد (2021). تصور مقترح لتوظيف المقررات مفتوحة المصادر MOOCs في العملية التعليمية. مجلة كلية التربية-جامعة الأزهر، العدد (191)، 342-386.

الصعيد، محمد الشناوي (2019). تصميم بيئة تكيفية ذكية قائمة علي مصادر التعلم مفتوحة المصادر لتنمية مهارات إنتاج برمجيات الواقع المعزز لدي طلاب الدراسات العليا. مجلة كلية التربية بالمنصورة، 108(6)، 1627-1655.

عليان، ربيعة محمد والدولت، عدنان سالم (2020). تطوير معايير للمناهج الفلسطينية في ضوء أهداف الازدهار لخطة التنمية المستدامة 2030م. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 28(5)، 804-828.

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (2014). نحو رؤية منهجية لإصلاح منظومة التعليم. تاريخ الاطلاع: 2023-2-22. الموقع: <https://ecesr.org/en/wp-content/uploads/2014/03/Free-Education.pdf>

وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. مقرر خاص لتعليم البرمجة مطلع العام الدراسي المقبل. (2018). تم الاسترجاع بتاريخ 2023/3/5م من الموقع <http://www.mohe.pna.ps/news?p=articles&news=5291>

وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (2020 أ). التكنولوجيا للصف التاسع الأساسي. رام الله، فلسطين.

وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (2019 أ). البرمجة للصف التاسع الأساسي. رام الله، فلسطين.

وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (2019 ب). التكنولوجيا لطلبة العلمي والثانوي. رام الله، فلسطين.

وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (2019 ج). التكنولوجيا لطلبة العلوم الإنسانية، الريادة والأعمال، الشرعي، الزراعي، الفندق، الاقتصاد المنزلي. رام الله، فلسطين.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية:

Affounh, S., Salha, S., & Khlaif, Z. (2021). The Bright and Dark Sides of Online Learning in Palestine During the Pandemic. In Khan, B., Affounh, S., Salha, S., & Khlaif, Z (Ed.), Challenges and Opportunities for the Global Implementation of E-Learning Frameworks (1-328), USA: IGI Global Publisher of Timely Knowledge.

Herzallah, H. T., Abu Sarah, A. M., & Dweikat, L. N. (2022). The Impact of Distance Learning on the Equality of Mathematics Educational Opportunity During the COVID-19 Pandemic in the Palestinian Northern Governorates. *Palestinian Journal for Open Learning & e-Learning*, 1(16), 9. DOI: 10.33977/0280-010-016-009.

Taylor, David (2013). *Google Web Designer: The 100% Useful Guide*. Retrieved 9/3/2023, from: <http://www.touchpaperdigital.co.uk/files/Google%20Web%20Designer%20The%20100%20Percent%20Useful%20Guide%20Excerpt.pdf>.

Lever-Duffy, J., & McDonald, J. B. (2015). *Teaching and learning with technology (Book Alone)*. Allyn & Bacon, Inc..

Khlaif Z. and Salha S. (2020). The Unanticipated Educational Challenges of Developing Countries in Covid-19 Crisis: A Brief Report. *Interdiscip J Virtual Learn Med Sci*, 11(2):2-6. doi: 10.30476/ijvImS.2020.86119.1034.

Mahamid, F. (2021). Concurrent Disorders and Digital Challenges in Palestine. *Journal of Concurrent Disorders*, 3(2). 1-6, retrieved 30-4-2021, From <https://www.researchgate.net/publication/351096310>

Salha, S. H., & Abu Sara, A. A. M. (2019). The effectiveness of using science, technology, engineering, and mathematics (STEM) approach on the achievement of students of the tenth grade in mathematics. *Journal of Al-Quds Open University for Educational & Psychological Research & Studies*, 10(28), 101-113. <http://doi.org/10.5281/zenodo.3474118>

Srinivasa, K. G., Deka, G. C., & Krishnaraj, P. M. (2021). Exploratory Analysis of Free and Open Source Software Ecology. In *Research Anthology on Usage and Development of Open Source Software* (pp. 24-32). IGI Global.

Wang, L., & Wang, J. (2021). The impact of project initiators on open source software project success: evidence from emerging hosting platform Gitee. *International Journal of Information Systems in the Service Sector (IJISSS)*, 12(1), 28-43.

تحليل كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي

في ضوء القيم الاجتماعية

د. مايزه عزيز رسوق / كلية التربية/جامعة حماة/سورية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي، للكشف عن القيم الاجتماعية المتضمنة فيه، حيث اتبعت الباحثة المنهج الوصفي من خلال تحليل المحتوى، ولأجل ذلك أعدت قائمة بأهم القيم الاجتماعية التي من الممكن تضمينها في الكتاب، وذلك بعد الرجوع إلى العديد من الدراسات والأدب التربوي المتعلق بالقيم الاجتماعية، وشمل التحليل كل ما يحتويه الكتاب من معارف وأنشطة وصور وتقويم، وقسمت القيم إلى ثلاثة محاور(القيم الاجتماعية الذاتية- القيم المجتمعية- القيم الإنسانية)، وانتهت الدراسة إلى أن تضمين القيم المجتمعية بنسبة(53.79%) والإنسانية بنسبة (32.58%) كانتا بدرجة مرتفعة، وتوفرت القيم الذاتية بدرجة قليلة وبنسبة(13.63%)، وبالنسبة للقيم المجتمعية جاءت قيمة الاعتزاز بالوطن بدرجة مرتفعة، وقيمة العمل الجماعي بدرجة متوسطة، وقيمة آداب الحوار أدنى درجة وبنسبة منخفضة، وبالنسبة للقيم الإنسانية جاءت قيمة حماية البيئة بنسبة مرتفعة، وقيمة تقبل الاختلاف والتنوع وحقوق الإنسان بنسبة متوسطة، وقيم التعايش السلمي ونبذ العنف بدرجة منخفضة، وبالنسبة للقيم الذاتية (الصدق والأمانة وصلة الرحم وتحمل المسؤولية والانضباط الذاتي)جاءت جميعها بدرجة متوسطة وفق المعيار المحدد، وكان من أهم المقترحات تصميم وحدات دراسية تركز على القيم الذاتية والإنسانية.

مع أنشطة تفاعلية تساعد التلاميذ على تطبيق هذه القيم في حياتهم اليومية وتنظيم أنشطة جماعية ومشاريع تطوعية تشجع التلاميذ على التعاون والعمل معاً، مما يعزز من مهارات العمل الجماعي والروح التطوعية.

كلمات مفتاحية: - تحليل المحتوى - كتاب الدراسات الاجتماعية- القيم الاجتماعية- التعليم الأساسي.

Analysis of the Social Studies Textbook for the Fifth Grade in Light of Social Values.

Abstract:

The study aimed to analyze the Social Studies textbook for the fifth grade to reveal the social values contained therein. The researcher followed a descriptive approach through content analysis. To do so, she prepared a list of the most important social values that could be included in the book after consulting numerous studies and educational literature related to social values. The analysis included all the knowledge, activities, images, and assessments contained in the book. The values were divided into three axes (intrinsic social values, societal values, and human values). The study concluded that the inclusion of societal values (53.79%) and human values (32.58%) was high, while intrinsic values were low (13.63%). Regarding societal values, the value of pride in one's country was high, the value of teamwork was moderate, and the value of dialogue etiquette was lowest and low. Regarding human values, the value of environmental protection was high, the value of accepting differences, diversity, and human rights was moderate, and the values of peaceful coexistence and rejection of violence were low. The self-esteem (honesty, trustworthiness, maintaining family ties, taking responsibility, and self-discipline) all scored moderately according to the specified criteria. Among the most

important suggestions was to design study units that focus on personal and human values, with interactive activities that help students apply these values in their daily lives. The students also proposed organizing group activities and volunteer projects that encourage students to cooperate and work together, thus enhancing teamwork skills and the volunteer spirit.

Keywords: Content analysis - Social studies textbook - Social values - Basic education.

مقدمة:

في ظل التطورات الاجتماعية والتكنولوجية والعلمية المتسارعة، يواجه النظام التعليمي تحديات متزايدة في إعداد الطلاب ليكونوا مواطنين فاعلين ومنخرطين في مجتمعهم. لذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في مناهج التربية الاجتماعية وتطويرها لتواكب هذه التطورات، وتعد القيم الاجتماعية من الأهداف التي يرجى تحقيقها في محتوى المناهج الدراسية، فهي تشكل نظاماً متكاملًا لدى الفرد يستطيع العمل على توجيه سلوكه، فهو حصيلة التنشئة التي تتم بواسطة العديد من المؤسسات الاجتماعية، وتعد المدارس من أبرز هذه المؤسسات من خلال المناهج الدراسية التي تعتبر من أهم وسائل المدرسة والمجتمع لغرس القيم الاجتماعية في أفرادها (موسى، 2013، 272).

ويعتبر كتاب الدراسات الاجتماعية من المواد الدراسية الحيوية التي تلعب دوراً أساسياً في تشكيل هوية الطلاب وتوجهاتهم نحو المجتمع، ولا سيما في العصر الحديث حيث يواجه الطلاب تحديات متعددة تتعلق بالهوية والانتماء والمواطنة مما يجعل فهم القيم الاجتماعية أمراً بالغ الأهمية، لذلك يجب أن يكون الكتاب مصمماً ليس فقط لنقل المعلومات، بل أيضاً لتعزيز القيم الاجتماعية مثل الاحترام والتعاون والمواطنة. من خلال تقديم أمثلة عملية ونماذج إيجابية، ويمكن للكتاب أن يسهم في تشكيل سلوكيات الطلاب وتعزيز روح المشاركة المجتمعية، كما تعد أحد المصادر التعليمية المهمة التي تقدم مفاهيم ومعارف حول المجتمع والثقافة والاقتصاد وتهتم بدراسة الإنسان ومجتمعه وواقعه وماضيه وحاضره وقيمه وعاداته. كما أنها تركز على دراسة علاقة الإنسان بالبيئة المحلية وما يترتب على تلك العلاقة، وتؤكد الفلسفة التربوية المعاصرة لتعليم مواد الدراسات الاجتماعية على وحدة

المعرفة وتكاملها مع العلوم الأخرى وذلك لمواجهة القضايا المحلية والعالمية المعاصرة (يحيى وآخرون، 2010، 15).

ومن هنا جاءت هذه الدراسة للكشف عن القيم الاجتماعية المتضمنة المناهج التربوية المطورة وبخاصة كتاب الدراسات الاجتماعية كجزء ضروري من متطلبات الحياة في القرن الحادي والعشرين.

مشكلة الدراسة:

في الصف الخامس الأساسي، يواجه الطلاب مرحلة حيوية من النمو الفكري والاجتماعي، حيث يظهرون تطور فهمهم للعالم من حولهم، لذا فإن كتاب الدراسات الاجتماعية الذي يتلقونه في هذه المرحلة يجب أن يكون غنياً بالمحتوى الذي يعزز القيم الاجتماعية مثل الاحترام، التعاون، والمواطنة، و تتمثل مشكلة البحث في نقص الفهم حول كيفية تضمين القيم الاجتماعية في كتب الدراسات الاجتماعية وخاصة في الصف الخامس الأساسي، على الرغم من أن هذه القيم تعتبر أساسية لتشكيل شخصية الطالب إلا أن العديد من المناهج التعليمية تفتقر إلى التركيز الكافي عليها، هذا النقص قد يؤدي إلى عدم قدرة الطلاب على استيعاب القيم الاجتماعية بشكل فعال، مما يؤثر سلباً على سلوكياتهم وتوجهاتهم داخل المجتمع.

ومن خلال دراسة استطلاعية أجرتها الباحثة على عينة من المعلمين بلغت (30) معلماً ومعلمةً تبين أن (78%) من المعلمين أكدوا أهمية تعليم القيم الاجتماعية في المناهج الدراسية كأداة لبناء الطفل المنتمي للمجتمع، و(63%) من المعلمين يرى أن كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي لا ينمي بشكلٍ كافٍ القيم الاجتماعية بأنواعها المختلفة، و (72%) من المعلمين يجد صعوبة في توضيح وتطبيق هذه القيم، وأكدت العديد من الدراسات السابقة أهمية تضمين المناهج التعليمية القيم الاجتماعية

السائدة في المجتمع منها دراسة مطالقة والعودات(2010) في الأردن حول القيم الاجتماعية المتضمنة في مناهج التربية الإسلامية ومناهج التربية الوطنية في الأردن، و دراسة العازمي و بني عمرو(2022) في الكويت حول القيم الاجتماعية المتضمنة في المناهج التربوية من خلال دراسة تحليلية لمحتوى مادة الاجتماعيات للمرحلة المتوسطة في دولة الكويت، وتأكيداً لما أظهرته الدراسة الاستطلاعية وما أكدته الدراسات السابقة حول ضرورة تضمين المناهج التعليمية القيم الخاصة بالمجتمع قامت الباحثة بإجراء الدراسة الحالية والتي تتحدد مشكلتها بالسؤال الآتي:

ما درجة توفر القيم الاجتماعية في كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي؟

أهمية الدراسة:

2-1- تحسين المناهج الدراسية من خلال تحليل الكتاب، سيتمكن المعلمون وصانعو القرار من التعرف على نقاط القوة والضعف في المناهج مما يسهل من تحسينها وتطويرها.

2-2- توجيه المعلمين والمربين حيث يقدم البحث معلومات عن القيم الاجتماعية المتضمنة في الكتاب، مما يساعد المعلمين على تعزيز هذه القيم في البيئة الصفية.

2-3- أهمية تعزيز القيم الاجتماعية في المناهج، مما يساعد على بناء جيل قادر على التفاعل بشكل إيجابي مع مجتمعه، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر تماسكاً وتعاوناً.

2-4- أهمية مرحلة التعليم الأساسي والتي تعد أساس بناء شخصية الطالب وتشكيل اتجاهاته وقيمه، وتحليل مدى تضمين القيم الاجتماعية في منهج هذه المرحلة له أهمية كبيرة في تقييم جودة التنشئة الاجتماعية للطلاب.

2-5- يوفر البحث قاعدة معرفية تسهم في فتح آفاق جديدة للبحث في مجالات تعليم واكساب القيم الاجتماعية.

3-أهداف الدراسة:

3-إعداد قائمة بأهم القيم الاجتماعية الواجب توفرها في كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي.

3-معرفة درجة توفر القيم الاجتماعية (الذاتية- المجتمعية - الإنسانية) في كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي.

4-أسئلة الدراسة:

1-4-ما درجة توفر القيم الاجتماعية في كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي؟

2-4-ما درجة توفر القيم الذاتية في كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي؟

3-4- ما درجة توفر القيم المجتمعية في كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي؟

4-4-ما درجة توفر القيم الإنسانية في كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي؟

5-حدود الدراسة:

-الحدود الموضوعية: تحليل كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي في ضوء قائمة القيم الاجتماعية المعدة من قبل الباحثة.

-الحدود الزمانية: تم القيام بتحليل الكتاب في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (2024-2025).

6- مصطلحات الدراسة:

تحليل المحتوى: هو منهج أو أسلوب منظم لتحليل مضمون منهج معين، ويهدف إلى التصنيف الكمي للمضمون، ووصف المادة التعليمية وصفاً موضوعياً ومنظماً وفق معايير محددة (رشدي، 2004، 69).

وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنه: مدى توفر القيم الاجتماعية في كتاب الصف الخامس الأساسي حسب الموضوع والفكرة ووفق قائمة القيم المعدة من قبل الباحثين.

كتاب الدراسات الاجتماعية: هو الكتاب الذي أقرته وطورته وزارة التربية السورية والمعد للصف الخامس في مرحلة التعليم الأساسي والذي يدرس في المدارس السورية للعام الدراسي الحالي.

القيم الاجتماعية: هي مجموعة من المعايير المرجعية للحكم على سلوك المتعلمين بالقبول أو الرفض بما يتسق مع الأعراف والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع والتي لا تتعارض مع الدين (الشراري، 2015، 7).

وتعرفها الباحثة إجرائياً: مجموعة من العادات الأخلاقية و السلوكات المرتبطة بمجتمعنا والتي تسعى المدارس لإكسابها للمتعلمين منذ الصفوف الأولى وذلك من خلال مناهجها التعليمية، والتي تؤهل المتعلم للتعايش مع المجتمع ومع الإنسانية ككل كقيم المساواة والعدل والصدق والأمانة واحترام الكبار وتحمل المسؤولية وتقبل الاختلاف والتنوع وغير ذلك.

مرحلة التعليم الأساسي: هي مرحلة تعليمية مدتها تسع سنوات تبدأ من الصف الأول وحتى الصف التاسع وهي مجانية وإلزامية وتقسم إلى مرحلتين، الحلقة الأولى للتعليم الأساسي: تبدأ من الصف الأول وحتى السادس والحلقة الثانية من الصف السابع حتى التاسع (وزارة التربية، 2015).

الدراسات السابقة:

- دراسة بن غربي وبو جطو(2021) في الجزائر بعنوان: القيم الاجتماعية في المناهج التربوية- كتب القراءة للتعليم الابتدائي أنموذجاً.
بحثت الدراسة عن أنواع القيم الاجتماعية المتضمنة في المناهج التربوية بعد الإصلاحات الجديدة التي قامت بها وزارة التربية الوطنية في مرحلة التعليم الابتدائي في الجزائر، وبشكل خاص كتب اللغة العربية لنفس المرحلة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي وتحليل المحتوى كأداة. وقد أظهرت الدراسة أن هناك توافقاً بين القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري والقيم التي وضعتها وزارة التربية الوطنية. إلا أن القيم المتضمنة في الكتب غير كافية لتأهيل هذا الفرد ليعتز بهويته ويكون فرداً أكثر فاعلية وأكثر اندماجاً في المجتمع.

- دراسة الخروصي ومراد(2020) في عمان بعنوان: درجة تضمين قيم المواطنة في مناهج الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم ما بعد الأساسي للصفوف(11-12) في سلطنة عمان.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة تضمين قيم المواطنة في مناهج الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم ما بعد الأساسي للصفوف(11-12) في سلطنة عمان، واستخدم الباحثة المنهج الوصفي من خلال استمارة تحليل المحتوى المكونة من(48)عبارة موزعة على ثلاثة مجالات رئيسة هي القيم السياسية والاقتصادية والقيم الاجتماعية، وأظهرت النتائج أن درجة التضمين جاءت بين المتوسطة والمنخفضة، وحصلت القيم السياسية على أعلى مجموع تكراري وبنسبة(36.6%) وبدرجة تضمين متوسطة، وجاءت القيم الاجتماعية بالمرتبة الثانية بنسبة (33.4%) وبدرجة تضمين متوسطة، تلتها القيم الاقتصادية بنسبة(30%) وبدرجة منخفضة، وحول مدى انتشار القيم بين مناهج صفوف المرحلة فقد جاءت مناهج الصف الثاني عشر كأعلى درجة

تضمين بنسبة(52.3%)، بينما مناهج الصف الحادي عشر جاءت في المرتبة الثانية بنسبة (47.7%).

- دراسة إزجار(Izgar,2019) في تركيا بعنوان: تعليم القيم في كتب مقررات التربية الدينية(دراسة حالة في تركيا).

هدفت الدراسة إلى تعليم القيم في كتب التربية الدينية في تركيا من حيث المناهج التعليمية وأساليب المعلمين والتقنيات المستخدمة في تعليم القيم، وتمّ استخدام تقنية مراجعة الوثائق والتي تعتبر واحدة من طرائق جمع البيانات البحثية النوعية بالإضافة لتحليل المحتوى من خلال قائمة معدة من قبل الباحث وتتفق مع معايير وقيم المجتمع التركي، ولوحظ من خلال النتائج أن إعطاء القيم للطلاب في كتب دورات الثقافة والأخلاق الدينية في الغالب مبنية على أسس نهج التدريب المباشر، واستخدام نهج توضيح القيمة الذي يسمح للطلاب باستكشاف واختيار القيم التي يختارونها بأنفسهم.

- دراسة سيريفيانو و باباديمتريو(Siriviano & Papadimitriou,2018) في اليونان بعنوان: دور القيم الاجتماعية في تنمية الوعي البيئي من وجهة نظر معلمي رياض الأطفال.

هدفت الدراسة لمعرفة دور القيم الاجتماعية في تنمية الوعي البيئي من وجهة نظر معلمي رياض الأطفال في اليونان، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتكونت العينة من (202) من معلمي رياض الأطفال، حيث تم جمع البيانات من خلال الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم في رياض الأطفال يزرع بدرجة محدودة القيم الاجتماعية المرتبطة بتنمية الوعي البيئي والتي تعتبر ضرورية من وجهة نظر المعلمين.

- دراسة حقي(2016) في سورية بعنوان: مدى توافر مفهوم المواطنة في كتابي الدراسات الاجتماعية للصفين الثالث والرابع الأساسيين في الجمهورية العربية السورية.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توافر مفهوم المواطنة في كتابي الدراسات الاجتماعية للصفين الثالث والرابع الأساسيين في الجمهورية العربية السورية، واستخدمت الباحثة المنهج النوعي من خلال بطاقة تحليل للمحتوى للكتابين السابقين، وأظهرت النتائج أن معدل توافرها كان عالياً، وشكلت قيمة التسامح أعلى قيمة بين مجموع القيم بمجموع(61) تكراراً، في حين كانت الواجبات والقيم المنضوية تحتها الأقل توفراً وبمعدل تكرار(5)، وجاء ترتيب القيم الأخرى حسب تكرارها كالآتي: العدالة، احترام الآخر، المشاركة، مناقشة الآراء، الانتخابات.

- دراسة الختاتنة(2016) في الأردن بعنوان: درجة امتلاك القيم الاجتماعية وعلاقتها بالهوية الشخصية لدى طلبة مرحلة المراهقة المبكرة في محافظة الكرك.

هدفت الدراسة معرفة درجة امتلاك القيم الاجتماعية وعلاقتها بالهوية الشخصية لدى طلبة مرحلة المراهقة المبكرة، وتكونت عينة الدراسة من (350) طالباً وطالبة من طلبة مدارس لواء المزار في محافظة الكرك، في مرحلة المراهقة المبكرة، ولتحقيق أهداف الدراسة إلى وجود مستوى متوسط في القيم الاجتماعية ومقياس الهوية الشخصية، وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى متوسط في القيم الاجتماعية لدى طلبة المراهقة المبكرة، ووجود علاقة إيجابية بين القيم الاجتماعية وتحقيق الهوية، كما توصلت الدراسة أن الطالبات الإناث أعلى في امتلاك القيم الاجتماعية، وأن الطلبة في الترتيب

الأوسط هم الأكثر امتلاكاً للقيم الاجتماعية، وأن الطلبة ذوي المستوى الاقتصادي الأقل هم الأكثر للقيم الاجتماعية.

التعليق على الدراسات السابقة:

- تشترك الدراسة مع الدراسات السابقة في تناول موضوع تحليل القيم الاجتماعية بشكل عام أو بعضها مثل قيم المواطنة كما في دراسة الخروصي ومراد في سلطنة عمان، في المناهج الدراسات الاجتماعية أو التربية الدينية.

- تتشابه الدراسة الحالية مع السابقة في منهج البحث حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل المضمون ما عدا دراسة سيريفيانو وباباديمتريو والتي اعتمدت على وجهات نظر معلمي رياض الأطفال.

- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث تقسيم القيم الاجتماعية لثلاثة أنواع وهي القيم الذاتية والقيم المجتمعية والقيم الإنسانية.

- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في التعرف إلى الأسئلة والفرضيات المطروحة ومعرفة ما تحقق منها، والتعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة والنتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسات، وفي بناء أداة البحث، بناءً على ذلك يمكن للبحث الحالي أن يحقق فائدة في إضاءة فهمنا لتضمين كتاب الدراسات الاجتماعية للقيم الاجتماعية.

8- الجانب النظري:

8-1- القيم الاجتماعية:

تعتبر القيم الاجتماعية أساسية في تشكيل هوية المجتمع وتعزيز التفاعل الإيجابي بين الأفراد وتساعد هذه القيم في بناء العلاقات القائمة على الاحترام والثقة، مما يساهم في تقليل الصراعات وتعزيز التفاهم، كما تلعب القيم الاجتماعية دوراً محورياً في تعزيز التعاون والمشاركة، حيث تشجع الأفراد على

العمل معاً من أجل تحقيق أهداف مشتركة. هذا التعاون يساهم في خلق بيئة داعمة، سواء في الأسرة أو في المؤسسات.

وتعرف القيم بأنها المبادئ والقناعات الأساسية التي تكون بمثابة سلوك عام، وهي المعايير التي يتم على أساسها الحكم على تصرفات معينة بأنها مرغوب فيها (Begley,2007,400).

وقد صنفت القيم بتصنيفات كثيرة ومنها تصنيف الكيلاني (2008) وكانت باختصار كالآتي:

-القيم المرتبطة بالحق ومن أمثلتها قيمة البرهان.

-القيم الاقتصادية وتشمل كل القيم المادية المرتبطة بالمال.

-القيم الجمالية، وتتضمن جميع القيم المرتبطة باندفاع الفرد إلى الأشياء الجميلة.

-القيم الاجتماعية، ومن أمثلتها: اهتمام الفرد بالآخرين، والمسئولية الاجتماعية.

-القيم الجسمية، وتشمل القيم المتعلقة بالأنشطة الرياضية والصحة (الكيلاني، 2008، 375-418).

ويرى عالي(2018) أن هناك عدة طرائق لتعليم القيم منها:

-الطرائق التقليدية أو المألوفة وتشمل الوعظ المباشر والإقناع والتلقين، القدوة، الثواب والعقاب، استخدام القوانين والأنظمة، هذه الطرائق ما زالت مفيدة إذ يمكن استخدامها لنقل القيم من جيل إلى جيل، ومن فرد إلى فرد، كما أنها تصلح لأن تكون معايير مناسبة لقياس مدى الانسجام بين ممارسات الناس ومتطلبات القيم المرغوبة، غير أن أثر هذه الطرائق قد أصبح في العصر الحديث محدوداً أو عرضياً أو مؤقتاً أو قصير الأجل ، ويعود ذلك إلى أسباب خارجية فتتمثل في انتشار وسائل التواصل وظهور المدرسة الموازية

والتربية اللانظامية المؤثران في الفرد والمجتمع ، وأسباب داخلية فهي صادرة عن طبيعة الطرائق نفسها، ففي حالة الوعظ المباشر فإن القيم التي يتعلمها الناس لا تصدر من اختيار الناس أنفسهم إنما تفرض عليهم فرضاً. وحين تزول السلطة فإن القيم نفسها قد تتعرض للانهايار، هذا بالإضافة إلى أن الوعظ المباشر قد يكون لفظاً دون ممارسة عملية ، كما أن الجو النقدي الذي يرافق الوعظ قد يكون في العادة قاسياً .

وفي القدوة يمكن أن يلاحظ الأطفال أن ممارسات أولياء أمورهم الذين اتخذوا منهم نماذج صالحة للمحاكاة قد تختلف عن عظاتهم وأنهم ذوو وجهين، كما أن أولياء الأمور ليسوا النماذج الوحيدة التي يمكن للأطفال أن يقتدوا بها ، فهناك الأخوة والأخوات والأتراب والرفاق والزملاء وما يعرض في التلفاز وغيره، وأما الثواب والعقاب والوعد والوعيد فإنها طرائق تشكل دوافع خارجية، وقد تكون عرضية أو قصيرة الأجل أو مرتبطة بدوام السلطة ، ومثل ذلك القوانين والأنظمة .

- ممارسة الخبرات التي تؤدي إلى إكساب القيم، يتعلم الطفل في مرحلتي الطفولة المبكرة والدراسة الإلزامية القيم الصالحة من خلال الخبرات التي تنظم أو تهيأ له بصورة مستمرة من أجل مساعدته على اكتسابها، فالقيم هنا مثلها كمثل المفاهيم تشتق وتستخلص من الخبرات ذات العلاقة، ويكتشف الطفل القيم ويكتسبها بممارستها أو ممارسة أعمال تتسق معها أو تمهد لاكتسابها ، وينطبق هذا القول على جميع القيم ، فمن الممكن تنظيم خبرات للأطفال تساهم في تنشئة الصدق والإتقان والأمانة، كما يمكن تنظيم خبرات تساعد على غرس الجذور الأولى لقيم أكثر تعقيداً أو تجريباً كالتعلم الدائم والتفكير الاستقرائي، ويتوقف هذا كله على نوعية الخبرات التي تنظم ومدى مناسبتها للمراحل النمائية المختلفة .

-الاختيار العقلاني للقيم الصالحة، وذلك بعد النظر في الأبدال الممكنة مع الاعتراز بالقيمة وممارستها، وتتضمن هذه الطريقة استكشاف الأبدال الممكنة أو التعرض لها، التفكير في عواقب كل بديل، الاختيار الحر لأحد الأبدال الذي يشكل بنفسه قيمة صالحة ، الاعتراز بالقيمة والتمسك بها، إعلان هذا الاختيار وهذا التمسك على الملأ، ترجمة القيمة إلى ممارسة ، ثم تكرار الممارسة باعتبارها نمطاً من أنماط الحياة، ومن ميزات هذه الطريقة أن القيمة تكون صادرة من تفكير الفرد واختياره وأنها أشد استجابة للتعلم والتقييم وأنها أكثر قابلية للدوام على مر الزمن(عالي، 2018، 301-302).

وتهدف مادة الدراسات الاجتماعية للحلقة الأولى في سوريا إلى ترسيخ مجموعة من القيم الأساسية، مثل الانتماء للوطن، احترام التراث والثقافة السورية، التعاون المتبادل، المسؤولية الاجتماعية، تقدير التنوع الثقافي، والمواطنة الصالحة. من خلال دراسة الجغرافيا والتاريخ المحليين وكيفية ارتباطها بالمجتمع، ومن أهم القيم التي وضعتها وزارة التربية في معايير منهاج الدراسات الاجتماعية:

- تعزيز الانتماء الوطني، يفرس لدى الأطفال شعوراً بالارتباط بوطنهم سوريا، وفهم دورهم فيه.

- تنمية الوعي بالتراث والهوية السورية، يتعرف الأطفال على تاريخ بلدهم وثقافته الغنية، مما يعزز الاعتراز بالهوية الوطنية.

- تنمية حب الأرض والبيئة، تُركز المناهج على الجغرافيا المحلية، مما يساعد الأطفال على فهم علاقتهم ببيئتهم وضرورة الحفاظ عليها.

- تشجيع التعاون والاحترام المتبادل، يتعلم الأطفال العمل الجماعي وتقدير مساهمات الآخرين، سواء في المدرسة أو في مجتمعهم.

- تعزيز المسؤولية الاجتماعية، يُساعد الطلاب على فهم حقوقهم وواجباتهم كمواطنين، وضرورة المساهمة في تنمية المجتمع.

- تنمية التفكير النقدي والتحليلي، يتعلم الأطفال تحليل المعلومات وفهم العلاقات بين الأحداث التاريخية والجغرافية المختلفة، وهو أمر مهم لبناء مواطنين قادرين على اتخاذ القرارات.

-تقدير التنوع الثقافي، يتعرف الطلاب على ثقافات متنوعة، مما ينمي لديهم التعاطف واحترام الآخرين

وتُعد مواد الدراسات الاجتماعية ذات أهمية بالغة في تعزيز القيم الاجتماعية والشخصية للطلاب حيث تعزز القيم المدنية والمسؤولية الاجتماعية من خلال تركيزها على المفاهيم المتعلقة بالمواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، هذا يساعد الطلاب على تطوير المسؤولية الاجتماعية والالتزام بالمساهمة البناءة في مجتمعاتهم، كما تعزز التنوع والتفاهم بين الثقافات مما يساعد الطلاب على تقدير التنوع الثقافي والاجتماعي، وبناء التفاهم والتسامح بين الشعوب والثقافات المختلفة، علاوة على ذلك فإن القيم الاجتماعية تعزز من الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية، مما يدفع الأفراد إلى التفكير في تأثير أفعالهم على الآخرين والمجتمع ككل و بذلك، تساهم القيم في تحقيق العدالة والمساواة، مما يعزز من استقرار المجتمع وازدهاره.

9-إجراءات الدراسة:

9-منهج الدراسة :

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المتمثل في تحليل المحتوى، كونه الأنسب لهذا البحث، فهو يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة للظواهر، ويشمل عمليات التنبؤ بالمستقبل في كثير من الأحيان.

9-مجتمع الدراسة وعينتها:

قامت الباحثة بحصر مجتمع البحث في الأدبيات المتعلقة بمفهوم القيم الاجتماعية في التعليم وكتاب الدراسات الاجتماعية المعتمد من قبل وزارة التربية السورية للعام الدراسي 2024-2025 للصف الخامس الأساسي، وقد شملت عينة البحث جميع وحدات الكتاب.

3-9-أدوات البحث:

قامت الباحثة بإعداد الأدوات الآتية:
-إعداد قائمة بالقيم الاجتماعية التي من الممكن تضمينها في كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي:

أعدت الباحثة قائمة بالقيم الاجتماعية الواجب تضمينها في مقرر الدراسات الاجتماعية للصف الخامس، من خلال مراجعة الأدب التربوي والدراسات المتعلقة بالقيم الاجتماعية في المناهج التعليمية بشكل عام و كتب الدراسات الاجتماعية في المرحلة الأساسية بشكل خاص، وتضمنت القائمة ثلاثة محاور(القيم الذاتية والقيم المجتمعية والقيم الإنسانية)، وعرضت قائمة القيم في صورتها الأولية على مجموعة من المختصين في المناهج وطرائق التدريس وفي العلوم الاجتماعية والإنسانية للتحقق من صدق القائمة وللحكم على مدى سلامتها اللغوية وخلوها من الأخطاء والتأكد من انتمائها للمحور وإبداء آرائهم بالتعديل والحذف، وتمّ الأخذ بجميع الآراء.

-استمارة تحليل المحتوى:

صممت الباحثة استمارة لتحليل المحتوى بعد الرجوع إلى العديد من الدراسات والمراجع العلمية في هذا المجال وبناءً على قائمة القيم الاجتماعية التي وضعتها سابقاً، واشتملت الصورة الأولية للاستمارة على البيانات الأساسية للكتاب وعدد الصفحات وعدد الدروس في كل وحدة وتحديد المحاور الأساسية والمفاهيم المتوفرة في كل محور من محاور الدراسة.

9-4-قواعد التحليل:

يشمل تحليل كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي جميع ما ورد في كتاب الطالب بما في ذلك الصور والرسومات لكل موضوع وما يصاحب محتوى الكتاب من الأهداف والأنشطة والوسائل والتقويم.

وقد قامت الباحثة بعملية التحليل وفق الآتي:

-قراءة المحتوى قراءة متأنية.

-استخراج الفكرة والموضوع الذي يتناول مفهوم القيم الاجتماعية.

-تفريغ نتائج التحليل في جداول معدة وإعطاء تكرارات لكل فقرة من فقرات محاور القيم الاجتماعية عند ظهورها في المحتوى الذي تم تحليله وفق جدول التحليل الذي يتكون من بعدين عمودي وفيه تسجيل عناوين الموضوعات التي تضمنها الكتاب وأفقي وفيها تم تسجيل مجالات التحليل الثلاثة وما تضمنه من قيم اجتماعية.

رابعاً: تم التأكد من ثبات التحليل وفق معادلة هولستي لحساب معامل الارتباط بين تحليل الباحثة وتحليل باحثة آخر من المختصين في المناهج وطرائق التدريس وفق المعادلة الآتية:

$$C.R = \frac{2M}{N1+N2}$$

$$N1+N2$$

حيث C.R =معامل الثبات.

M = عدد المفاهيم التي اتفق عليها المحللان.

N1 = عدد المفاهيم الناتجة عن تحليل المحلل الأول.

N2 = عدد المفاهيم الناتجة عن تحليل المحلل الثاني.

وبلغ معامل الثبات بين التحليلين 0.94 وهي قيمة مرتفعة ، وتعد مقبولة في حساب معاملات الثبات.

الجدول (1) نتائج ثبات التحليلين

المفاهيم	تحليل الباحثة	تحليل الباحثة الأخرى	المختلف عليها في التحليلين	المتفق عليها في التحليلين	امل الثبات
القيم الذاتية					
القيم المجتمعية					
القيم الإنسانية					

وبالنظر للجدول السابق نلاحظ وجود تقارب بين المحللين وقد تراوح معدل الثبات بين (0.83-0.97) للمحاور، وبلغ المجموع النهائي (0.93) وهي قيم ثبات مرتفعة وجيدة لمتابعة البحث العلمي.

9-4- معيار الحكم على توافر مفاهيم القيم الاجتماعية:

تم استخدام المعيار وفق الترتيب الآتي:

إذا كانت النسبة المئوية بين 1-15% فإن المفهوم متوافر بدرجة قليلة.

إذا كانت النسبة المئوية بين 15-30% فإن المفهوم متوافر بدرجة متوسطة.

إذا كانت النسبة المئوية من 30% فأكثر فإن المفهوم متوافر بدرجة كبيرة (حسن، 2002).

10- تحليل النتائج وتفسيرها:

الإجابة على السؤال الأول:

ما درجة توفر القيم الاجتماعية في كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بتحليل كتاب الدراسات الاجتماعية كما يوضح الجدول.

الجدول (2) نتائج تحليل كتاب الدراسات الاجتماعية

الترتيب	النسبة المئوية	التكرارات	المفاهيم
3	13.63	18	القيم الذاتية
1	53.79	71	القيم المجتمعية
2	32.58	43	القيم الإنسانية
	%100	132	المجموع

من الجدول السابق يتضح أن القيم المجتمعية جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (53.79%) ، ثم جاءت القيم الإنسانية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (32.58%) وهما متوفرتان بدرجة كبيرة وفق المعيار المحدد، وجاءت القيم الذاتية في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (13.63%) وتعني وجودها بدرجة قليلة، وتفسر الباحثة النتيجة السابقة بأن القيم المجتمعية تحتل المرتبة الأولى، مما يعكس أهمية الانتماء والالتزام تجاه المجتمع فتعزيز القيم المجتمعية يساعد في بناء هوية قوية لدى المتعلمين، فعندما يتعلم الأطفال أهمية العمل الجماعي والتعاون، فإنهم يكتسبون مهارات اجتماعية ضرورية، هذه المهارات ليست مفيدة فقط في المدرسة بل تمتد لتشمل حياتهم اليومية، مما يساهم في تشكيل مجتمع متماسك يسعى لتحقيق الأهداف المشتركة. وتأتي القيم الإنسانية في المرتبة الثانية، مما يشير إلى تعزيز قدرة التلاميذ على التفاعل مع ثقافات مختلفة، والتعايش السلمي وحماية البيئة بما فيها من حيوانات ونباتات، في عالم يتزايد فيه التنوع، مما يساعد التلاميذ في تطوير مهارات التفاهم والتقبل وجعلهم أكثر انفتاحاً وتسامحاً.

أما القيم الذاتية، التي جاءت في المرتبة الثالثة وبنسبة منخفضة، قد تكون هذه النتيجة بسبب عدم التركيز الكافي على تطوير القيم الذاتية في المناهج الدراسية، رغم أن القيم الذاتية تعتبر ضرورية لتشكيل شخصية الطالب، فإن قلة التركيز عليها قد تؤدي إلى نقص في تطوير مهارات مثل تحمل المسؤولية والانضباط الذاتي وقيم التعامل الشخصي مثل الصدق والأمانة.

بالتالي يجب أن يكون هناك تركيز أكبر على القيم الذاتية ضمن المناهج الدراسية. بجانب القيم الإنسانية والمجتمعية لضمان تطوير شامل للمتعلمين، هذا التوازن يمكن أن يسهم في إعداد جيل قادر على مواجهة تحديات المستقبل بوعي وثقة.

السؤال الثاني: ما درجة توفر القيم الذاتية في كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي ؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحثة بتحليل كتاب الدراسات الاجتماعية وفق القيم الذاتية المحددة والجدول يوضح نتائج التحليل.

الجدول (3) نتائج تحليل كتاب الدراسات الاجتماعية في ضوء القيم الذاتية

الترتيب	النسبة المئوية	التكرارات	القيمة
2	22.22	4	الصدق
3	16.67	3	الأمانة
3	16.67	3	صلة الرحم
1	27.77	5	تحمل المسؤولية
3	16.67	3	الانضباط الذاتي
	%100	18	مجموع القيم الذاتية

من الجدول السابق يتبين أن القيم الاجتماعية الذاتية جاءت في معظمها بدرجة متوسطة ما بين (16.67-27.77%)، وجاءت قيمة تحمل المسؤولية في المرتبة الأولى مما يدل على أهمية تعزيز هذا المبدأ في حياة التلاميذ، فتحمل المسؤولية يعني أن الفرد يدرك أفعاله وتأثيرها على الآخرين، مما يساعدهم في تطوير شعور قوي بالمسؤولية تجاه المجتمع وتجاه أنفسهم، هذه القيمة تعزز من قدرة التلاميذ على اتخاذ قرارات واعية وتحمل نتائجها، وهو أمر ضروري في عالم يتطلب منهم أن يكونوا أفراداً فاعلين والتعليم الذي يركز على

تحمل المسؤولية يمكن أن يساعد في إعداد الطلاب لمواجهة التحديات الحياتية بثقة.

وجاءت قيمة الصدق في المرتبة الثانية مما يعكس أهمية الأمانة والنزاهة في التفاعل اليومي، وتعتبر هذه القيمة أساسية لبناء علاقات قائمة على الثقة والاحترام فعندما يتعلم التلاميذ أهمية الصدق فإنهم يكونون أكثر استعداداً للتعامل بشفافية مع الآخرين مما يسهم في خلق بيئة تعليمية وصحية ، وتعزيز الصدق يساعد في تشكيل شخصية المتعلم ويعزز من سمعته في المجتمع.

و يعكس هذا الترتيب للقيم الذاتية أهمية تطوير شخصية متكاملة لدى التلاميذ، فالقيم التي تم تحقيقها بمستوى متوسط تشير إلى أن هناك حاجة لتعزيز هذه القيم بشكل أكبر في المناهج الدراسية من خلال التركيز عليها، مما يساعد المدارس أن تساهم في بناء جيل واع وقادر على مواجهة تحديات الحياة مع الالتزام بالمسؤولية والأمانة والصدق في تعاملاتهم. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العازمي وبني عمرو(2022) والتي أكدت انخفاض كأقل قيمة في نتائج التحليل.

السؤال الثالث: ما درجة توفر القيم المجتمعية في كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي ؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بتحليل كتاب الدراسات الاجتماعية وفق القيم المجتمعية المحددة والجدول (4) يوضح نتائج التحليل.

الجدول(4) نتائج تحليل كتاب الدراسات الاجتماعية في ضوء القيم المجتمعية

الترتيب	تكرارات	نسبة المئوية	القيمة
3	7	9.86%	العمل التطوعي
1	25	35.21%	الاعتزاز بالوطن

2	%18.31	13	العمل الجماعي
5	%7.04	5	التعاطف
4	%8.45	6	المساواة
6	%5.64	4	آداب الحوار
5	%7.04	5	احترام الكبار
4	%8.45	6	حافضة على الممتلكات العامة والخاصة
	%100	71	مجموع القيم المجتمعية

من الجدول السابق يتبين أن قيمة الاعتزاز بالوطن كانت بالمرتبة الأولى (35.21%) وهي نسبة مرتفعة مما يدل على أهمية تعزيز الهوية الوطنية لدى التلاميذ. هذا الاعتزاز يعكس الانتماء إلى وطنهم ويشجعهم على المشاركة الفعالة في بناء مستقبل أفضل وإدراكهم لمكانتهم كأعضاء في المجتمع يعزز من شعورهم بالمسؤولية تجاه وطنهم، مما يحفزهم على العمل من أجل رفعة وطنهم وتحقيق أهدافه.

وجاءت قيمة العمل الجماعي بالمرتبة الثانية (18.31%) وهي نسبة متوسطة تعكس أهمية التعاون والتأزر بين الأفراد، وقد يشير ذلك إلى تشجيع التلاميذ لإدراك قيمة العمل المشترك في تحقيق الأهداف وتعزيز العمل الجماعي مما يساعد في تطوير مهارات التواصل والتفاعل الاجتماعي وهو أمر ضروري في مختلف جوانب الحياة، سواء في المدرسة أو في مجالات العمل المستقبلية. وجاءت قيم العمل التطوعي، المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، المساواة، احترام الكبار والتعاطف بدرجة منخفضة تراوحت بين (9.86%- (7.04%) بينما في المرتبة الأخيرة جاءت قيمة آداب الحوار بنسبة منخفضة (5.64%)، جاءت في المرتبة الأخيرة وبنسبة منخفضة، مما يشير إلى حاجة ملحة لتعزيز هذه القيمة فآداب الحوار تشكل أساس التواصل الفعال،

وتعليم الطلاب كيفية التعبير عن آرائهم بشكل محترم وفعال يعد أمراً ضرورياً يسهم في تقليل النزاعات وتعزيز الحوار البناء بين الأفراد. وبالتالي تظهر هذه النتيجة الحاجة إلى التركيز على تعزيز القيم المجتمعية في المناهج الدراسية، خاصة تلك التي حصلت على نسب منخفضة، من خلال تقديم برامج وأنشطة تعليمية تقوي من هذه القيم مما يساعد المدارس على تشكيل جيل واع وقادر على المساهمة الإيجابية في مجتمعه. وتختلف نتائج الدراسة مع نتائج دراسة العازمي وبني عمرو (2022) والتي أثبتت تفوق قيمة التعاون الاجتماعي والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، بينما جاءت قيمة آداب الحوار كأقل قيمة، كما تختلف مع دراسة بني غري وبو جطو (2021) التي أثبتت أن القيم في الكتاب غير كافية لتجعل المتعلم يعتز بهويته الوطنية.

السؤال الرابع: ما درجة توفر القيم الإنسانية في كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي ؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بتحليل كتاب الدراسات الاجتماعية وفق القيم الإنسانية المحددة كما يوضحها الجدول.

الجدول (5) نتائج تحليل كتاب الدراسات الاجتماعية في ضوء القيم الإنسانية

الترتيب	النسبة المئوية	التكرارات	القيمة
4	11.62%	5	التعايش السلمي
2	18.61%	8	تقبل الاختلاف والتنوع
3	16.28%	7	حقوق الإنسان
5	9.30%	4	نبذ العنف
1	44.19%	19	حماية البيئة
	100%	43	مجموع القيم الإنسانية

من الجدول السابق يتضح أن قيم نبذ التعايش السلمي ونبذ العنف كانت بدرجة قليلة تراوحت بين(11.62%-9.30%) هذا يُشير إلى وجود تحديات في مجال احترام الكرامة الإنسانية والتنوع الثقافي والاجتماعي وهناك حاجة لتعزيز هذه القيم الأساسية لبناء مجتمع عادل وشامل يحترم حقوق الجميع، فالتعايش السلمي هو أساس العلاقات الاجتماعية الصحية و ورغم أهميته، فإن النسبة المنخفضة تشير إلى أن هناك حاجة لتعليم الطلاب كيفية التعامل مع الاختلافات بطرق سلمية وبناءة وتعزيز هذه القيمة يمكن أن يسهم في تقليل النزاعات وتعزيز السلام، و نبذ العنف هو قيمة أساسية في بناء مجتمع سلمي ومستقر، فتعزيز هذه القيمة يمكن أن يساعد التلاميذ على فهم العواقب السلبية للعنف وكيفية التعامل مع النزاعات بطريقة سلمية، من خلال تعليمهم استراتيجيات حل النزاعات يمكن للمدارس أن تساهم في تقليل العنف وتعزيز الحوار البناء.

وبالعودة للجدول السابق نلاحظ أن قيمتي تقبل الاختلاف والتنوع وتليها قيمة حقوق الإنسان كانت بنسب متوسطة مما يشير إلى تعزيز القيم الإنسانية الأساسية فتقبل الاختلاف يسهم في تعزيز التسامح والتفاهم بين الثقافات المختلفة وهذه القيمة تساعد التلاميذ على فهم أهمية حقوق الإنسان وتقدير التنوع، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر شمولية.

بينما حققت قيم حماية البيئة أعلى درجة وبنسبة تضمين مرتفعة(44.19%) ، مما يدل على أن هناك وعياً متزايداً من قبل واضعي المناهج الدراسية بأهمية البيئة وحل مشكلاتها وتحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية العالمية، مثل التغير المناخي والتلوث، فإن تعزيز قيم حماية البيئة يعد أمراً حيوياً وإدراك التلاميذ لمسؤوليتهم في الحفاظ على كوكبهم يشجع على

تطوير ممارسات مستدامة، مما يسهم في بناء جيل واع ومنخرط في قضايا البيئة.

وتختلف نتائج الدراسة مع دراسة سيريفيانو وبادا ديمتريو (2018) التي أظهرت ضعف القيم الاجتماعية المرتبطة بقيم تنمية الوعي البيئي لدى الأطفال. والمقترحات:

- إجراء دراسات أخرى تحليلية أو مقارنة لكتب تعليمية في مراحل دراسية أخرى أو في بلدان عربية، لتحديد درجة توفر القيم بأنواعها.

- تصميم وحدات دراسية تركز على القيم الذاتية والإنسانية، مع أنشطة تفاعلية تساعد التلاميذ على تطبيق هذه القيم في حياتهم اليومية.

-تنظيم أنشطة جماعية ومشاريع تطوعية تشجع التلاميذ على التعاون والعمل معاً، مما يعزز من مهارات العمل الجماعي والروح التطوعية.

- إقامة ورش عمل تعزز من مهارات الحوار وآداب النقاش، مما يساعد التلاميذ على التعبير عن آرائهم بشكل محترم وبناء.

- تنفيذ أنشطة تعزز من قيم التعاطف والاحترام، مثل قصص النجاح والتجارب الشخصية، مما يساعد التلاميذ على فهم وجهات نظر الآخرين.

- تطبيق استراتيجيات نبذ العنف من خلال توفير برامج تعليمية تركز على حل النزاعات بطريقة سلمية، وتعليم التلاميذ استراتيجيات فعالة للتعامل مع المواقف الصعبة.

- إدراج مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان وتقبل الاختلاف في المنهج، من خلال مناقشات وندوات تعزز من فهم الطلاب لهذه القضايا.

-إجراء تقييم دوري لمدى اكتساب التلاميذ للقيم الاجتماعية والإنسانية من خلال استبيانات أو أنشطة تفاعلية لتحديد النقاط القابلة للتحسين.

- إنشاء شراكات مع منظمات المجتمع المحلي لتعزيز العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية، مما يوفر للطلاب فرصاً لتطبيق القيم في سياقات حقيقية.

- التأكد من أن بيئة المدرسة تعزز من القيم الاجتماعية من خلال تشجيع السلوكيات الجيدة وتقدير الطلاب الذين يظهرون التزاماً بهذه القيم.
المراجع العربية :

- بن غري، فريد و بوجطو، محمد.(2021). القيم الاجتماعية في المناهج التربوية- كتب القراءة للتعليم الابتدائي أنموذجاً. مجلة دفاتر المخبر. 16(2)، ص 276-294.

-حسن، إيناس.(2002). دور مناهج الجغرافيا في المرحلة الإعدادية بمصر والمرحلة المتوسطة بالسعودية في إكساب التلميذات مهارات التفكير الإبداعي. مجلة كلية التربية بالزقازيق، 17(42)، ص 235-273.

- حقي، شكرية.(2016). مدى توافر مفهوم المواطنة في كتابي الدراسات الاجتماعية للصفين الثالث والرابع الأساسيين في الجمهورية العربية السورية. مجلة الأستاذ، 2 (219)، 195-220.

- الختاتنة، سامي محسن.(2016). درجة امتلاك القيم الاجتماعية وعلاقتها بالهوية الشخصية لدى طلبة مرحلة المراهقة المبكرة في محافظة الكرك. مؤتة للبحوث والدراسات. سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 31(6)، ص 287-316.

-الخروصي، سلطان بن خميس بن راشد، ومراد، طهراوي رمضان.(2020). درجة تضمين قيم المواطنة في مناهج الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم ما بعد الأساسي للصفوف "11-12" في سلطنة عمان، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المركز القومي للبحوث غزة، 4(33)، ص 110-131.

-الخزاعلة، حسن سليمان ناصر.(2020). دور كتب الدراسات الاجتماعية في مواجهة التحولات في قيم المجتمع الأردني من وجهة نظر معلميهام ومشرفيهام وطلابها في مديرات تربية محافظة المفرق، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

- رشدي، احمد طعيمة.(2004). تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، القاهرة، دار الفكر.

- الشراري، سارة رطيان.(2015). القيم الاجتماعية السائدة في كتب التربية الإسلامية لمرحلة التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية. الجامعة الأردنية، الأردن.

- العازمي، فواز حمدان و بني عمرو، هشام نبيل.(2022). القيم الاجتماعية المتضمنة في المناهج التربوية: دراسة تحليلية لمحتوى مادة الاجتماعيات للمرحلة المتوسطة في دولة الكويت. المجلة العلمية، جامعة أسيوط، 38(8)، ص 214-237.

-عالي، حسن.(2018). القيم وطرق تعلمها وتعليمها" القيم والتربية في عالم متغير".المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية. العدد 7، ص283-309.
-الكيلاني، ماجد عرسان.(2008). فلسفة التربية الإسلامية. الأردن، دار القلم، عمان.

- مطالقة، أحلام و العودات، ميسر.(2010). القيم الاجتماعية المتضمنة في مناهج التربية الإسلامي ومناهج التربية الوطنية في الأردن. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب. الأردن، ص203-226، (1) 7.

- موسى، سالمة مسعود.(2013). القيم المجتمعية في مناهج التعليم الأساسي في ليبيا. مجلة فكر وإبداع، رابطة الأدب الحديث، مجلد 77، 267-296.

-يحيى، حسن عادل والشرييني، فوزي والأهدل، أسماء وبارعيدة، إيمان والشرييني، داليا.(2010). رؤية معاصرة في طرائق واستراتيجيات تدريس المواد الاجتماعية. جدة ، خوارزم العالمية.
- وزارة التربية والتعليم في الجمهورية العربية السورية، النظام الداخلي لمرحلة التعليم الأساسي، 2015.

المراجع الأجنبية:

- Izgar, G.(2019).A study of Religious Education course Books in Terms of Values Education; The Case of Turkey. Journal of Education and e-Learning Research, 6(1), 10-16.
- Siriviano, N & Papadimiteriou, E.(2018).Cultivating Environmental Consciousness during Early Childhood Kindergarten Teachers, Views on the Role of Social Values, International Journal of Environment & Science Education,13(3), 343-356.
- Paul. T. Begley.(2007). Integrating Values and ethics into post-Secondary teaching for leadership development: principles, concepts, and strategies, Journal of Educational Administration, 17March,Vol.45 Issue: 4, p 400.

آليات تفعيل الرقمنة في تعزيز الاحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس

في الجامعات اليمنية

د/عائدة عبد الوهاب عبد الرقيب العكادي

باحثة في مركز بحوث ودراسات تنمية المرأة- جامعة تعز

ملخص البحث:

يهدف البحث الحالي إلى معرفة آليات تفعيل الرقمنة في تعزيز الاحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، من خلال التعرف على طبيعة الرقمنة والاحتراف الأكاديمي، واستخدام البحث المنهج الوصفي التحليلي للوثائق والتقارير ذات الصلة بالموضوع، وتوصل البحث إلى عدداً من الآليات والمتطلبات اللازمة لكل آلية أهمها: **الآلية:** تطوير البنية التحتية الرقمية اللازمة لدعم التحول الرقمي في الجامعات اليمنية، **متطلباتها اللازمة:** توافر الأجهزة والبرمجيات اللازمة، توفير الدعم المالي اللازم، توافر الكوادر البشرية المؤهلة لصيانة وتشغيل البنية التحتية الرقمية، **آلية:** توفير منصات التعلم الإلكتروني التي تسمح لأعضاء هيئة التدريس بتقديم المواد الدراسية والموارد التعليمية بشكل إلكتروني، **متطلباتها:** توافر منصات التعلم الإلكتروني المناسبة، تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام المنصات، توفير الدعم الفني اللازم لضمان استمرارية وتوافر المنصات، وكذلك آلية: تدريب وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس على استخدام التكنولوجيا الرقمية بشكل فعال،

متطلباتها اللازمة: توافر برامج التدريب المناسبة، توفير الوقت والموارد اللازمة للتدريب، تقييم فعالية التدريب.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة - الاحتراف الأكاديمي- آليات تفعيل الرقمنة - الجامعات اليمنية.

Mechanisms for activating digitization to enhancing the academic professionalism of faculty members in Yemeni Universities

Dr/Aaydah AbduALwahab Abdurraqeeb AL-Ekadi

Researcher at center of researches and studies for woman development

Abstract:

The research aims to know the mechanisms of digitization in enhancing the academic professionalism of faculty members in Yemeni universities through identifying the nature of digitization and academic professionalism, The research used the analytic descriptive method for analysis of studies and reports related to the digitization and academic professionalism , The research comes to a number of mechanisms and its necessary requirements : **mechanism:** developing the digital infrastructure necessary to support digital transformation , its necessary requirements : Availability of the necessary hardware and software, provision of the financial support , availability of qualified human cadres for maintain and operate the digital infrastructure, **mechanism:** providing electronic platforms that allow faculty members to submit academic materials and educational resources electronically, its requirements : Availability of appropriate e-

learning platforms , providing technical support to ensure the continuity and availability of platforms, in addition to the **mechanism:** training and developing faculty members capabilities to use digital technology effectively , its requirements: appropriate training programs are available , providing the necessary time and resources for training and evaluating the effectiveness of training.

KeyWords: Digitization- Academic Professionalism- mechanisms of digitization - Yemeni Universities.

مقدمة: يعتبر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من القطاعات الهامة ؛ كون التطور والرقى في المجتمع مرهون بما تقدمه الجامعة من مخرجات تساهم في التنمية بمختلف قطاعاتها، ونظراً للانفجار المعلوماتي الذي يشهده العالم، والذي ألزم الجامعات على مواكبته للحاق بمصاف الدول المتقدمة في المجال الرقمي وتحقيق مجتمع المعرفة الذي تصبو إليه الدول والحكومات(بوزعيب، 2022: 67).

حيث يساهم التحول الرقمي في عصنة مؤسسات التعليم العالي وذلك بتطوير العملية التعليمية وجعلها أكثر فاعلية واستجابة وسهولة، من خلال تحويل المحتوى التعليمي التقليدي إلى تجارب تعليمية سهلة، بالإضافة إلى تحسين مستوى البحث العلمي (بجاش، 2024: 3).

مما جعل التحول الرقمي محور اهتمام وتفكير الكثير من الباحثين والمهتمين بقضايا التعليم العالي، و تزايد هذا الاهتمام بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة ؛ نظراً لدوره الكبير في تجويد وتحسين مهام ووظائف مؤسسات التعليم العالي وعلى رأسها الجامعات. والتي تلعب دوراً بارزاً في تنمية الوعي المجتمعي ومساعدة المجتمعات على التحول الرقمي ؛ كونها تمتلك مقومات التطوير، ولديها من الموارد البشرية والكفاءات العلمية متعددة التخصصات، بما فيها المراكز والمختبرات العلمية والعلماء والباحثون، كل ذلك يجعلها مؤهلة لتنمية الثقافة التقنية لدى المجتمع والانتقال به نحو التحول الرقمي في مختلف المجالات(الخطيب والخطيب،2021: 58).

وتعد تنمية الموارد البشرية الأكاديمية بالجامعات أحد العناصر الهامة في تحريك القدرات والكفاءات في ظل تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي جعل الجامعات تعيد صياغة استراتيجياتها في بناء مواردها البشرية

الأكاديمية، بحيث لا تعتبرها هدفاً في حد ذاته بل وسيلة للوصول إلى المستوى المرغوب وتحقيق أهدافها، باعتبار نجاح المؤسسات يعتمد على القدرة في الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة بكفاءة عالية من خلال تلبية احتياجاتها ودعمها من أجل مواكبة التغيرات المتسارعة في عالم تكنولوجيا المعلومات (محمود، 2018: 5).

وبناءً على ما سبق فإن الاهتمام بعضو هيئة التدريس وتهيئة البيئة والمناخ الأكاديمي اللازم له يعد استثماراً أكاديمياً ينبغي على مؤسسات التعليم العالي وعلى رأسها الجامعات أن تأخذه بعين الاعتبار عند وضع الخطط والبرامج؛ كون مستقبل الأمم والشعوب مرهون بتقدم وتطور تلك المؤسسات .

وبالنسبة للجامعات اليمنية فإن هناك الكثير من التحديات والمعوقات التي تعترض تلك المؤسسات، والتي تحد من قدرتها على مواكبة التطورات الرقمية، وبالتالي تحد من الاحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس فيها، (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2006م)¹ منها على سبيل المثال -لا الحصر- (والتي زالت متجذرة إلى الوقت الحالي على حد علم الباحثة) :

- على الرغم من استقلال الجامعات اليمنية مالياً وإدارياً كما نصت التشريعات الخاصة بها، إلا أن الاستقلالية المالية ليست ممنوحة لها كما يجب، فما زالت وزارة المالية هي المتحكم بتحديد سقف ميزانية

¹ - نظراً لما تمر به البلاد من الحروب والصراعات الداخلية والتي بدورها أثرت على منظومة مؤسسات التعليم العالي ومنها الجامعات ، بالإضافة إلى خضوع التعليم العالي لوزارتين إحداهما تابعة لمناطق الشرعية في عدن والأخرى تابعة للمناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين في صنعاء، فقد اعتمدت الباحثة على ما ورد في الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي لعام 2006، لعدم وجود مراجع حديثة تشخص التعليم العالي بشكل واضح.

الجامعات وتوزيعها على بنود محددة. علماً بأن تلك الميزانية المخصصة لا تتناسب مع طبيعة أنشطة الجامعات ووظائفها.

- بالنسبة للبحث العلمي: لا يوجد تمويل كافٍ للبحث العلمي، كما أنه لا توجد استراتيجية للبحث العلمي لا على المستوى الوطني ولا على مستوى المؤسسات، كما أنه الحافز لقيام أعضاء هيئة التدريس بالبحوث هو لغرض الترقية العلمية. بالإضافة إلى انعدام الحوافز والمكافآت مادياً ومعنوياً للأبحاث المنشورة مما يقلل من دافعية أعضاء هيئة التدريس للبحث .

- على مستوى النفقات فقد تنفق الوزارة مبالغ كبيرة جداً على البناء والتشييد في حين أن النفقات في جانب التجهيزات قليلة جداً. فمعظم الأجهزة الموجودة حالياً إما قديمة أو لا تفي بالغرض المطلوب.

- عدم وجود قواعد منظمة وشفافية ومساءلة لعمل أعضاء هيئة التدريس خارج جامعاتهم. مما يضعف إلتزاماتهم الأساسية في مجال التدريس والبحث العلمي.

- بالنسبة للواقع الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس: نظراً لضعف الأجور والمرتبات مقارنة بالمعايير الدولية والاقليمية فإن الكثير من أعضاء هيئة التدريس يسعون لتحسين مستوى دخلهم من خلال البحث عن عمل خارج الجامعة لتلبية احتياجات أسرهم. على حساب واجباتهم في جامعاتهم، مما يؤثر سلباً على المستوى العلمي للطلبة.

- وبالنسبة للتكنولوجيا وعلى الرغم من إنشاء مركز تقنية المعلومات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لغرض الربط الشبكي بين الجامعات محلياً ودولياً وتسهيل حركة نشر المعرفة وتبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس محلياً ودولياً ، إلا أنه الجامعات تفتقر إلى البنية التحتية للتكنولوجيا اللازمة .

مشكلة البحث: نظراً لأهمية الرقمنة في تعزيز الاحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، واستناداً لما جاء في مخرجات الحوار الوطني على ضرورة رصد المبالغ المالية الكافية للتطوير الأكاديمي والمشاركات في المؤتمرات العلمية والتدريب والتأهيل لأعضاء هيئة التدريس، مما يؤكد الاهتمام بعضو هيئة التدريس ولاسيما في الجانب التكنولوجي، كونه العنصر الأول في نجاح الجامعات واكسابها قدرات تنافسية. إلا أنه من الملاحظ كما أن الجامعات اليمينية تواجه صعوبات في مواكبة التحولات الرقمية في التعليم العالي، بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية ، ونقص الموارد المالية، إضافةً إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني. كل ذلك يشير إلى حاجة الجامعات اليمينية إلى تحسين استجابتها للتطورات التكنولوجية السريعة في عصر الرقمنة، وذلك لضمان الحصول على مخرجات متميزة .

وبذلك تتمثل مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي : - **ما أهمية الرقمنة في تعزيز الاحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمينية؟** وتتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما طبيعة الرقمنة؟
- ما طبيعة الاحتراف الأكاديمي؟
- كيف تفعل الرقمنة في تعزيز الاحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمينية؟

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث الحالي من الآتي:

- يعد هذا البحث الأول على حد علم الباحثة_ الذي يتناول موضوع الرقمنة في تعزيز الاحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمينية.

- تزويد القائمين على شؤون الجامعات اليمنية بالمعلومات اللازمة حول أهمية التكنولوجيا في الرقمي بمستوى أداء الجامعات.

أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى التعرف على:

- طبيعة الرقمنة.
- طبيعة الاحتراف الأكاديمي.
- آلية تفعيل الرقمنة في تعزيز الاحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية.

حدود البحث: تقتصر حدود البحث الحالية على:

- **الحدود العلمية:** آليات تفعيل الرقمنة في تعزيز الاحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس .
- **الحدود المكانية:** الجامعات اليمنية الحكومية.

مصطلحات البحث: سوف تقتصر مصطلحات البحث على الآتي:

- **الرقمنة (Digitization):** تعرف بأنها: "التحول من استخدام الطرق التقليدية في نقل المعلومات والمعارف إلى استخدام الأرقام في نقل هذه المعلومات والمعارف، بتوظيف هذه التكنولوجيا الحديثة في هذا الميدان" (علي وبوزيد، 2020: 44).
- تعرف إجرائياً بأنها: "استحداث وتوظيف التكنولوجيا وتطبيقها في المؤسسات تحسين مستوى أدائها وزيادة إنتاجيتها، وتقديم خدمات ذات جودة تثال رضا العملاء، وتكسبها ميزة تنافسية بين مثيلاتها".
- **الرقمنة في الجامعات (Digitization in Universities):** تعرف بأنها: "هي عملية تحويل العمليات والأنشطة الأكاديمية والإدارية إلى

صيغة رقمية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، من خلال التعليم الإلكتروني والإدارة الإلكترونية وغيرها " (اليونيسكو ، <http://ar.unesco/org>).

كما تعرف بأنها: "عملية تحويل الموارد المادية (مواد - كتب - وثائق- الموارد الأخرى) في أشكال رقمية، مما يسمح بسهولة الوصول إلى المعلومات وتخزينها ونشرها داخل الأوساط الأكاديمية والمجتمعات العلمية " (Lamine,2024: 73).

تعرف إجرائياً بأنها: "تحويل كافة العمليات والمهام الجامعية من الطريقة التقليدية إلى صيغ رقمية باستخدام التكنولوجيا، بما يضمن تحسين جودة العمل وسهولة الحصول على المعلومات والخدمات، وتوفير بيئة تعليمية حديثة ومتطورة".

- **الإحتراف الأكاديمي (Academic Professionalism):** يعرف بأنه: "منظومة فكرية وعملية وقيمية تركز على مجموعة من الأبعاد ، يمارس من خلالها عضو هيئة التدريس دوره بما يحقق التميز الشخصي والمؤسسي؛ ليتحول العمل الجامعي بذلك إلى مهنة يتفرغ بها عضو هيئة التدريس لأداء عمله بتميز ومهنية " (عسيري ، 2018: 10).

ويعرف إجرائياً بأنه: "مجموعة من البرامج والأنشطة اللازمة لتطوير مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية؛ ليتمكنوا من القيام بمهامهم التدريسية والبحثية بكفاءة ومهنية وتميز في ضوء المتغيرات العصرية".

- **أعضاء هيئة التدريس (Faculty members):** "هم الأساتذة والاساتذة المشاركون والاساتذة المساعدون، والذين يتم تعيينهم بناءً على موافقة مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية ومجلس القسم المختص، وأن يكونوا حاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات أو الهيئات العلمية المعترف بها" (قانون الجامعات اليمنية، لسنة 1995م) ، وتتبنى الباحثة هذا التعريف.

منهج البحث: لتحقيق أهداف البحث الحالي استخدم المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي، من خلال تحليل ما جاء في الدراسات واللوائح والتقارير ذات الصلة بموضوع البحث .

المحور الأول: - الدراسات السابقة: سيتم تناول الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، حيث يتم ترتيبها وفقاً لتسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث، وذلك كالآتي:

أولاً: الدراسات العربية:

- **دراسة (الأبرط ، 2019):** هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية في ضوء تكنولوجيا التعلي ، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي التركيبي النظري، للتعرف على ماهية الأداء المهني وأهميته لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، والافادة من تكنولوجيا التعليم في تطوير أدائهم المهني، وتوصلت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتطوير الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية في ضوء تكنولوجيا التعليم.

- **دراسة (السواط والحري، 2022):** هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء الأكاديمي لهيئة التدريس الجامعي بجامعة الملك عبد العزيز، من خلال معرفة متطلبات التحول الرقمي و المعوقات التي تحد من فاعلية التحول الأكاديمي بجامعة الملك

عبدالعزيز، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة، حيث تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز، وتم اختيار عينة عشوائية تقدر ب (599) عضواً، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود أثر دال إحصائياً للتحويل الرقمي في الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز.

ثانياً:- الدراسات الأجنبية:

- **دراسة (Lamine,2024):** هدفت الدراسة إلى التعرف على الرقمنة ودورها في الجامعات، والتحديات وكيفية مواجهتها والفرص التي تتيحها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال الدراسات والابحاث ذات الصلة بالموضوع، وتوصلت الدراسة إلى أن الرقمنة عملية تحويل المواد المادية الملموسة إلى أرقام، لضمان سهولة الوصول إلى المعلومات ونشرها وتخزينها، كما أن هناك تحديات أبرزها أن هناك تهديدات رقمية للبيانات والمعلومات ، ولكن ينبغي أخذ الاحتياطات من خلال ما يسمى بالأمن السيبراني للحد من تلك التهديدات ،بالإضافة إلى ما توفره للجامعات من فرص تتمثل بجعل الجامعات قادرة على المنافسة في المشهد التعليمي سريع التعقد والتطور.

- **دراسة (Zhang&Chen,2025):** هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على التكامل التكنولوجي واستراتيجيات القيادة الفعالة لتعزيز ممارسات التدريس المعززة بالتكنولوجيا لأعضاء هيئة التدريس في جامعة تشجيانغ الصينية ، واستخدمت الدراسة المنهج الكيفي من خلال أداة المقابلة، والتي تمت مع (8) من أعضاء هيئة التدريس و(3) عمداء

من كليات الدرجة الثانية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: يشكل التكامل التكنولوجي لأعضاء هيئة التدريس من خلال عدة عوامل تتمثل بعوامل جوهرية (داخلية) كالأهداف الشخصية والرغبة في الابتكار، وعوامل خارجية تتمثل في الوصول للموارد والتمويل والوقت والثقافة التنظيمية ودعم القيادة، كما أن استراتيجيات القيادة تتمثل في توفير فرص التطوير المهني وتعزيز ثقافة التعاون وتقديم الحوافز.

ثالثاً: - التعليق على الدراسات السابقة: سيتم تناول أوجه الاختلاف والشبه فيما بينها وبين البحث الحالي، بالإضافة إلى ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وذلك كالتالي:

- **الهدف:** تنوعت الأهداف التي سعت الدراسات السابقة إلى تحقيقها منها ما هدفت إلى تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس في ضوء التكنولوجيا كدراسة (الأبرط ، 2019) ودراسة (Zhang&Chen,2025)، وبعضها هدفت إلى معرفة أثر الرقمنة على الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس كدراسة (السواط والحري، 2022)، ومنها هدفت إلى معرفة دور الرقمنة في أداء مهام ووظائف الجامعات كدراسة (Lamine,2024)، بينما هدفت البحث الحالي إلى معرفة أهمية الرقمنة في تعزيز الاحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس.

- **المنهج:** تنوعت المنهج التي استخدمتها الدراسات السابقة منها استخدمت المنهج الوصفي المسحي كدراسة (السواط والحري، 2022)، وبعضها استخدمت المنهج الكيفي كدراسة (Zhang&Chen,2025) ، ومنها استخدمت المنهج التحليلي النظري كدراسة (الأبرط ، 2019) ، بينما دراسة (Lamine,2024) استخدمت المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي ويتفق معها البحث الحالي من حيث المنهج المستخدم.

- **الأداة:** دراسات استخدمت الاستبانة كدراسة (السواط والحري، 2022) ، وبعضها استخدمت أداة المقابلة كدراسة (Zhang&Chen,2025)، والبعض استخدمت الوثائق كدراسة كل من (الأبرط ، 2019) & (Lamine,2024) واللذان يتفق معها البحث الحالي من حيث استخدام الوثائق كأداة لجمع المعلومات والبيانات.
- تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في:
 - **الهدف** : حيث هدف إلى معرفة أهمية الرقمنة في تعزيز الاحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس.
 - **البيئة** : حيث أجري في الجامعات اليمنية.

المحور الثاني: الإطار النظري:

أولاً:- الرقمنة في الجامعات:

1- نشأة الرقمنة: يرجع نشأة الرقمنة إلى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات؛ لتسيير بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ففي الخمسينات تم إخفاء سجلات البطاقة الورقية لتحل محلها السجلات الإلكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكة سجلات وتبادلها لتحل محلها السجلات الإلكترونية في مجال الفهرسة التعاونية (رشا و وسام ، 2023: 20)، وكما تم الإعارة في المكتبات تحت مسمى مشروع المكتبة الكونية لتوحيد الفهارس ونصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية (يعقوب ، معطاء الله، 2024: 22)، بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث عبر شبكة الأنترنت باعتبارها فضاء للمعلومات والمعرفة في المكتبات ليمتد بعدها إلى اجتماعات عديدة بين القوى العظمى لرقمنة المكتبات بتكثيف الربط

الرقمي بين مختلف المكتبات بغرض توسيع المعرفة إلى أبعد نطاق، وجاءت بعدها العديد من الاجتماعات بين هذه القوى، ومن أهمها اجتماع بروكسل عام 1995م لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية التابعة لوزارة الدفاع ، ويشمل هذا المشروع إقامة مكتبات رقمية تساهم في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية (الكبيسي ، 2008) المشار إليه في (رشا و وسام ، 2023: 21).

2- مفهوم الرقمنة: تعد الرقمنة مصطلحاً حديثاً ظهر في الآونة الأخيرة فرضها التطور التكنولوجي الذي شهده العالم ، وظهور الأنترنت، مما أدى إلى إحداث تغييرات في جميع مناحي الحياة. وتشير الرقمنة إلى التطبيق الواسع لتكنولوجيا الحاسبات الآلية والأنترنت في عمل المؤسسات بغرض استحداث قيمة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية، من خلال تحديث طرق وأساليب العمل وجعلها أكثر كفاءة(بجاش ، 2024: 4).

3- مبررات الرقمنة: هناك العديد من المبررات للأخذ بأسلوب الرقمنة تتمثل بالآتي:

- إتاحة المعلومات بشكل دائم ومستمر بغض النظر عن الزمان والمكان.

- الحصول على المعلومات عن بعد وذلك نظراً للحدود المكانية وظهور الكثير من الحواجز المادية التي تعيق عملية الحصول على المعلومات وخاصةً بالنسبة للباحث المعاصر المتصف بعنصري الدقة والسرعة معاً.

- توفير بنية جديدة تتمثل بالرقمنة وستأخذ مكانة في سلوكيات الأفراد.

- الحلول المذهلة التي تقدمها الحواسيب حيث لا غنى عنها في مجتمع الألفية الثالثة وذلك لأن الكثير من الأنشطة الإنسانية يقوم بها وينجزها الحاسوب.
- الرقمنة تقلل من أشكال الحجب حيث تمكن من الوصول إلى الكثير من المعلومات التي يصعب الوصول إليها من مرافق المعلومات لأسباب سياسية أو تنظيمية أو مؤسساتية.
- زيادة مصادر الحصول على المعلومات بأقل جهد مقارنةً بالفهارس التقليدية (رشا و وسام ، 2023: 22).

4- متطلبات الرقمنة في الجامعات: تتمثل تلك المتطلبات بالآتي:

- توافر بنية تحتية تكنولوجية من خلال توافر وإتاحة الشبكات، والحاسبات ونظم المعلومات، وتأكيد إمكانية الوصول إليها، واستخدامها بسهولة وزيادة قدرتها على تبادل المعلومات، وقدرة الجامعة على توفير قنوات اتصال قوية وفعالة.
- ضمان أمن وسرية البيانات وخصوصية البيانات والمعلومات .
- توفير بيئة عمل إلكترونية وافتراضية مناسبة.
- توفير الإطار التشريعي والدعم المالي والإداري (أحمد ، 2020: 453-456).

ويضيف (يعقوب و معطاء الله ، 2024: 28) متطلبات أخرى تتمثل بالآتي:

- القوى البشرية المؤهلة التي تمتلك مهارات وكفاءات عالية باعتبارها عاملاً مساعداً في إتمام الرقمنة بجودة عالية.
- الموارد المالية اللازمة لشراء المعدات الرقمية وصيانتها ، وتوفير كل ما يتطلبه مشروع الرقمنة.

- المعدات والأجهزة اللازمة لعملية الرقمنة والمتمثلة بالماصات الضوئية أو ما يسمى بجهاز التصوير الرقمي وهو أحد ملحقات الحاسوب حيث يقوم بدوره بفحص جميع أنواع المعلومات المكتوبة والمطبوعة والمصورة قبل إدخالها إلى ذاكرة الحاسب، بالإضافة إلى الحاسبات الآلية ذات مواصفات وإمكانات حديثة وعالية الجودة، وكذلك البرمجيات اللازمة لاستخدامها في عملية الرقمنة.

5- أهمية الرقمنة في الجامعات: تلعب الرقمنة دور كبير في تطوير وتحسين العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي عامة والجامعات بشكل خاص، حيث تزيد من فعالية العملية التعليمية وتحسين جودة مخرجاتها، كما أنها تعمل على توفير بيئة تعليمية عالية الجودة مما يساهم في تطوير البحث العلمي وإثراء المعرفة الإنسانية وتقديم حلول للمشكلات التي تواجه المجتمع وتحقيق التقدم والرفي. كما توجد العديد من الفوائد للرقمنة أشار (بوزعيب، 2022: 73) إليها بالآتي:

- إتاحة الدخول إلى المعلومات بصورة واسعة ومعقدة بأصولها وفروعها.

- سهولة وسرعة تحصيل المعرفة والمعلومات من مفرداتها.
- القدرة على طباعة المعلومات منها عند الحاجة وإصدار صور طبق الأصل عنها.

- الحصول على المعلومات بالصوت والصورة.
- انخفاض تكاليف الحصول على المعلومة.
- تعدد المصادر والمواد المعلوماتية.
- التكامل مع الوسائل الأخرى الصوت والصورة والفيديو.
- **مجالات الرقمنة في الجامعات:** تتمثل أهمية الرقمنة في المجالات الآتية:

- **تحسين جودة التعليم** : ويتم ذلك من خلال توفير موارد واستراتيجيات رقمية مدروسة والمتمثلة ببناء مواقع جيدة على شبكة الأنترنت، تحتوي على أقسام توضيحية من لمحة تعريفية إلى بوابات خاصة بالأساتذة كل بايميل مهني خاص وكلمة سر منفصلة ، ويمكن للطلبة الانخراط في الموقع عن طريق وضع رقم تسجيل الطالب لمتابعة الدروس والاطلاع على نتائج الامتحانات(سعيد، 2019: 24).

- **تعزيز البحث العلمي**: وذلك من خلال الوصول إلى قواعد البيانات العلمية وتوفير أدوات البحث العلمي الرقمية ، بما يسهم في توسيع نطاق المعرفة وتعزيز التعاون الأكاديمي وتسريع وتيرة الاكتشافات العلمية ، وتوظيف الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والمنصات البحثية التفاعلية، كما تمثل الرقمنة نقلة استراتيجية في بنية البحث العلمي، إذ تعمل على إعادة هندسة آليات جمع البيانات وتحليلها ونشرها باستخدام تقنيات متطورة تتعامل مع المعلومات كسلعة معرفية قابلة للتشارك والتطوير (العجيل ، 2025: 242).

- **تعزيز التطوير المهني**: ويتخذ ذلك أسلوبين هما :
• أسلوب تطوير الأداء الفردي (ذاتي): حيث يقوم عضو هيئة التدريس بتطوير نفسه ذاتياً ، وهذا لن يتأتى إلا إذا كان هناك إيماناً لدى عضو هيئة التدريس بأهمية التطوير، ويتحقق ذلك من خلال متابعته لكل جديد على شبكة الأنترنت والدوريات العلمية والكتب الحديثة، والمشاركة في الفعاليات والمعارض العلمية الثقافية، وامتلاك الرغبة في التطوير(الأبرط ، 2019: 70).

• أسلوب تطوير الأداء المؤسسي: وتتم وفقاً لخطط واستراتيجيات محددة، تساهم في تحقيق استخدام الموارد البشرية والمادية والفنية بشكل أفضل، وذلك عن طريق توفير الدعم المالي ومتطلبات التطوير،

إقامة ورش عمل وندوات ومؤتمرات في الجامعات المحلية والدولية وتحفيز أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في الإعداد والتحضير بأوراق العمل والبحوث، إدخال تكنولوجيا متطورة على أنها مصادر معرفية ووسائل تعليم إفتراضي، إنتاج حقائب تدريبية تكنولوجية لأعضاء هيئة التدريس للتدريب الذاتي والتطوير المهني (الأبرط ، 2019: 71).

- **تعزيز الكفاءة والانتاجية:** إن اكتساب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات لمهارات رقمية يسهم في تمكّنهم في استخدام التكنولوجيا، ويحسن من قدرتهم على مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال التدريس والبحث، كما تزيد من إنتاجيتهم العلمية المتمثل بإعداد الكتب والبحوث والاشراف على الرسائل العلمية، نظراً لدورها في أتمتة المهام والعمليات وتبسيط الإجراءات وتوفير الوقت والجهد، مما يزيد من قدراتهم العلمية والبحثية (العربي ، 2025: 11).

- **تعزيز القدرة التنافسية:** حيث تسعى الجامعات إلى تعزيز قدرتها التنافسية تبني استراتيجيات ابتكارية في مجالات التدريس والبحث العلمي والتعاون الأكاديمي من خلال استخدام نماذج تعليمية متقدمة مثل التعليم الهجين أو التعليم القائم على الذكاء الاصطناعي بما يمكنها من تحسين المكانة العلمية لها وزيادة التنافسية(العربي،2025: 11).

6- تحديات الرقمنة في الجامعات: يواجه تطبيق الرقمنة في الجامعات بالاتي:

- نقص المواد المالية والمادية بالجامعة ، وضعف البيئة التحتية المادية والتقنية المتعلقة لتوفير الأدوات والأجهزة التكنولوجية وشبكات الأنترنت، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة بعض البرمجيات والأدوات التكنولوجية.

- ضعف نظم الاتصالات والمعلومات بالجامعة حيث تعاني معظم الجامعات من ضعف تدفق الأنترنت بها(أسية وآخرون ، 2023: 52).

كما توجد تحديات أخرى منها:

- الحاجة إلى بنية تحتية ودعم مناسبين.
- ضمان حصول الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على الموارد والأدوات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا الرقمية، مع ضمان توفير التدريب والدعم لمساعدتهم على الاندماج التكنولوجي .
- المقاومة من بعض أعضاء هيئة التدريس لاستخدام التكنولوجيا في ممارساتهم التعليمية.
- قد لا يتمتع جميع الطلبة بإمكانية الوصول على قدم المساواة إلى التكنولوجيا والانترنت، مما يلزم الجامعة بسد الفجوة لضمان المساواة (Lamine,2024:82).

ثانياً:- الاحتراف الأكاديمي:

- **مفهوم الاحتراف الأكاديمي:** الاحتراف الأكاديمي موضوع قديم وحديث في آن واحد ، بل يلزم التجديد فيه باستمرار وذلك لما له من أهمية في تطوير العملية التعليمية والبحثية في الجامعات، التي تعد باكورة التقدم والرقي للمجتمعات، بما تقدمه من مخرجات تلبى احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل ، فالمتأمل لمفهوم الاحتراف الأكاديمي يجد أنه يحمل في طياته عدداً من المصطلحات منها : النمو المهني الذاتي هو تطوير عضو هيئة التدريس لنفسه بمتابعة كل جديد في مجال تخصصه رغبة منه في تنمية وتطوير قدراته ومهاراته العلمية والبحثية ، ومشاركته في المؤتمرات والندوات ، كما يشمل التنمية المهنية المؤسسية وهي التي تقوم بها الجامعات من خلال برامج تدريبية وتأهيلية لأعضاء هيئة التدريس تقدم لها بصفة مستمرة (الباحثة).

فالاحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس يعرف بأنه : "عملية منظمة وهادفة تسعى إلى رفع الكفايات العلمية و المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وخلق اتجاهات ايجابية تجاه العمل الجامعي ، ورفع مستوى

انتاجية عضو هيئة التدريس ، وتحقيق أهداف التعليم العالي " (المحسن 2013: 230).

- **أهمية الاحتراف الأكاديمي:** للاعتراف الأكاديمي أهمية أشارت لها (الباحثة) بالآتي:

- **تحسين جودة التعليم:** حيث يساهم في تطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس والتقييم والبحث ، مما إيجاباً على جودة العملية التعليمية.

- **تطوير البحث العلمي:** حيث يساعد الاعتراف الأكاديمي على إجراء البحوث العلمية الأصيلة والنشر في مجلات علمية مرموقة ، بما يساهم في تقدم المعرفة وتطور البحث العلمي.

- **تعزيز سمعة الجامعة:** حيث يساهم في رفع مكانة الجامعة وزيادة تنافسيتها على المستوى المحلي والاقليمي والدولي.

- **تحقيق التنمية المهنية المستدامة:** من خلال إعداد الطلبة بشكل فعال لمواجهة تحديات سوق العمل والمساهمة في بناء مجتمعاتهم.

- **عناصر الاحتراف الأكاديمي:** يتمثل الاحتراف بالآتي:

- **الانتماء للجامعة :** إن تحقق الأمن الوظيفي لعضو هيئة التدريس والاستقلالية المهنية والمشاركة في صنع القرارات بالجامعة، والرضا الوظيفي ، كل ذلك يؤدي إلى الشعور بالولاء والانتماء للجامعة، مما يدفعه للتميز والابتكار في عمله ، وتطوير أدواره بما يحقق الاحتراف الأكاديمي(عسيري 2018: 20).

- **التفرغ للعمل الجامعي:** نظراً لما يقوم به عضو هيئة التدريس في الجامعة من دور في مجال البحث والتدريس وخدمة المجتمع ، وهي مهام في ضوئها أنشئت الجامعة، ولذا ينبغي على عضو هيئة التدريس التفرغ للقيام بها على أكمل وجه، إلا أنه من الملاحظ أن أعضاء هيئة التدريس

ينشغلون بمهام خارج الجامعة الأم التي ينتمون لها، وذلك لغرض زيادة دخلهم، كون ما يتقاضونه من الجامعة الأم لا تفي باحتياجاتهم الأساسية، ولذا يلزم على الجامعات توفير الحوافز والمكافآت وتقديم الدعم المناسب لهم، حتى يشعروا بالأمان الوظيفي، ويتفرغون بشكل كلي للعمل في الجامعة.

- **التميز في الأداء (الكفاءة المهنية):** التميز في الأداء يرتبط برفع الكفايات المهنية لدى أعضاء هيئة التدريس، كما يرتبط بالاعتماد العلمي لأعضاء هيئة التدريس، وقدرة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على اختيار عضو هيئة التدريس بمعايير واضحة ودقيقة، كما يتضمن الاهتمام بقضايا البحث العلمي (المحسن، 2013: 235).

- **الاستعداد لتطوير الذات (التطوير المستمر):** تعد الرغبة والدافعية لدى عضو هيئة التدريس على تحسين مهاراته وقدراته أهم عوامل رفع كفاءته بالإضافة الجهود الفردية لتنمية ذاته أو بالمشاركة والتعاون مع بعض الزملاء، ولذا على الجامعة أن تحث أعضاء هيئة التدريس على ذلك وتدعمهم وتحفزهم (العنزي، 2014: 284).

- **الالتزام بأخلاقيات المهنة:** ويقصد بها مجموعة من القيم والمبادئ التي تحكم سلوك عضو هيئة التدريس، وتمنحه ثقة الزملاء والجامعة التي ينتمي لها. ويشير (المحسن، 2013: 236) بأن أخلاقيات المهنة تتمثل بحب نشر المعرفة أو ما يسمى بالإيثار العلمي، بمعنى أن يكون لدى عضو هيئة التدريس رغبة جامحة في مشاركة الجميع بما يمتلكه من علم ومعرفة، بالإضافة إلى بناء جسور الثقة والصدقة مع زملائه وطلابه، واحترام مشاعرهم، والمشاركة في حل مشكلاتهم، والعمل على رفع الروح المعنوية لديهم، وأيضاً حسن المظهر العام والهدوء والتوازن العاطفي والتواضع.

مبررات الاحتراف الأكاديمي: توجد عدداً من المبررات للاعتراف

الأكاديمي أشار إليها (المحسن، 2014: 236-237) بالآتي:

- استخدام التكنولوجيا في كثير من المهام التقليدية.
 - تزايد الاتجاه نحو تقييم ومحاسبة أعضاء هيئة التدريس في أدوارهم الأكاديمية والمهنية.
 - الاتجاه نحو توظيف أعضاء هيئة التدريس بالنظام الجزئي محل الأساتذة الدائمين.
 - إعادة تحديد أدوار أعضاء هيئة التدريس من دور الناقل للمعرفة إلى دور الميسر والمشرف على المعلومة.
 - تجزئة مهام أعضاء هيئة التدريس من العمل الشامل إلى أعمال جزئية يتم التعاقد معها من قبل الجامعة كالتدريس والاشراف والتقويم وغيرها من المهام.
 - ارتباط التعليم العالي بأنظمة المعلومات والاتصالات وبرامج التعليم عن بعد والتعليم المفتوح والنظم الافتراضية وشبكات المعلومات.
- بالإضافة إلى مبررات أخرى تتمثل بالآتي:
- الاعتراف الأكاديمي ضروري لضمان جودة التعليم العالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
 - تطوير كفاءات أعضاء هيئة التدريس ورفع مستوى أدائهم.
 - التغييرات الرقمية السريعة تتطلب من أعضاء هيئة التدريس مواكبتها من خلال التدريب والتأهيل، نظراً لتغير أدوارهم.
 - التغييرات في احتياجات سوق العمل تتطلب خريجين ذوي مهارات معينة ، ولذا ينبغي على عضو هيئة التدريس اللامام بها وتبليتها لهم.

ثالثاً: - آليات تفعيل الرقمنة في تحقيق الإحتراف الأكاديمي لأعضاء

هيئة التدريس في الجامعات اليمنية: إن ثقافة الاحتراف الأكاديمي في الوقت الراهن تتطلب العديد من الجهود التي من المفترض أن تتبناها مؤسسات التعليم العالي ، وخاصةً في خضم التغيرات المتسارعة، والتي سينتج عنها تغير في مهام وأدوار أعضاء هيئة التدريس مما يتطلب الاحتراف في عملهم الأكاديمي بما يتناسب مع تلك التغيرات .وتلبيةً لذلك فقد سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممثلةً بمجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي إلى وضع معايير يتم في ضوءها الاعتماد المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي ومنها الجامعات، ومن تلك المعايير معيار الموارد البشرية ، والذي تضمن عدداً من المؤشرات من بينها مؤشر التطوير المهني والوظيفي حيث جاء فيه : توفر الجامعات آليات فعالة ودعمًا مالياً مناسباً وبرامج مهنية وتدريبية ملائمة ومعلنة لتحفيز وتطوير أعضاء هيئة التدريس في المجالات التدريسية والبحثية وتشاركهم في تحديدها وتقييمها بشكل دوري ، وكذلك ضمان آليات لمشاركة أعضاء هيئة التدريس بفاعلية في الأنشطة العلمية والبحثية والمهنية، وتعد مشاركتهم في هذه الأنشطة أحد عناصر تقييمهم وترقيتهم أكاديمياً (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، 2022: 13).حيث تندرج تحت كل آلية متطلبات لتفعيلها، وذلك كالآتي.

- **الآلية:** تطوير البنية التحتية الرقمية اللازمة لدعم التحول الرقمي في الجامعات اليمنية.

- متطلبات تفعيلها:

- توافر الأجهزة والبرمجيات اللازمة.
- توفير الدعم المالي اللازم.

• توافر الكوادر البشرية المؤهلة لصيانة وتشغيل البنية التحتية الرقمية.

- **الآلية:** توفير منصات التعلم الإلكتروني التي تسمح لأعضاء هيئة التدريس بتقديم المواد الدراسية والموارد التعليمية بشكل إلكتروني.

- **متطلبات تفعيلها:**

- توافر منصات التعلم الإلكتروني المناسبة.
 - تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام المنصات.
 - توفير الدعم الفني اللازم لضمان استمرارية وتوافر المنصات.
- **الآلية :** تدريب وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس على استخدام التكنولوجيا الرقمية بشكل فعال.

- **متطلبات تفعيلها:**

- توافر برامج التدريب المناسبة.
 - توفير الوقت والموارد اللازمة للتدريب.
 - تقييم فعالية التدريب.
- **الآلية :** توفير الدعم الفني اللازم لضمان استمرارية وتوافر الخدمات الرقمية..

- **متطلبات تفعيلها :**

- توافر الكوادر البشرية المؤهلة لتقديم الدعم الفني.
 - توفير الأدوات والبرمجيات اللازمة لتقديم الدعم الفني.
 - توافر قنوات الاتصال المناسبة لتقديم الدعم الفني.
- **الآلية:** تطوير المحتوى الرقمي للمواد الدراسية والموارد التعليمية.

- **متطلبات تفعيلها:**

- توافر الأدوات والبرمجيات اللازمة لتطوير المحتوى الرقمي.

- توافر الكوادر لبشرية المؤهلة لتطوير المحتوى الرقمي.
- توفير الدعم المالي اللازم لتطوير المحتوى الرقمي.

خلاصة البحث: تتمثل خلاصة البحث الحالي بالآتي:

- **أهم نتائج البحث:** توصل البحث إلى نتائج أهمها: أن هناك آليات لتفعيل الرقمنة في تعزيز الاحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، ولتفعيل تلك الآليات يلزم توافر مجموعة من المتطلبات منها:
- **الآلية:** تطوير البنية التحتية الرقمية اللازمة لدعم التحول الرقمي في الجامعات اليمنية.

- **متطلبات تفعيلها:**

- توافر الأجهزة والبرمجيات اللازمة.
- توفير الدعم المالي اللازم.
- توافر الكوادر البشرية المؤهلة لصيانة وتشغيل البنية التحتية الرقمية.

- **الآلية:** توفير منصات التعلم الإلكتروني التي تسمح لأعضاء هيئة التدريس بتقديم المواد الدراسية والموارد التعليمية بشكل إلكتروني.

- **متطلبات تفعيلها:**

- توافر منصات التعلم الإلكتروني المناسبة.
- تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام المنصات.
- توفير الدعم الفني اللازم لضمان استمرارية وتوافر المنصات.
- **الآلية:** تدريب وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس على استخدام التكنولوجيا الرقمية بشكل فعال.

- **متطلبات تفعيلها:**

- توافر برامج التدريب المناسبة.
- توفير الوقت والموارد اللازمة للتدريب.
- تقييم فعالية التدريب.
- **التوصيات:** نظراً لما ستقوم به الرقمنة من دور كبير في تعزيز الاحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس كما جاء في نتائج البحث، فإن الباحثة توصي بالآتي:
 - تبني الرقمنة في كل مهام ووظائف الجامعات.
 - تدريب أعضاء هيئة التدريس تكنولوجيا بما يمكنهم من أداء أدوارهم البحثية والتدريسية بشكل أفضل وأسرع.
 - نشر ثقافة الرقمنة بين الأوساط الأكاديمية لتقبل التغيير الحاصل.

المراجع:

- 1- الأبرط ، نايف علي صالح .(2019). تصور مقترح لتطوير الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية في ضوء تكنولوجيا التعليم، **مجلة جامعة البيضاء للبحوث**، العدد1، ص ص 68- 78.
- 2- أبو هادي، أنور يحي يحي صالح والخطيب، ياسر حزام هزاع .(2024). تصور مقترح للتحويل الرقمي في الجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة، **مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية**، المجلد 1، العدد1، ص ص 760-801.
- 3- أحمد ،محمد فتحي عبدالرحمن.(2020).استراتيجية مقترحة لتحويل جامعة المنيا إلى جامعة ذكية في ضوء توجهات التحول الرقمي ، النموذج الإماراتي لجامعة حمدان بن محمد الذكية، **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية** ، المجلد 14، العدد 6،
http://jfust.journals.ekb.eg18/4/2021

4- آسية، عز الدين وآخرون .(2023).**آليات الرقمنة في الجامعات الجزائرية وصعوبات تطبيقها : دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة 8 مايو 1945 قالمة : أنموذجاً**. بحث تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قالمة ، الجزائر.

5- أمين ، مصطفى أحمد .(2018). **التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ، جامعة دمنهور ، جمهورية مصر العربية.

6- بجاش ، وفاء .(2024). **التحول الرقمي ودوره في عصرنة مؤسسات التعليم العالي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 9، العدد2، ص ص 670-686**.

7- بوزعيب، بريزة.(2022). **الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السوسيوولوجية والتنمية الإدارية، المجلد 5، العدد2، ص ص 67-81**.

8- الخطيب ، ياسر حزام والخطيب، خليل محمد.(2021). **تحديات التحول الرقمي الجامعي في الجمهورية اليمنية وسبل التغلب عليها، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية ، المجلد8 ، العدد19، ص ص 55-83**.

9- رشا ، حلاسي أميمة و وسام ، مبارك بوشعالة.(2023). **دور الرقمنة في عصرنة قطاع التعليم العالي : منصة بروغرس :نموذجاً**. رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علوم الاعلام والاتصال وعلم

المكتبات، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر.

10- سعيد ، زيوش.(2019). إستراتيجيات التعليم الرقمي ودورة في تحسين المردود التربوي، **مجلة الإناسة وعلوم المجتمع**، العدد 6 ، ص 11-35.

11- السواط ، طلق عوض الله و الحري ، ياسر ساير.(2022). أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء الأكاديمي : دراسة حالة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز، **المجلة العربية للنشر العلمي**، العدد 43، ص 647-686.

12- العجيل ، هيثم بشير.(2025). أهمية الرقمنة في تشكيل مستقبل التعليم العالي بين التحدي والابتكار : دراسة حالة جامعة نالوت بليبيا - وواقع وآفاق التعليم العالي بالجزائر، **مجلة شروس العلمية**، العدد 6، المجلد 1، ص 232-252.

13- العربي، حمزة الهادي .(2025). دور الابتكار في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات: دراسة ميدانية على جامعة الزاوية - ليبيا، **المجلة الدولية للعلوم والتقنية**، العدد 36، المجلد 2، ص 1-37.

14- عسيري ، أمل بنت عبدالله جليد .(2018). **تطوير أدوار أعضاء هيئة التدريس من منظور الاحتراف الأكاديمي بجامعة الملك خالد** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الإدارة والاشراف التربوي ، كلية التربية ، جامعة الملك خالد ، المملكة العربية السعودية.

15- عسيري ، أمل بنت عبدالله جليد.(2018). **تطوير منظور أدوار أعضاء هيئة التدريس من منظور الاحتراف الأكاديمي بجامعة الملك خالد: دراسة ميدانية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الإدارة

والإشراف التربوي، كلية التربية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

16- علي، حميدوش وبوزيدة، حميد. (2020). اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة: المتطلبات والعوائد: تجارب دولية - دروس وعبر. **المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي**. المجلد 8، العدد 1، ص ص 41-60.

17- العنزي، مشعل سليمان. (2014). الممارسات المهنية لإعداد وتنمية أعضاء هيئة التدريس في جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، **مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية**. العدد 9، المجلد 2، ص ص 265-286.

18- مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي. (2022). **وثيقة معايير الاعتماد المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اليمن.

19- المحسن، محسن بن عبدالرحمن. (2013). الاحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، **المجلة العلمية الأوروبية**، العدد 4، ص ص 227-240.

20- محمود، ولاء محمود عبدالله. (2018). مقومات تنمية الموارد البشرية الأكاديمية بجامعة بنها في العصر الرقمي: الواقع وسيناريو المستقبل، **مجلة كلية التربية**، جامعة كفر الشيخ، ع 90، مج 18، السنة 18، ص ص 1-89.

21- هشام، بن دادي و معمر، سعيدات عبدالقادر. (2022). **رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح: ورقلة، الجزائر.

22- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(2006). **الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية 2006-2010م**, صنعاء.

23- يعقوب ، فاطمة و معطاء الله ، فراح.(2024). **اتجاهات عمال جامعة ورقلة نحو تطبيق نظام الرقمنة في ظل بعض المتغيرات الديمغرافية والتنظيمية**, رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر.

24- اليونيسكو ، <http://ar.unesco/org>.

25- Lamine, Benarous Mohammed.(2024).Digitization at the university **Journal AL-medad**,pp 72-92.

26- Zhang,Yanle &Chen,Dandan.(2025).Enhancing faculty members technology- enhanced teaching practices through leadership, **frontiers in education**,pp1-15.

27-

تأثير الحرب في اليمن على العملية التعليمية في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز

د. إفتهان عبده فرحان سيف- باحثة - مركز البحوث ودراسات الجدوى-
جامعة تعز

د. رقيقة حسين عبده المقطري- باحثة - مركز بحوث ودراسات تنمية المرأة-
جامعة تعز

د. انشراح أحمد إسماعيل غالب-أستاذ التخطيط التربوي المشارك - قسم
الأصول والإدارة التربوية - كلية التربية والعلوم والآداب - جامعة تعز- فرع
التربة

الملخص

هدف البحث إلى التعرف على درجة تأثير الحرب في اليمن على العملية التعليمية في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز، ولتحقيق هدف البحث استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الاستبانة التي تكونت من (34) فقرة موزعة على (4) أبعاد، طبقت على عينة عشوائية مكونة من (186) مديرا ومعلما، وتوصلت نتائج البحث إلى أن تأثير الحرب في جميع الأبعاد جاء بدرجة كبيرة، وبمتوسط حسابي (3.28)، وانحراف معياري (0.39)، وكان تأثيرها على بُعد المتعلم بدرجة أكبر من بقية الأبعاد، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري موقع المدرسة، ووضع المبنى المدرسي، وأوصى البحث بوضع خطط مرنة لمجابهة الظروف التي قد تطرأ على العملية التعليمية، والاستفادة من التجربة الحالية في مواجهة أي ظروف مستقبلية مماثلة.

الكلمات المفتاحية: تأثير الحرب - العملية التعليمية- التعليم العام،
التعليم في اليمن.

The Impact of the War in Yemen on the Educational Process in Public Schools in the City of Taiz

Dr. Eftehan abdu frhan saif- Searcher, Research& Feasibility Studies Center, Taiz University

Dr. Rfeeqa Hussein Abduh Al-Maqtari -Searcher, Woman Development Researches and studies Centre

Dr. Enshirah Ahmed Ismail Ghalib- Associate Professor of Educational planning, Department of Principles and Educational Administration, Faculty of Education, Science and Arts- Taiz University- Al-Turbah Branch

Abstract:

The paper aimed to identify the degree impact of the war in Yemen on the educational process in public schools in the city of Taiz. To achieve this goal, the study employed a descriptive-analytical approach and used a questionnaire consisting of 34 items distributed across four domains. The questionnaire was administered to a random sample of 186 principals and teachers. The study's findings revealed that the impact of war across all domains was significant, with a mean score of 3.28 and a standard deviation of 0.39. The war's impact was found to be greatest on the learner compared to other domains. The results also indicated that there were no statistically significant differences attributed to the variables of school location or the condition of the school building. The study recommended the development of flexible plans to cope with circumstances that may affect the educational

process and to draw lessons from the current experience to face similar future situations.

Keywords: Effects of war, educational process, public education, education in Yemen.

1. المقدمة:

يعيش العالم في العصر الحالي في ظل العديد من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية التي تؤثر على جميع جوانب الحياة، وتستوجب التنبه لها، والتخطيط لمواجهتها، والعمل على التخفيف من أثارها السلبية المدمرة، وتطوير استراتيجيات مبتكرة لضمان مستقبل أكثر استقرارا واستدامة وعدالة.

وتشكل الحروب والصراعات أحد أهم تلك التحديات التي تترك أثارها المختلفة وتداعياتها المأساوية على مختلف القطاعات بما فيها قطاع التعليم، وتشكل تهديدا حقيقيا على المستوى القريب والبعيد على حد سواء، نتيجة العجز في تلبية وتقديم الخدمات اللازمة لاستمرار العملية التعليمية بالشكل الذي يساعد على إحداث التنمية والتطور والاستقرار.

وبالرغم من أن العملية التعليمية هي الأداة التي يركز عليها المجتمع في مواجهة التحديات المعاصرة إلا أن المؤسسات التعليمية قد تتعرض إلى أزمات تعليمية ذات تداعيات سريعة ومؤثرة بشكل مباشر على العملية التعليمية، نتيجة الظروف الطارئة التي يصعب مواجهتها، مما ينتج عنها العديد من المشكلات كتوقف العملية التعليمية، وحرمان الطلبة من حقهم في التعليم (الصالح، 2016).

وتعتبر مؤسسات التعليم من المؤسسات الأكثر تأثرا بالظروف والأزمات كالحروب والصراعات، بسبب استنزاف الموارد المالية المخصصة للتعليم، وعدم القدرة على تقديم الخدمات، واستهداف كوادر التعليم من المعلمين والإداريين، وفقدان مستحقاتهم المعيشية والذي يؤدي إلى هجرتهم ونزوحهم، ناهيك عن صلة الارتباط الوثيق بين النزاعات المسلحة وبين التعليم والتنمية؛ فانخفاض المستوى التعليمي للفئات العمرية في سن التعليم،

وارتفاع معدلات تسرب الطلبة من التعليم في مناطق النزاع يؤديان إلى تعميق مصائد الفقر للأجيال الشابة، فالأطفال الأكبر سنا من 11 عاما يدفع بهم النزاع إلى ترك المدرسة والالتحاق بسوق العمل في وقت مبكر جدا، وهو ما يؤدي إلى تدني الجودة المدرسية، والتأثير سلبا على التنمية الاقتصادية (Duarte&Fernandez-cano,2016). وتشهد الجمهورية اليمنية منذ العام (2015) حروبا وصراعات مختلفة أدت إلى حدوث تدهور ملموس في جميع جوانب الحياة وبالأخص في الجانب التعليمي، فقد نتج عنها نقص حاد في جميع متطلبات العملية التعليمية كنقص الكوادر التدريسية، ونقص الإمكانيات المادية في المدارس، ونقص المباني المدرسية بسبب تضررها الكلي أو الجزئي أو وقوعها في مناطق التماس، ناهيك عن تسرب الطلبة، وتدني مستوى تحصيلهم وغير ذلك.

ويؤكد ذلك ما ورد في تقرير اليونيسف (2018) الذي أشار إلى أن الحرب المستمرة داخليا وخارجيا والتي اندلعت في العام 2015 أثرت بصورة غير مسبوقه على البنية التحتية للمدارس والمتعلمين والمعلمين، وعرضت تعليم (4.5) مليون طفل للخطر بسبب عدم دفع رواتب ما يقترب من ثلاثة أرباع معلمي مدارس القطاع العمومي، الأمر الذي دفع بالعديد من المعلمين إلى السعي نحو الحصول على وظائف أخرى للإبقاء على حياتهم، أو الاقتصار على التدريس لساعات أقل في الأسبوع، ناهيك عن تعطل أكثر من (2500) مدرسة لأسباب مختلفة، وتدمير ما يعادل (66%) بسبب استفحال العنف، فأغلقت (27%) منها، واستخدم (7%) منها لإيواء العائلات النازحة أو لأغراض حربية، مما أسفر عن تعطيل نظام التعليم اليمني بأكمله، وارتفاع عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس بنسبة (20%)؛ حيث كان عددهم (1.6) مليون طفل قبل

الحرب، وأصبح عددهم (2) مليون طفل في العام 2018م (UNICEF, 2018).

أيضا أكدت التقارير الأممية أن حرمان الأطفال من التعليم في اليمن كان نتيجة إضراب المعلمين المطالبين بدفع رواتبهم، وتدمير المدارس سواء جزئيا أو كليا بفعل القصف منذ بداية الحرب في مارس 2015م، وذكرت الأمم المتحدة أن عدد الطلبة الذين لم يحضروا المدارس في عام 2015م بلغ (2.9) مليون طالب، في حين أن (1.8) مليون طالب تسربوا من المدارس لأسباب اقتصادية واجتماعية مختلفة، مما يعني أن (78%) من الأطفال في سن الدراسة لن يتمكنوا من الالتحاق بالمدرسة في السنوات القادمة في بلد يحتل المرتبة الثانية للأمية العالمية وفقا لدراسة أجرتها اليونسكو في عام 2015م، أيضا أكدت التقارير أن المعلم نال حظه من انعكاسات هذه الحرب فبسبب الأوضاع الأمنية المتردية تغيب أكثر من (25) ألف معلم ومعلمة، كما أن عدم استقرار الحكومة وتراجع الاهتمام بالتعليم فاقم المشكلة (عبدالله، 2022).

وفي ذات الإطار كشفت بعض الدراسات المحلية التي تناولت تأثير الحرب والصراع في اليمن على العملية التعليمية عن وجود تأثير سلبي للحرب على طلبة المدارس، وعلى البعد التعليمي والعملية التعليمية(العريقي، 2021: الموشكي، 2019)، وعلى التحصيل الدراسي، وعلى سلوكيات الطلبة (العزيمي، 2018: الدعيس، 2019: الشويح 2021)، وعلى المعلمين والمنشآت (المجلس، 2020)، والاستقرار الدراسي (بافطوم، 2020)، وأوصت تلك الدراسات بتكثيف البحوث للكشف عن التأثيرات في مختلف جوانب العملية التعليمية، وتقديم الحلول والمعالجات للحد منها.

ولقد استشعرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) الخطر المحدق على التعليم في بلدان النزاعات . ومنها اليمن . فأدرجت تعليم ضحايا النزاعات العربية ضمن الأولوية العاجلة في وثيقة (البقاء من أجل الاستدامة).. رؤية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة العربية حتى عام 2030)، وتضمنت الدعوة إجراء دراسات ميدانية لرصد الأضرار والخسائر، وتشخيص المشكلات، وتقدير الاحتياجات في مناطق النزاعات بحسب ما تسمح الأوضاع الأمنية (مدبولي، 2018).

وبناء على ما سبق فقد جاء البحث الحالي للوقوف على تأثير الحرب في اليمن على المعلم، والمتعلم والإدارة التعليمية والمدرسية، والبنية التحتية في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز، بغرض الكشف عن تلك التأثيرات من مواقعها الخاصة بها (المدارس)، والمساهمة في تقديم بعض الحلول والمقترحات لمعالجتها والحد منها.

2. مشكلة البحث:

يعد قطاع التعليم في اليمن بشكل عام من القطاعات التي تأثرت خلال السنوات الأخيرة بسبب الحرب، وواجهت مشكلات وصعوبات وتحديات فاقمت معاناتها، وجعلت المدارس تعمل في إطار إمكانيات شحيحة، وأهداف بسيطة ربما لا تتعدى حدود الاستمرار في العملية التعليمية وعدم توقفها (غالبا، 2025)، ولعل المعاييش للوضع في مدينة تعز عن قرب يجد أن مدارس التعليم العام الحكومية في مدينة تعز تأتي على رأس المؤسسات التعليمية المتأثرة بالحرب، فقد طالت تأثيراتها المعلم، والمتعلم، والإدارة التعليمية والمدرسية، والبنية التحتية وغيرها، ومازالت تلك المدارس تعاني من تلك التأثيرات إلى اليوم، ونظراً لأهمية موضوع

البحث في الوقت الراهن، واستجابة لدعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) في القيام بالدراسات الميدانية، ولأن ما توفر من دراسات كان مقتصرًا - في الغالب - على تناول بعض الجوانب دون الأخرى، فقد ارتأت الباحثات إجراء هذا البحث للإسهام في معالجة المشكلة، وتغطية بعض جوانب النقص والقصور والفجوات الموجودة في الدراسات السابقة ذات العلاقة، ويمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما درجة تأثير الحرب في اليمن على العملية التعليمية في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز؟ ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

- ما درجة تأثير الحرب في اليمن على (المعلم، المتعلم، الإدارة التعليمية والمدرسية، والبنية التحتية المدرسية) في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين إجابات أفراد عينة البحث نحو تأثير الحرب على العملية التعليمية في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز تُعزى لمتغير موقع المبنى المدرسي (وسط المدينة، منطقة تماس)؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين إجابات أفراد عينة البحث نحو تأثير الحرب على العملية التعليمية في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز تُعزى لمتغير وضع المبنى المدرسي (مبنى أساسي، مبنى مؤقت)؟

3. أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على:

- درجة تأثير الحرب في اليمن على (المعلم، المتعلم، الإدارة التعليمية والمدرسية، والبنية التحتية المدرسية) في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز.

- ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ بين إجابات أفراد عينة البحث نحو تأثير الحرب على العملية التعليمية في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز تُعزى لمتغير موقع المبنى المدرسي (وسط المدينة، منطقة تماس).

- ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ بين إجابات أفراد عينة البحث نحو تأثير الحرب على العملية التعليمية في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز تُعزى لمتغير وضع المبنى المدرسي (مبنى أساسي، مبنى مؤقت).

4. أهمية البحث:

يكتسب البحث الحالي أهميته من:

- أهمية موضوعه (تأثير الحرب في اليمن على العملية التعليمية في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز)، والذي يتزامن مع استمرار الحرب والصراعات المسلحة التي عصفت بالتعليم في اليمن بشكل عام، وفي مدينة تعز على وجه الخصوص، والتي تتطلب تكثيف جهود الباحثين للإسهام في تحسين الواقع.

- مساعدة راسمي السياسات التعليمية في وضع سياسات تعليمية تتناسب مع الوضع الراهن، وصياغة خطط واستراتيجيات تساعد على استمرار التعليم والحد من السلبات والمعوقات في حالات الحروب.

- تعريف المسؤولين بالجوانب الأشد تأثيراً، والتي تحتاج إلى معالجات عاجلة للحد منها، ومنع تفاقمها.

- الإسهام في تقديم بعض المقترحات والحلول الواقعية للتغلب على تأثير الحرب على العملية التعليمية في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز.

- الخروج بتوصيات ومقترحات إجرائية قد تساعد الإدارات العليا في الدولة في وضع الحلول للآثار التعليمية السلبية المترتبة عن الحرب والصراع المسلح في البلاد.

- يمثل البحث الحالي إسهاماً مهماً في إدارة التعليم في حالات الحروب والصراعات المسلحة، وهو المجال الذي لا يزال يفتقر إلى دراسات مكثفة ومتعمقة.

- يعد البحث الحالي رفداً علمياً مهماً للمكتبة العلمية، وقد يفتح المجال لباحثين آخرين لتناوله من جوانب أخرى تساعد على معالجة الوضع وتحسينه بشكل أوسع.

5. حدود البحث:

يقتصر البحث الحالي على الحدود الآتية:

1.5 **الحدود العلمية (الموضوعية):** تمثل الحد الموضوعي

للدراسة في تأثير الحرب في اليمن على العملية التعليمية بمدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز.

2.5 **الحدود المكانية:** تمثل الحد المكاني للدراسة في

مدارس التعليم العام الحكومية في مدينة تعز بمديريات القاهرة، المظفر، وصالة.

3.5 **الحدود الزمانية:** أجري البحث في العام الدراسي

2020-2021م.

4.5 **الحدود البشرية:** اقتصر البحث على عينة من

المديرين، والمعلمين، والمعلمات في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز.

6. مصطلحات البحث:

العملية التعليمية: تعرف بأنها: "تلك الإجراءات والنشاطات

التي تحدث داخل الفصل الدراسي، والتي تهدف إلى إكساب المتعلمين معرفة نظرية أو مهارية أو عملية، أو اتجاهات إيجابية

فهي نظام معرفي يتكون من مدخلات وعمليات ومخرجات" (هادي، 2014: 1).

وتعرف العملية التعليمية إجرائياً بأنها: كل ما يحدث داخل مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز من نشاطات وسلوكيات يقوم بها الكادر التدريسي والإداري: بهدف تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية.

الحرب: تعرف بأنها: "عملية صراع بين طرفين أو أكثر، بحيث يكون هدف أحد الأطراف تدمير الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى" (البزاز، 2005: 89).

وتعرف الحرب إجرائياً بأنها: القتال المسلح بين طرفي الصراع في اليمن، وحلفاء كل طرف، والتي تهدف إلى تحقيق مكاسب وأغراض سياسية، واجتماعية، واقتصادية، ودينية...

وتعرف آثار الحرب إجرائياً: بأنها الآثار الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، والتعليمية، التي خلفتها الحرب وألقت بتبعاتها على مختلف جوانب العملية التعليمية (المعلم- المتعلم- الإدارة التعليمية والمدرسية - البنية التحتية المدرسية).

مدارس التعليم العام الحكومية: هي "مؤسسات تربوية تعليمية تدار وتمول من قبل حكومة الجمهورية اليمنية وتخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم، وتشمل مدارس التعليم الأساسي والثانوي، ومدة الدراسة فيها اثني عشر عاماً، تسع سنوات للتعليم الأساسي، وثلاث سنوات للتعليم الثانوي حسب السلم التعليمي للجمهورية اليمنية" وزارة التربية والتعليم، 1997، 19).

وتعرف في هذا البحث بأنها: مدارس حكومية تابعة لوزارة التربية والتعليم تقع في نطاق مدينة تعز وضمن مديرياتها الثلاث (القاهرة، صالة، المظفر)، يدرس فيها الطالب مرحلتين دراسيتين هما المرحلة الأساسية ومدتها (9) سنوات، والمرحلة الثانوية ومدتها (3) سنوات.

7. الخلفية النظرية للبحث والدراسات السابقة:

1.7 . مفهوم الحرب:

ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف، ولذا جاءت في أغلب التعريفات على أنها نزاع بين دولتين أو أكثر تستخدم فيه القوات المسلحة من أجل الإخضاع، أو فرض شروط المنتصر (Bull Hedley,1977).

وتعرف أيضا بأنها: عملية صراع بين طرفين أو أكثر، بحيث يكون هدف أحد الأطراف تدمير الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى (البزاز، 2005، 89).

ويرى (أبو السعود، 2017) كما في(الشويح،2021) أن الحرب عبارة عن صراع بين مجموعة من الأطراف الغرض منه إنهاء الأطراف الأخرى بهدف الاستيلاء على ثرواتهم، وأنها تؤدي - بحسب رأي ماركو بالدان - إلى سلب الناس كرامتهم، وتؤثر على مقومات كسب عيشهم، وتقوض الخدمات التي يعتمدون عليها، ناهيك عن سلب حياتهم وحياة أحبائهم.

وهناك عدة أنواع للحرب منها الحرب العسكرية أي بالقتال، والحرب الفكرية أي بالفكر والسياسيات، والحرب بالفتنة أي بزرع الفتنة بين أفراد الشعب الواحد أو القبيلة الواحدة وذلك لتفريقهم وضعفهم، وإمكانية القضاء عليهم في أي وقت، كما أن هناك العديد من الدوافع للحروب، فمنها ما تكون بهدف الثروة، ومنها ما تكون بهدف السلطة، بالإضافة إلى أن بعض الحروب يكون هدفها تحقيق الأمن والسلام (البزاز، 2005).

وبناء على ما سبق يمكن القول إن احتدام الصراع بين طرفين أو أكثر ينتج عنه ما يسمى بالحرب التي تلقي بتبعاتها وتنقض على كل مقومات الحياة، مخلفة إرثا ثقيلًا تدفع ثمنه الأجيال لسنوات طويلة.

2.7 . تأثير الحرب على التعليم:

كشفت تقرير دولي حديث حول التعليم، أن أكثر من (5000) طالب ومعلم وأكاديمي تعرضوا للإصابات، والقتل، والأذى في هجمات

على التعليم في سياق النزاعات المسلحة وانعدام الأمان ببعض مناطق الشرق الأوسط، على مدار السنوات الخمس الماضية، وعلى المستوى العالمي، كما أكد التقرير إن اليمن تعرض لأكثر من ألفي هجوم على التعليم وعلى المدارس خلال السنوات الأخيرة، ليصبح البلد الأكثر تضرراً من الهجمات، سواء على مستوى المنطقة أو العالم <https://n9.cl/9s3le>.

وتؤدي النزاعات إلى الانخفاض في معدلات الالتحاق بالمدارس، وارتفاع نسب التسرب منها، كما تنخفض معدلات الالتحاق بالمدارس والتحصيل العلمي في المناطق التي تشهد نزاعات أكثر منها في المناطق الأخرى، وتوجد علاقة طردية بين النزاعات والحروب من جهة، والجهل والأمية من جهة أخرى، كما تسهم النزاعات في توسيع فجوة المعرفة، وتضر بالبعد التعليمي للتنمية البشرية، وتؤدي إلى ظهور جيل منخفض المعرفة، وتتسبب في تدهور الخدمات التعليمية والمعيشية، كما تحول النزاعات والحروب دون تحقيق كفاءة وجودة التعليم (ألماظ، 2020).

3.7. أبعاد تصدع العملية التعليمية في الدول العربية التي تعاني من الحروب والصراعات(ألماظ، 2020):

- التسرب من التعليم: منعت الحرب في منطقة الشرق الأوسط ما لا يقل عن (13.4) مليون طفل من تلقي التعليم في المدارس في سوريا، والعراق، واليمن، وجنوب السودان، وليبيا، وعليه يمكن القول أن الحرب تسهم في تسرب أعداد كبيرة من المتعلمين، وعدم التحاقهم بالمدارس، نتيجة انعدام الأمان، وزيادة الفقر، وتدني المستوى المعيشي الذي يؤدي إلى اضطرار المتعلمين للخروج بحثاً عن فرصة عمل لمساعدة الأسرة في تأمين المعيشة.
- تدمير المنشآت التعليمية: حيث يتم استهداف المدارس وغيرها من المرافق كالفصول والمكاتب الإدارية والمعامل وغيرها كلياً أو جزئياً، من قبل الأطراف المتنازعة وخاصة في

سوريا وليبيا واليمن، كما تستخدم المدارس كمستودعات للأسلحة ولاحتجاز عناصر القوى المعارضة لها، وتحولت البنى التحتية التعليمية إلى مقرات للتجنيد والتدريب للأفراد المقاتلين، وخصص البعض الآخر منها كمراكز إيواء للنازحين، ومراكز اعتقال ومقرات أمنية، مما يؤدي إلى الضغط على المنشآت التعليمية المتبقية.

- استهداف المعلمين وتصعد الكيانات الأسرية: يواجه المعلمون في بؤر الحرب والنزاع تهديدات مباشرة لحياتهم، مما يدفعهم للنزوح إلى أماكن أكثر أماناً تضمن لهم الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، ويعاني المعلمون في اليمن لاسيما في المناطق الشمالية من ظروف سيئة نتيجة عدم الحصول على الرواتب، وغياب فرص العمل، وتدهور الحافز المعنوي للمعلمين مما يؤثر على استقرار الأسر.

- تجنيد الأطفال في العمليات العسكرية: حيث يتم استقطاب الأطفال المتسربين من التعليم وتدريبهم على استخدام الأسلحة وتنفيذ العمليات الانتحارية، وعادة ما يكون المقابل المادي هو الدافع الأكبر في استقطاب الأطفال.

- استخدام المدارس كأماكن للمعيشة والإيواء: فالكثير من المدارس في بلدان النزاع لم يعد بالإمكان استخدامها، بسبب تدميرها أو تحويلها إلى أماكن إيواء للنازحين، أو استخدامها لأغراض عسكرية، مما يترتب عليه اكتظاظ في المدارس العاملة.

- استنزاف الموارد اللازمة للتعليم وانخفاض معدلات الاستيعاب في دول النزاع: حيث تتعرض مختلف الدول العربية لضغوط متصاعدة على الموارد المالية المخصصة للتعليم في ظل تدفقات اللاجئين من بؤر النزاعات إلى دول

الجوار، الأمر الذي يؤدي إلى تدرج مستوى التعليم في الدول المضيفة.

- تدبير موارد مالية للجماعات المسلحة للبقاء في الجبهات القتالية: حيث يتم بيع الكتب المدرسية في السوق السوداء، ويمنع الأطفال من الحصول عليها كما هو الحال في اليمن، مما يخلق أعباء إضافية على الأسر.

- المشكلات النفسية: حيث يتعرض الطلبة لصدمات نفسية ناجمة عن القلق والصراع، وفقد الأحبة والتشرد والنزوح، إضافة إلى وجود إعاقات دائمة لدى فئات كبيرة.

وأمام تلك التحديات التي تواجه التعليم في بلدان الحروب لابد من القيام ببعض الإجراءات التي تساعد على مواجهتها مثل: توسيع خدمات التعليم الرسمي، والتعليم غير الرسمي لتشمل ملايين الأطفال الذين حرموا من التعليم وخفض عدد الأطفال المتغييبين عن المدارس، وتوفير المزيد من الدعم لأنظمة التعليم الرسمية في دول النزاع، والمطالبة بوقف الهجمات على المدارس والمؤسسات التعليمية، وإعطاء الأولوية لتمويل التعليم في دول النزاع والدول المتأثرة به، حيث أن مستوى الإنفاق على التعليم في دول النزاع في العام(2013) لم يتجاوز(2%) وهو مستوى متدن جدا (اليونيسيف، 2015).

واتصالا بذلك يمكن القول إن التقاعس عن معالجة تلك التحديات يفاقم المشكلات، ويزيد الأمر سوءا وتعقيدا، ويبطئ عملية التعافي من الحروب وتبعاتها، وما من سبيل للتخلص منها إلا بجعل التعليم على رأس الأولويات، وتحديده تماما عن أي صراعات، والتوقف عن استنزاف الموارد المخصصة له، وتحويل مسار الاهتمام نحو الجانب التعليمي بدرجة أساسية بدلا من الجانب العسكري.

4.7 . تأثير الحرب على التعليم في اليمن:

شهدت اليمن في السنوات الأخيرة حروباً وصراعات مسلحة تعددت وتشعبت أهدافها، مما أثر على مؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسات التعليمية التي كان لها النصيب الأكبر من التأثيرات، فقد ظهرت فيها مشكلات عديدة مثل: ضعف توفير الخدمات التعليمية اللازمة لاستمرار العملية التعليمية، وتدني مستوى التحصيل العلمي للمتعلمين، ونقص الكادر التعليمي، وتأخر رواتب المعلمين، وتضرر بعض المدارس، وارتفاع معدلات تسرب الأطفال من التعليم مع انخراطهم في الصراع الداخلي، ونزوح المعلمين والطلبة، ونقص احتياجات المدارس من كتب دراسية ومستلزمات وأجهزة وغيرها. كما تسببت الحرب في اليمن في توقف الطلبة عن الدراسة لفترات متفاوتة، وذلك جراء تعرض مدارسهم لأضرار مباشرة أو وقوعها في مناطق اشتباكات مستمرة أو متقطعة، أو استخدام مدارسهم كثكنات عسكرية ومراكز إيواء وغير ذلك، أو توقف المعلمين عن نشاطهم التدريسي احتجاجاً على قطع المرتبات في بعض المناطق (مجلس، 2020).

ونتيجة الصراع في اليمن أغلقت آلاف المدارس، وبلغ عدد الأطفال الذين حرموا من التعليم (1.8) مليون طفل يضافون إلى (1.6) مليون طفل لم يلتحقوا أصلاً بالتعليم من قبل نشوب الحرب (اليونسيف، 2015)، كما دمرت 3500 مدرسة (ألماظ، 2020)، ووفقاً لتقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (2015) وصلت نسبة تسرب الأطفال من المدارس في اليمن إلى 2.9 مليون طفل.

وقد أصدرت منظمة مواطنة (2020) تقريراً يتناول الهجمات التي طالت المدارس والمرافق التعليمية في اليمن خلال الفترة من مارس 2015م، وحتى ديسمبر 2019م، شمل التقرير (380) هجمة واعتداء ارتكبتها جميع أطراف الصراع، منها (153) واقعة قصف جوي، و (36) واقعة قصف بري، إضافة إلى (171) واقعة

احتلال واستخدام المدارس لأغراض عسكرية، و(20) واقعة لأنماط أخرى من الانتهاكات التي أثرت على المدارس كزراعة الألغام بالقرب من المدارس، والقيام بأعمال النهب (مواطنة لحقوق الإنسان، 2021).

ولعل المعاييش للوضع عن كذب يجد أن جميع مناطق اليمن بلا استثناء قد نالت حظها من الضرر الذي أحدثته الحرب على التعليم، مع اختلاف حجم الضرر من منطقة إلى أخرى، ومن مدينة إلى أخرى، وكان تضرر المحافظات التي دخلت في الحرب والصراع بشكل مباشر أكبر من المحافظات الأخرى التي جُنبت الصراع – إلى حد ما – والتي كان تأثير الحرب فيها ناتجا عن تضرر العملية التعليمية برمتها في البلد، وليس لدخولها المباشر في الصراع.

5.7 . تأثير الحرب في اليمن على عناصر العملية التعليمية:

أثرت الحرب في اليمن بشكل كبير على جميع عناصر العملية التعليمية من تلك العناصر:

1.5.7- المعلم: لم يكن المعلم بمنأى عن التأثيرات الناجمة عن الحرب، فقد أثرت الحرب على الكادر التعليمي (المعلمين) من حيث تعرضهم لضغوطات عديدة منها عدم القدرة على استلام رواتبهم، وقلة احترامهم وتقديرهم من قبل بعض الأفراد، والتعدي عليهم بالسب والشتم، واحيائاً التهديد من قبل أولياء الأمور. كما أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وانعدام الأمن والنزوح أفقدت المعلم القدرة على العطاء، ولم تمكنه من الأداء بصورة كفؤة، مما أثر سلباً على العملية التعليمية (حسن، 2018).

2.5.7- المتعلم: أثرت الحرب على المتعلمين وأدت إلى تسربهم من التعليم نتيجة للظروف الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي يمرون بها، والتي أعاققتهم عن إكمال تعليمهم، كضعف القدرة المالية على توفير متطلبات المدرسة، كما خلفت الحرب آثارا نفسية لدى المتعلمين بسبب ما يشاهدونه في محيطهم من أعمال

القتل والاختطاف والانهيار والدمار، بالإضافة إلى تعرض الطلبة أنفسهم لمخاطر فعلية من هذا النوع أثناء طريقهم إلى المدرسة (مغلس، 2020)، كما تسببت الحرب في ضعف تحصيل الطلبة وضعف الرغبة في مواصلة تعليمهم وأثرت على دافعيتهم نحو التعلم بشكل سلبي (العريقي، 2021).

3.5.7- الإدارة التعليمية والمدرسية: كان للإدارة التعليمية والمدرسية نصيب أيضا فقد أثرت الحرب على كفاءة الإدارة التعليمية من حيث سوء توزيع الكادر التعليمي، وذلك بسبب نزوح المعلمين إلى مناطق يعتقدون أنها أكثر أمنا من مناطقهم، أو مزاولة عملهم في المناطق القريبة منهم؛ مما أدى إلى وجود تكدر في مدارس، ونقص في مدارس أخرى، كما تسببت الحرب في ضعف كفاءة الإدارة المدرسية، وبرز دور الجماعات المسلحة في التدخلات في القرارات الإدارية (حسن، 2018).

4.5.7- البنية التحتية المدرسية: أثرت الحرب على البنية التحتية المدرسية المتمثلة في المباني والأدوات والأجهزة المستخدمة في تنفيذ العملية التعليمية (الكتاب المدرسي، أثاث المدرسة من فصول دراسية، ومرافق صحية، ومعامل، وكراسي، وسبورات، ووسائل تعليمية)، كما أدت إلى عجز ميزانية المدرسة عن سد احتياجات المدرسة الضرورية، واعتمادها على الطالب في توفيرها مثل الأقلام ومواد التنظيف وغيرها، بالإضافة إلى تضرر مباني المدارس بشكل كلي أو جزئي، مع العجز عن إعادة إعمارها بسبب عدم توفر السيولة المالية الكافية، ناهيك عن تحول بعض المدارس إلى ثكنات عسكرية مغلقة، الأمر الذي أدى إلى ازدحام المدارس المفتوحة بالطلبة وأثر سلبي على المعلم والمتعلم، وأدى إلى نقص الخدمات... الخ (حسن، 2018)، كما كان للنزوح الأثر الأكبر في ازدحام الفصول الدراسية بالطلبة (العريقي، 2021).

ونستنتج مما سبق أن جميع عناصر العملية التعليمية بدون استثناء قد طالتها يد الحرب وتركت آثارها السلبية عليها بشكل أو

بآخر، وقد متفاوت تلك التأثيرات من عنصر إلى آخر، لكنها في النهاية تفضي إلى إخلال كبير بالعملية التعليمية، وتحول دون تحقيق أهداف التعليم، وتؤدي إلى التجهيل، وتكوين جيل أمي بشكل حقيقي بسبب عدم التحاق أغلب الأطفال بالمدارس، وبشكل مجازي بسبب عدم تلقي التعليم بالشكل الذي يجب أن يكون.

6.7. تأثير الحرب على مدارس التعليم العام الحكومية في مدينة تعز:

نالت محافظة تعز النصيب الأكبر والأسوأ من الحرب من بين المحافظات اليمنية إذ بلغ عدد المدارس المدمرة كلياً (23) مدرسة، وعدد المدارس المدمرة جزئياً (223) مدرسة، فضلاً عن تحول (22) مدرسة إلى دور ومراكز لإيواء النازحين أو إلى ثكنات عسكرية (شداد، 2021: 3)، كما تمركزت أطراف الصراع خلال الخمس السنوات الماضية في مدارس تعز، واستخدمتها لأغراض عسكرية مختلفة، وألحقت بها أضراراً بليغة جراء تعرضها لأعمال تخريب من قبل العناصر المتواجدة فيها <https://n9.cl/wr5cpl>، وتسببت الحرب في ذروتها من حرمان (250,000) من طلبة التعليم الأساسي والثانوي في مدينة تعز من التعليم، وتعاني المدارس من نقص حاد في الكتاب المدرسي، وغياب عملية الضبط الإداري، وتقليص ساعات اليوم المدرسي <https://n9.cl/211rw>.

وكان مركز الدراسات والتعليم التربوي قد أصدر تقريراً أشار فيه إلى أن الصراع المسلح في تعز قد تسبب بإغلاق (468) مدرسة، (70%) منها في المدينة، و(30%) في ريف المحافظة، وأن هناك (4) مديريات توقف التعليم فيها بشكل كلي منذ بداية العام (2015م) وهي صالة، والمسراخ، وذوباب، والوازعية، كما أن هناك (4) مديريات يوصف وضع التعليم فيها بالحرث وهي القاهرة، والمظفر، والمخا، وحيفان، وكشف التقرير أن أقل من (2000) معلم ومعلمة في مدينة تعز من إجمالي (8.872) معلماً ومعلمة هم من قاموا بأداء عملهم التدريسي، ولتغطية العجز والنقص في المباني

سعت عدد من المدارس وعبر المبادرات والمنظمات الخيرية إلى استئجار شقق أو الاستعانة بالمساجد لممارسة التدريس فيها، كما استعانت ببعض المتطوعين للقيام بالتدريس لتغطية النقص الكبير في الكادر التعليمي نتيجة عمليات النزوح والالتحاق بجبهات القتال <https://almawqeaapost.net/reports/21525>.

وبما أن تعز من أكثر المحافظات تضررا من الحرب والحصار مقارنة بغيرها، فقد نتج عن ذلك مشكلات تعليمية كبيرة، وتردى الوضع التعليمي فيها بشكل لافت، وظهر جليا على مستوى مدارس التعليم العام الحكومية بشكل خاص، فلم ينج أي عنصر من عناصر العملية التعليمية من الأثر السلبي الذي خلفته الحرب؛ فما بين مدارس مدمرة أو متهالكة يوجد المعلم والطالب والإداري الذي نال حظه من التأثير، ويمثل ذلك تحديا كبيرا يحتاج إلى معالجة سريعة على المستوى القريب والبعيد، فلا يمكن تسيير العملية التعليمية، وتحقيق أهداف التعليم، وضبط الواقع واستقراره في ظل وضع مكتظ بالمشكلات والعقبات والتحديات، ومن هنا يأتي دور البحث العلمي للمساهمة والمساعدة على تخطي تلك الآثار والمشكلات، ومعالجة تبعات الحرب، والكشف عن الواقع، وتقديم الحلول والمقترحات والتوصيات.

8. الدراسات السابقة:

بحثت دراسة (Lai and Thyne (2007 في الآثار السلبية للحروب الأهلية على النفقات التعليمية والالتحاق بالمدارس، وأكدت على أن الحروب الأهلية تدمر نظام التعليم في الدولة من خلال فقدان البنية التحتية والموظفين، كما تؤدي إلى سحب الأموال لزيادة النفقات العسكرية لخوض الحرب الأهلية.

أجرى إسماعيل(2008) دراسة كان من أهدافها معرفة التأثيرات التي تركتها حرب تموز على التلاميذ اللبنانيين وخاصة في مدارس المبرات الخيرية، ومعرفة تأثير الحروب على القطاع التربوي، بالإضافة إلى معرفة واقع التحصيل المدرسي ما بعد حرب تموز. اعتمدت الدراسة المنهج التجريبي، واقتصرت على عينة من طلاب صفوف المرحلة الابتدائية الرابع والخامس في المدارس جمعية المبرات الخيرية التي تضررت أثناء الحرب، فاختيرت مدرستان دمرتا بشكل جزئي في بيروت واثنان دمرتا بشكل كامل في الجنوب، أجريت المقابلات مع مئة شخص من الكادر التعليمي(المعلمين - الإدارات - قسم الإرشاد والتوجيه)، وتم توزيع استمارات عليهم لجمع المعلومات حول تأثير الحرب على الطلبة لديهم، وقد بينت النتائج أن الحرب أثرت سلباً بنسبة كبيرة على التحصيل المدرسي للطلاب، وعلى مستوياتهم الأكاديمية وعلى سلوكهم، فبرزت نسبة تأخر واضحة وكبيرة لدى الطلبة والطاقم الإداري في كل مؤسسة من المؤسسات المدمرة بشكل كلي وجزئي. وظهر تفاوت في التأثير السلبي على الطلبة حسب مستوى تعرضهم لظروف الحرب.

كما قام عثمان (2011) بدراسة تناولت أثر الحروب والنزاعات التي ضلت تشهدها القارة الإفريقية على العملية التعليمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة واستعرضت بعض البيانات الخاصة بمسار التعليم في القارة الإفريقية، وأجرت الدراسة بعض المقارنات بين مناطق النزاعات والمناطق الهادئة في القارة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة بين الحروب والنزاعات من جهة، والجهل والأمية المنتشرة في القارة الإفريقية من جهة أخرى.

وكشفت دراسة صالح (2016) عن الآثار والظواهر السلبية الناتجة عن الحرب التي دارت لمدة تجاوزت العشر السنوات في جنوب دار فور، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأداتي المقابلة والاستبانة التي طبقت على عينة مكونة من (162) تلميذا من تلاميذ المرحلة الأساس بالصف السابع والثامن بمعسكر دريج و(38) من الإداريين والموجهين و (100) من المعلمين بمدارس الأساس بالمدينة والمعسكر و(100) من السياسيين بالمحلية، كما تم اختيار (26) من ذوي الخبرة وهم (6) من إدارة التعليم و(5) تلاميذ بالمعسكر و(5) أشخاص من الأعمال الحرة و(3) سياسيين و(3) معلمات و(2) الضباط الإداريين و(2) من الإدارة الأهلية بالولاية، وتوصلت الدراسة إلى أن أقوى الآثار السلبية للنزاع وقعت على العملية التربوية التعليمية مما نتج عنه ضعف المستوى التعليمي لدى تلاميذ مرحلة الأساس.

وأجرى Duarte, Cano (2016) دراسة هدفت إلى التعرف على آثار النزاعات المسلحة على الطلبة والمعلمين وأولياء أمور الطلبة، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي، وقام بالتحليل النوعي لـ 60 تقريراً بحثياً لأبحاث تجريبية، كما استخدم الاستبانة أداة للدراسة، وأظهرت النتائج العواقب الوخيمة الناجمة عن النزاعات والتي انتهكت أبسط حقوق المتعلم، ولا سيما الحق في التعليم السليم أثناء الطفولة.

وهدفت دراسة رحيمة (2017) إلى بيان علاقة النزاعات ومدى تأثيرتها على جودة التعليم في العراق، واعتمدت الدراسة على منهجية الاستقرار النظري لمفهوم ودلالات جودة التعليم ومؤشرات بالاستناد إلى الأدبيات الوطنية والدولية، وشمل البحث كل الأفراد دون سن الثامنة عشر من فئتي (التعليم الابتدائي والثانوي)،

وتوصلت الدراسة إلى أن جوانب انعكاسات النزاعات المسلحة على جودة التعليم ذات علاقة وثيقة ومباشرة بتأثيرها على التعليم. أما دراسة العزيزي (2018) فقد هدفت إلى التعرف على أثر الحروب والصراعات المسلحة على التحصيل الدراسي لطلبة المرحلة الأساسية من وجهة نظر المعلمين في المدارس المتضررة بأمانة العاصمة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وصممت استبانة لجمع البيانات تم توزيعها على (135) معلماً ومعلمة في المدارس الأساسية المتضررة في أمانة العاصمة، حيث تم اختيار أربع مدارس مختلطة بطريقة عشوائية من أربع مديريات في أمانة العاصمة الأكثر تضرراً (مديرية آزال، مديرية السبعين، مديرية الوحدة، مديرية شعوب)، وأظهرت النتائج أن الصراع والحرب له أثر كبير على التحصيل الدراسي للتلاميذ في مدارس التعليم الأساسي في أمانة العاصمة صنعاء، كما أن لهما أثر كبير على سلوكيات التلاميذ في مدارس التعليم الأساسي في العاصمة صنعاء.

وأجرى حسن (2018) دراسة هدفت إلى الكشف عن التحديات التي واجهت العملية التعليمية في مدارس مدينة الموصل عام (2017م) من وجهة نظر كوادرها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي القائم على المسح الميداني، وأداة الاستبانة، وتكونت العينة من (298) مبحوثاً من الكوادر التعليمية في مدينة الموصل، وأظهرت النتائج أن تلك التحديات كانت وليدة الظروف الحاصلة (عدم الاستقرار الأمني تلك الفترة)، وكان لها تأثيراً سلبياً على العملية التعليمية.

وهدفت دراسة (Omoeva, et al (2018) إلى تحديد آثار النزاع المسلح على التحصيل التعليمي، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج

الوصفي للمقارنة ما بين نتائج وتقارير قبل النزاع وبعد النزاع. وأظهرت النتائج أن النزاعات المسلحة كان لها تأثيراً سلبياً على نتائج التحصيل.

وأجرى الدعيس (2019) دراسة للتعرف على المشكلات السلوكية الناتجة عن الحرب لدى تلاميذ المرحلة الأساسية في اليمن، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الاستبانة التي طبقت على عينة مكونة من (255) معلماً من معلمي المرحلة الأساسية في بعض مدارس أمانة العاصمة صنعاء، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مشاكل وآثار سلوكية متنوعة أثرت على طلاب مدارس التعليم الأساسي في أمانة العاصمة فظهرت لديهم مشكلات سلوكية تمثلت في السلوك العدواني، والكذب، والخوف، والسرقة.

وهدفت دراسة الموشكي (2019) إلى مناقشة تأثيرات النزاعات المسلحة الآتية والمستقبلية على البعد التعليمي للتنمية البشرية في اليمن، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على التقارير والمؤشرات من العام 2014 وحتى العام 2017م وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن النزاعات المسلحة ذات تأثير مباشر ومستقبلي وتضر بالبعد التعليمي للتنمية البشرية.

وأجرى المغلس (2020) دراسة هدفت إلى التعرف على تأثير النزاع المسلح على التعليم في اليمن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (400) تلميذ من (137) مدرسة في (8) محافظات، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت المقابلة الفردية المقننة والمشملة على أسئلة مغلقة وبعض الأسئلة

المفتوحة. وأظهرت النتائج أن الحرب في اليمن أثرت تأثيراً سلبياً على التلاميذ والمعلمين والمنشآت.

كما أجرى بافطوم (2020) دراسة هدفت إلى التعرف على آثار الحرب والصراع اليمني على الاستقرار الدراسي والسلوكي للأطفال النازحين إلى محافظة المهرة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة التي بلغت (152) معلماً وإدارياً في مدارس التعليم الأساسي بمحافظة المهرة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن درجة تأثير الحرب في اليمن على الاستقرار الدراسي والسلوكي للأطفال النازحين إلى محافظة المهرة كانت متوسطة.

كما أجرت العريقي (2021) دراسة كان من أهدافها التعرف على الآثار السلبية للحرب في اليمن على طلبة المدارس بمدينة تعز من وجهة نظر المعلمين والمعلمات. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وأداة الاستبانة التي طبقت على عينة من (276) معلماً ومعلمة و(24) مديراً تم اختيارهم من (24) مدرسة حكومية وأهلية، وأظهرت النتائج أن الحرب في اليمن أثرت تأثيراً سلبياً على طلبة المدارس، وكان لها تأثيراً على العملية التعليمية بشكل عام.

وهدفت دراسة الشويح (2021) إلى معرفة أثر الحرب النفسية والسلوكية على الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي في اليمن "منطقة بني الحارث في أمانة العاصمة نموذجاً"، واستخدمت المنهج الوصفي، والاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة الدراسة والتي بلغت (444) طالباً وطالبة. وقد أظهرت النتائج أن مقدار الآثار النفسية والسلوكية للحرب كانت مرتفعة.

التعليق على الدراسات السابقة:

- اتفقت جميع الدراسات السابقة في الموضوع العام للبحث (تأثير الحروب والنزاعات على العملية التعليمية)، وفي التأكيد على أهمية الموضوع، وتفاوتت في الجوانب التي تناولتها، واتفقت غالبيتها في استخدام المنهج الوصفي، ماعدا دراسة (الموشكي، 2019) التي استخدمت المنهج التاريخي، ودراسة (إسماعيل، 2008) التي استخدمت المنهج التجريبي. وقد اتفق البحث الحالي مع جميع الدراسات السابقة في الموضوع العام للبحث، واتفق مع غالبيتها في استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

- اختلف البحث الحالي مع الدراسات السابقة في تعدد أبعاده، فجميع الدراسات لاسيما المحلية منها قد ركزت على بعض الجوانب فقط، في حين أن البحث الحالي تناول العديد من الجوانب، ويعد ذلك فجوة علمية تميز بها البحث الحالي، ومنحته شمولاً أكبر. - استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في الوقوف على أبرز ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، واتخاذها منطلقات للبحث الحالي، كما استفادت منها في اختيار المنهجية المناسبة، وعند كتابة الإطار النظري، وأثناء عرض النتائج ومقارنتها بنتائج تلك الدراسات.

9. منهجية البحث وإجراءاته

1.9. منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي بغرض معرفة تأثيرات الحرب على العملية التعليمية لدى عينة البحث، وذلك لمناسبة هذا الأسلوب لأهداف البحث وأسئلته.

2.9. مجتمع البحث وعينته: تكون مجتمع البحث من جميع المديرين والمعلمين والمعلمات في مدينة تعز بالمديريات الثلاث (القاهرة، المظفر، وصالة) للعام الدراسي 2020-2021م، وأجري البحث على عينة مكونة من (186) مديراً ومعلمًا ومعلمة من

المديريات الثلاث، تم اختيارهم بطريقة عشوائية على اعتبار أنهم الأكثر معرفة بتأثير الحرب على العملية التعليمية في مدارسهم. والجدول (1) يوضح توزيع عينة البحث حسب موقع المدرسة ووضع المبنى المدرسي:

جدول(1) توزيع عينة البحث وفقا لمتغيري (موقع المدرسة، ووضع المبنى المدرسي)

المتغير	مستوياته	أفراد العينة	سبة المئوية
موقع المدرسة	سط المدينة	113	60.8%
	قعة تماس خطيرة	73	39.2%
مبنى المدرسي	مبنى الأساسي	143	76.9%
	مبنى مؤقت	43	23.1%

3.9. أداة البحث: من أجل إعداد أداة البحث، تم اتباع مجموعة من

الخطوات والإجراءات يمكن عرضها على النحو الآتي:

1.3.9. توجيه سؤال استطلاعي لثلاثين من المعلمين والمعلمات

والمديرين في المدارس ينص على: ما تأثير الحرب على العملية

التعليمية في المدارس الحكومية؟

2.3.9. الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بتأثير

الحرب على العملية التعليمية، وأدوات قياسها.

3.3.9. تحديد أبعاد الاستبانة وتمثلت في (تأثير الحرب على المعلمين، تأثير الحرب على المتعلمين، تأثير الحرب على الإدارة التعليمية والمدرسية، تأثير الحرب على البنية التحتية المدرسية) ثم صياغة فقرات كل بُعد، وقد تكونت الأداة في صورتها الأولية من(38) فقرة.

4.3.9. صدق الأداة: تم عرض الاستبانة على عدد (6) من الخبراء والمتخصصين في العلوم التربوية والنفسية، لإبداء آراءهم حول (دقة وسلامة الصياغة اللغوية والعلمية، انتماء مضمون الفقرة للبعد المدرجة تحته، تعديل أو حذف أو إضافة ما يرونه مناسباً).

5.3.9. وبعد الاطلاع على آراء المحكمين تم إجراء التعديلات وحذف بعض الفقرات، وأصبحت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من(34) فقرة موزعة على أربعة أبعاد، بمعدل (8) فقرات للبعدين الأول والثاني و(9) فقرات للبعدين الثالث والرابع.

6.3.9. تم تحديد طريقة الاستجابة على الاستبانة وتمثلت في الآتي: أن يحدد المستجيب درجة التأثير على ما جاء في الفقرة، وذلك من خلال مقياس رباعي التدرج (منعدمة - صغيرة - متوسطة - كبيرة)، بحيث تعطى الاستجابات الدرجات الآتية (1 - 2 - 3 - 4) على التوالي.

7.3.9. يتم الحكم على درجة التأثير من خلال اعتماد معيار للحكم سيتم توضيحه في الجدول (2).

جدول (2) فئات المتوسطات الحسابية للحكم على استجابات
أفراد العينة

درجة تأثير كبيرة	درجة تأثير	درجة تأثير صغيرة	درجة تأثير
4 - 7.3	3.25- 2.51	2.50 -1.76	1.75 -1.0

8.3.9. ثبات الأداة: تم حساب معامل الثبات عن طريق استخدام معادلة (ألفا كرونباخ)، وقد بلغ معامل الثبات للأداة ككل (0.89) وهذا يؤكد على تتمتع الأداة بدرجة عالية من الثبات، كما يؤكد على صلاحية الأداة وجاهزيتها للتطبيق.

9.3.9. بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة، والتحقق من صدقها وثباتها، تم تطبيقها على أفراد عينة البحث البالغ عددهم (186) مديرا ومعلما، وإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة للإجابات عن أسئلة البحث، واستخراج النتائج ومناقشتها.

4.9. المعالجات الإحصائية: تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) لإجراء المعالجات الإحصائية الآتية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل بُعد وللاستبانة ككل.
2. معادلة ألفا كرونباخ لحساب معامل ثبات أداة البحث.
3. الاختبار التائي لعينتين مستقلتين (Independent T-test) لتحديد الفروق المتعلقة بموقع المدرسة (وسط المدينة، منطقة تماس)، ووضع المبنى المدرسي (أساسي، مؤقت).

10. عرض النتائج ومناقشتها:

سيتم عرض النتائج ومناقشتها في ضوء أسئلة الدراسة على النحو الآتي:

أولاً السؤال الرئيس: ما درجة تأثير الحرب في اليمن على العملية التعليمية في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز؟ وقد تمت الإجابة عليه من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث لكل بُعد من أبعاد الأداة وللأداة ككل، ومن ثم تم ترتيب الأبعاد حسب متوسطاتها الحسابية ترتيباً تنازلياً كما يوضحها جدول (3).

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بُعد من أبعاد الأداة وللأداة ككل

درجة التأثير*	الرتبة	انحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أبعاد المقياس	
متوسطة	الثالثة	0.42	3.20	تأثير الحرب على المعلم	1.
كبيرة	الأولى	0.46	3.45	تأثير الحرب على المتعلم	2.
متوسطة	الرابعة	0.60	3.06	تأثير الحرب على الإدارة التعليمية والمدرسية	3.
كبيرة	الثانية	0.44	3.43	تأثير الحرب على البنية التحتية المدرسية	4.
كبيرة		0.39	3.28	المتوسط الكلي	

من جدول (3) يظهر أن تأثير الحرب في اليمن على العملية التعليمية في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز كانت بدرجة كبيرة بحسب المعيار الذي اعتمده البحث بمتوسط حسابي (3.28) وانحراف معياري (0.39).

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات حسن (2018)، و Omoeva, at el (2018) : وصالح (2016)، بينما تختلف مع دراسة العريقي (2021) التي توصلت أن تأثير الحرب على العملية كان بدرجة متوسطة.

وقد حاز بُعد تأثير الحرب على المتعلم على المرتبة الأولى بدرجة كبيرة حيث حصل على أعلى متوسط حسابي(3.45) وبانحراف معياري(0.46). وقد يعزى ذلك إلى أن المتعلم محور العملية التعليمية والمستهدف الأول من التعليم، فجميع التأثيرات التي طالت عناصر العملية التعليمية كانت تؤثر على المتعلم بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ فمثلا غياب المعلم وضعف أدائه، وتأثر البنية التحتية المدرسية سيؤثر حتماً على المتعلم. بينما حصل محور تأثير الحرب على الإدارة التعليمية والمدرسية على المرتبة الرابعة والأخيرة بدرجة متوسطة، حيث حصل على أقل متوسط حسابي(3.06) وبانحراف معياري(0.60).

وقد يعزى ذلك إلى أن الإدارة التعليمية والمدرسية تأثيرات الحرب عليها لم تكن مباشرة كبقية الأبعاد، وربما كان لها القدرة على تجاوز تلك التأثيرات والتقليل من مخاطرها بطريقة أو بأخرى، أو التماهي والتعايش معها كونها ليست دائمة ولصيقة بها، ولا تمنعها عن أداء عملها أو توقفه كليا.

1- السؤال الفرعي الأول: ما درجة تأثير الحرب في اليمن على المعلم في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز؟

لكشف عن درجة تأثير الحرب في اليمن على المعلم، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ثم ترتيب الفقرات حسب متوسطاتها ترتيباً تنازلياً والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لُبعد تأثير الحرب على المعلم

درجة التأثير*	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
كبيرة	1	0.49	3.82	1. انخفاض مستوى دخل المعلم.
كبيرة	2	0.62	3.45	2. نقص عدد المعلمين من ذوي الخبرة.
صغيرة	8	0.88	2.38	3. تعرض المعلمين للاعتداء من قبل الطلبة وأولياء الأمور.
متوسط	6	0.78	3.10	4. ازدياد ظاهرة عدم تقدير المعلمين واحترامهم من قبل الطلبة.

ة					
كبير ة	4	0.81	3.28	ترك التدريس للتحاق المعلمين بجبهات القتال ونزوح المعلمات.	.5
متو سط ة	7	0.82	3.04	تدني مستوى أداء المعلمين في ظل الظروف الراهنة.	.6
كبير ة	3	0.73	3.29	زيادة نسبة غياب المعلمين وعدم التزامهم.	.7
كبير ة	5	0.81	3.26	تعرض المعلمين لضغوطات نفسية.	.8
متو سط ة		0.42	3.20		الكلي

يُظهر جدول (4) ان تأثير الحرب على المعلم بشكل عام، كانت بدرجة متوسطة إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.38- 3.82)، حيث حصلت الفقرة "انخفاض مستوى دخل المعلم." على المرتبة الأولى بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.82) وانحراف معياري (0.49).

وحصلت الفقرة "تعرض المعلمين للاعتداء من قبل الطلبة وأولياء الأمور" على المرتبة الثامنة والأخيرة بدرجة صغيرة حيث حصلت على أقل متوسط حسابي (2.38) وانحراف معياري (0.88).

ويعني ذلك أن المعلمين تأثروا بالحرب بدرجة متوسطة وكان الأثر الأكبر هو انخفاض دخل المعلم، وذلك بسبب الوضع الاقتصادي المتردي، ومما فاقم الأمر هو انقطاع رواتبهم واضطرابهم للبحث عن عمل آخر لتوفير لقمة العيش، أو التحاق البعض منهم بجبهات القتال لتوفير مصدر دخل إضافي، كل ذلك أدى إلى تغطية مقرراتهم بدلاء من المتطوعين والخريجين المجاورين للمدارس، بالرغم من عدم امتلاكهم الكفاءة والخبرة اللازمة للتدريس، كما أظهرت النتائج أن المعلم بالرغم من كل ذلك لا يزال له مكانته، حيث أظهرت النتائج أن حالات الاعتداءات التي تطاله من بعض الطلبة وأولياء الأمور حالات قليلة فردية ونادرة، بالرغم من تعرضه لعدم التقدير والاحترام من قبل طلبته وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة المجلس (2020).

2- **السؤال الفرعي الثاني:** ما درجة تأثير الحرب في اليمن على المتعلم في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز؟ للكشف عن درجة تأثير الحرب على المتعلم، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ثم ترتيبها حسب متوسطاتها ترتيباً تنازلياً وجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعء تأثير الحرب على المتعلم

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التأثير*
1.	تدني مستوى التحصيل العلمي لدى الطلبة.	3.75	0.52	1	كبيرة
2.	زيادة ظاهرة التسرب من التعليم في أوساط الطلبة.	3.42	0.69	5	كبيرة
3.	ميل الطلبة للفوضى والسلوك غير المنضبط.	3.38	0.68	6	كبيرة
4.	تأثير رفقاء السوء على السلوك الأخلاقي للطلبة.	3.47	0.68	4	كبيرة
5.	تنامي مشاعر العنف والسلوك العدواني لدى الطلبة.	3.26	0.79	8	كبيرة
6.	تدني دافعية الطلبة نحو التعليم بعد الحرب.	3.48	0.66	3	كبيرة
7.	انخفاض نسبة حضور الطلبة مقارنة بالسنوات السابقة للحرب.	3.26	0.78	7	كبيرة
8.	تدني قدرة الطلبة على توفير مستلزمات الدراسة.	3.58	0.58	2	كبيرة
	الكلية	3.45	0.46		كبيرة

نلاحظ في جدول (5) أن تأثير الحرب على المتعلم، كانت بدرجة كبيرة للبعء ككل ولجميع فقراته، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.26- 3.75)،

وقد حصلت الفقرة " تذي مستوى التحصيل العلمي لدى الطلبة." على المرتبة الأولى بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي (3.75) وبانحراف معياري (0.52).

وتعزى هذه النتيجة إلى أن التحصيل العلمي للمتعلم يتأثر بالظروف مجتمعة من نقص المعلمين ذوي الكفاءة أو غيابهم، والاعتماد على معلمين غير أكفاء من الخريجين أو الذين لم يمارسوا المهنة من قبل أو من خريجي الثانوية، وعدم توفر الكتب، والخدمات التعليمية، والأدوات والأجهزة، والتوقف المتكرر للدراسة، وعدم توفر الأمن النفسي فالحالة النفسية الناشئة عن ظروف الحرب الأمنية والاقتصادية تؤثر سلباً في دافعية المتعلم للتعلم، وتحقيق طموحاته والوصول لمستويات عليا من التفوق والنجاح، وهذا بدوره يسهم في تذي مستوى التحصيل العلمي للمتعلمين.

وحصلت الفقرة "تنامي مشاعر العنف والسلوك العدواني لدى الطلبة" على المرتبة الثامنة والأخيرة بدرجة كبيرة حيث حصلت على أقل متوسط حسابي(3.26) وانحراف معياري(0.79)، ولربما كان ذلك دليلاً على تشبع الطلبة بالخوف والرعب نتيجة للظروف السلبية التي يعيشونها، مما جعلهم يميلون إلى السلم والهدوء، ويحرصون على تمثله في سلوكهم، ويعد ذلك انعكاساً لما يأملونه ويتمنونه ويتوقون إليه.

وترجع الباحثات سبب تأثير الحرب على الطلبة بدرجة كبيرة لجميع الفقرات إلى الظروف التي واجهها الطلبة خلال فترة الحرب من وضع اقتصادي سيء لأسرهم، ومشاهدة جميع صور الخراب والدمار الذي يهدد حياتهم ومستقبلهم، وتعرض البعض منهم لصدمات نفسية بسبب فقدان أهلهم وأصدقائهم، وكذلك تعذر وصولهم للمدراس كونها كانت معرضة للقصف والتدمير، أو كانت مقاراً عسكرية، ناهيك عن معاشيتهم ورؤيتهم لممارسات وسلوكيات غير أخلاقية صادرة من قبل بعض الأفراد، ونتيجة عن غياب المحاسبة والعقاب من قبل الجهات المسؤولة، كل ذلك وأكثر أدى إلى إحداث تأثيرات سلبية كبيرة على المتعلمين.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (2018) Omoeva, at el (2020) المغلس (2020)؛ دراسة إسماعيل (2008)؛ العزيمي (2018)؛ الشويح (2021).
3- السؤال الفرعي الثالث: ما درجة تأثير الحرب في اليمن على الإدارة التعليمية والمدرسية في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز؟ للكشف عن درجة تأثير الحرب على الإدارة التعليمية والمدرسية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ثم ترتيبها حسب متوسطاتها ترتيباً تنازلياً وجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعء تأثير الحرب على الإدارة التعليمية والمدرسية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التأثير*
1.	تدخل المتنفذين والمؤسسة العسكرية في العملية التعليمية.	3.01	1.03	5	متوسط
2.	إسناد مواد التخصص لمعلمين غير متخصصين.	3.12	0.87	3	متوسط
3.	صعوبة ضبط حضور وانصراف المعلمين في المدرسة.	3.10	0.80	4	متوسط
4.	بروز ظاهرة حمل السلاح والتجول به داخل المؤسسات التعليمية.	2.82	1.10	7	متوسط
5.	ظهور التحيز السياسي والطائفي في المؤسسات التعليمية.	2.87	1.06	6	متوسط
6.	تعذر التقيد بالتقويم الدراسي نظراً للأوضاع الطارئة.	3.44	0.71	2	كبيرة
7.	صعوبة ضبط المراكز الاختبارية وبروز ظاهرة الغش بالقوة.	3.62	0.68	1	كبيرة
8.	صعوبة ضبط حضور وانصراف الطلبة للمدرسة.	2.82	0.86	7	متوسط

متوسط ة	8	1.08	2.81	9. تعرض وثائق الطلبة للضياع والتلف بسبب ظروف الحرب.
متوسط ة		.609	3.067	الكلي

يتضح من جدول(6) أن تأثير الحرب على الإدارة التعليمية والمدرسية، كانت بدرجة متوسطة إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(2.81- 3.62)، وقد حصلت الفقرة " صعوبة ضبط المراكز الاختبارية وبروز ظاهرة الغش بالقوة" على المرتبة الأولى بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي(3.62) وانحراف معياري(0.68) وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة العريقي(2021).

وهذا يعني أن الإدارة التعليمية والمدرسية واجهت صعوبة في ضبط المراكز الاختبارية وبروز ظاهرة الغش بالقوة، وقد يعزى ذلك إلى تسلط المسلحين والمتنفذين وتدخلهم في ضبط هذه المراكز، وتسهيل عملية الغش بقوة السلاح والتهديد، وتواطؤ بعض المراقبين معهم، مما أعاق هاتين الإدارتين عن أداء أعمالهما بصورة منظمة ومضبوطة، وحصلت الفقرة "تعرض وثائق الطلبة للضياع والتلف بسبب ظروف الحرب" على المرتبة الثامنة والأخيرة بدرجة متوسطة حيث حصلت على أقل متوسط حسابي(2.81) وانحراف معياري(1.08).

وقد يعزى ذلك إلى أن الإداريين المسؤولين عن هذه الوثائق في بعض المدارس قد قاموا بنقلها إلى أماكن آمنة - قدر الإمكان - داخل وخارج المدارس عندما بدأت تظهر بوادر الحرب تحسباً لتلفها أو ضياعها بحسب إفادة بعض الإداريين.

4- السؤال الفرعي الرابع: ما درجة تأثير الحرب في اليمن على البنية

التحتية المدرسية في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز؟ للكشف عن درجة تأثير الحرب على البنية التحتية المدرسية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ثم ترتيبها حسب متوسطاتها ترتيباً تنازلياً وجدول(7) يوضح ذلك.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لُبعد تأثير الحرب
على البنية التحتية المدرسية

الدرجة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التأثير*
1.	العجز عن توفير الكتاب المدرسي للطلبة.	3.66	0.57	4	كبيرة
2.	تحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية.	3.22	0.78	8	متوسطة
3.	تحويل المدارس إلى أماكن إيواء للنازحين.	2.69	1.00	9	متوسطة
4.	افتقار صفوف ومرافق المدارس للإضاءة نتيجة انقطاع الكهرباء.	3.54	0.78	5	كبيرة
5.	نهب واثلاف أدوات وأجهزة ومستلزمات التعليم في المدارس.	3.34	0.83	6	كبيرة
6.	ازدحام الصفوف بالطلبة نتيجة نقص المباني المدرسية.	3.84	0.41	1	كبيرة
7.	تعرض المدارس للتدمير الكلي أو الجزئي.	3.23	0.85	7	متوسطة
8.	توقف عمل المدارس الواقعة في مناطق الاقتتال والتماس.	3.71	0.65	2	كبيرة
9.	غياب الاعتمادات المالية المخصصة للمدارس مما أثر في أدائها.	3.69	0.60	3	كبيرة
	الْبُعد الكلي	3.43	0.44		كبيرة

يُظهر جدول (7) ان تأثير الحرب على البنية التحتية المدرسية، كانت بدرجة كبيرة إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(2.69- 3.84)، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة رحيمة(2017)، ودراسة مغلّس(2020). وقد حصلت الفقرة "ازدحام الصفوف بالطلبة نتيجة نقص المباني المدرسية" على المرتبة الأولى بدرجة كبيرة وبمتوسط حسابي(3.84) وانحراف معياري(0.41). وهذا يعني أن أبرز تأثير للحرب على البنية التحتية المدرسية كان هو ازدحام الصفوف بالطلبة نتيجة نقص المباني المدرسية، ويُعزى ذلك إلى تعرض بعض المدارس للتدمير الكلي أو الجزئي، واتخذت بعضها كمواقع وميادين عسكرية، والبعض الآخر أصبح موقعها غير آمن كل ذلك جعل الطلبة يعزفون عن الذهاب إليها، ويلتحقون بالمدارس الآمنة مما أدى إلى اكتظاظ الفصول بالمتعلمين، ونقص الخدمات التعليمية.

وحصلت الفقرة " تحويل عدد من المدارس إلى أماكن إيواء للنازحين" على المرتبة الثامنة والأخيرة بدرجة متوسطة حيث حصلت على أقل متوسط حسابي(2.69)، وانحراف معياري(1.08).

أما بالنسبة لتحويل عدد من المدارس إلى أماكن إيواء للنازحين فقد حازت على أدنى رتبة وهذا يعود إلى أن العديد من المدارس كانت إما تحت سطوة المسلحين، أو قريبة من خطوط النار، وعدد قليل تم استخدامها كمراكز إيواء لأنها بعيدة وخالية وآمنة.

5- **السؤال الفرعي الخامس:** هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لتأثير الحرب في اليمن على العملية التعليمية بمدينة تعز تُعزى لمتغير موقع المبنى المدرسي؟

للكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير الحرب في اليمن على العملية التعليمية في مدينة تعز تُعزى لمتغير موقع المبنى المدرسي، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل من المدارس في وسط المدينة والمدارس في مناطق التماس، وأيضاً قيمة (ت) لإيجاد دلالة الفروق بين المتوسطين، وجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8) المتوسطات الحسابية واختبار(ت) لدلالة الفروق في استجابات عينة البحث على المقياس ككل تبعاً لمتغير موقع المبنى المدرسي

الدالة اللفظية	مستوى الدالة	قيمة (ت)	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	موقع المبنى المدرسي
غير دال	0.362	0.914	184	0.413	3.265	113	وسط المدينة
				0.368	3.319	73	منطقة تماس

في جدول(8) دلت نتائج اختبار t-test على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية عند مستوى دلالة($\alpha=0.05$) لتأثير الحرب في اليمن على العملية التعليمية في مدينة تعز تبعاً لمتغير موقع المدرسة(وسط المدينة، منطقة تماس)، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة

دراسة الشويوع(2021) والتي توصلت إلى أن أعلى الأثار تكون على الطلبة الساكنين في مناطق التماس.

وقد يعزى ذلك إلى أن تأثير الحرب قد شملت جميع مناطق المدينة سواء مناطق وسط المدينة أو مناطق التماس فقد عاش الجميع نفس ظروف الحرب باعتبار المدينة صغيرة ومدارسها متقاربة بالتالي تأثرت العملية التعليمية في المدارس باختلاف مواقعها بنفس الدرجة بسبب الحرب.

6- السؤال الفرعي السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.05= a) لتأثير الحرب في اليمن على العملية التعليمية

بمدينة تعز تُعزى لمتغير وضع المبنى المدرسي؟

للكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير الحرب في اليمن على العملية التعليمية في مدينة تعز، تُعزى لمتغير وضع المبنى المدرسي، تم تحليل المتوسطات لكل من المدارس في مبنى أساسي(حكومي) والمدارس في مبنى مؤقت، وحُسبت قيمة(ت) لدلالة الفروق بين المتوسطين، والجدول(9) يوضح ذلك.

جدول(9) المتوسطات الحسابية واختبار(ت) لدلالة الفروق في استجابات

عينة البحث على المقياس ككل تبعاً لمتغير وضع المبنى المدرسي

الذلالة اللفظية	مستوى الذلالة	قيمة(ت)	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	وضع المبنى المدرسي
غير دال	0.881	0.150	184	0.388	3.284	143	مبنى أساسي
				0.424	3.294	43	مبنى مؤقت

يتضح من جدول(9) عدم وجود فرق دال إحصائياً بين المتوسطات الحسابية عند مستوى دلالة(0.05=α) لتأثير الحرب في اليمن على العملية التعليمية في مدينة تعز، تُعزى لمتغير وضع المبنى المدرسي(أساسي، مؤقت)، وقد يعزى ذلك إلى أن المباني التي استخدمت كمدارس مؤقتة كانت لا تختلف كثيراً من حيث الامكانيات البسيطة التي تمتلكها المباني الأساسية للمدارس، فأغلب المدارس تفتقر إلى أبسط الإمكانيات، وتعمل في إطار الحدود الدنيا من الإمكانيات، بالإضافة إلى ذلك فقد تم استئناف

الدراسة بعد أن أصبحت الأوضاع الأمنية أكثر استقرارا وقد عاد أغلب المعلمين والطلبة إلى مدارسهم سواء كانت ذات مباني أساسية أو مؤقتة. بالتالي كانت تأثيرات الحرب التي طالت العملية التعليمية في هذا الجانب هي نفسها على الرغم من اختلاف وضع المبنى المدرسي. وبشكل عام يمكن القول أن البحث الحالي تميز بنتائج هذا المحور عن جميع الدراسات السابقة المشار إليها في هذا البحث، حيث لم تجد الباحثات دراسة تناولت تأثير الحرب في اليمن على العملية التعليمية في مدينة تعز تُعزى لمتغير وضع المبنى المدرسي(أساسي، مؤقت).

11. الاستنتاجات:

في ضوء نتائج البحث تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. إسناد مقررات التخصص لأساتذة غير متخصصين ولا مؤهلين أثر سلباً على مستوى المتعلمين.
2. انعدام الأمن في الشوارع وتعرض المدارس للخطر أدى إلى انقطاع المتعلمين عن مدارسهم.
3. تأثير الحرب على عناصر العملية التعليمية أدت إلى التأثير على المتعلم بدرجة أكبر.
4. تدخل المسلحين في أعمال الإدارة التعليمية أثر سلباً على عملها المنظم.
5. تهديد المسلحين والمتنفذين للمعلمين، وتأخر صرف الرواتب وانعدام الأمن أدى إلى نزوح المعلمين عن مدارسهم.
6. تحويل المدارس إلى مقار عسكرية ومراكز إيواء للنازحين أدى إلى نقص المباني المدرسية، مما تسبب في الضغط على المدارس، وازدحام الفصول ونقص الخدمات التعليمية.

12. التوصيات:

في ضوء نتائج البحث توصي الباحثات بالآتي:

- تخفيف أعداد المتسربين من المدارس من خلال تخفيف تكلفة التعليم وجعله مجاني تماما لا يطالب فيه الطالب بدفع أي مبالغ، ولا يلزم بزي مدرسي، ويتاح لهم التنقل بين المدرس حسب ظروف سكنهم ونزوحهم.

- التعاقد مع معلمين لسد النقص الحاصل في بعض التخصصات بسبب نزوح المعلمين وتغير مقدار سكنهم أو التحاقهم بوظائف خرى لسد احتياجاتهم.
- تدريب وتأهيل الخريجين الذين لم يلتحقوا بالخدمة للرجوع إليهم عند الحاجة كتغطية النقص الموجود في الهيئة التدريسية بسبب ظروف الحرب والصراع.
- هيكلة الأجور، ورفع المرتبات وانتظام صرفها بحث تتلاءم مع الوضع الاقتصادي المتردي، والغلاء الفاحش الذي جعل الهيئة التدريسية والإدارية يتركون وظائفهم للبحث عن فرص عمل أخرى تسند حياتهم.
- منح الإدارة التعليمية والمدرسية الحرية والاستقلالية في اتخاذ القرارات التي يرونها مناسبة، وإدارة العملية التعليمية والمدرسية بشكل مستقل بعيدا عن التدخلات والإملاءات الخارجية السياسية والحزبية.
- فرض هيئة الدولة على المسلحين والمتنفذين ومنعهم من التدخل بشؤون العملية التعليمية من قرارات وتعيينات وإقالات وغيرها.
- منع دخول السلاح والمسلحين إلى المدارس تحت أي مبرر، وأي ظرف كان، ومنع التمرس فيها وتحويلها إلى ثكنة عسكرية سواء كان بشكل دائم أو مؤقت.
- تجميع المدارس في الاختبارات الوزارية في مجمع كبير كجامعة تعز مثلا يتم فيه الاستعانة بجهات أمنية لتأمينه، ومنع الغش، وضبط المخالفات.
- توفير جميع وسائل الأمن والسلامة في الطرقات والمدارس، وتهيئة البيئة المناسبة لعودة المعلمين والمتعلمين لمدارسهم، وتنقلهم بينها وبين منازلهم بكل راحة وأمن وأمان.

13. المقترحات:

- انطلاقا من نتائج هذا البحث يقترح الباحثان إجراء الدراسات الآتية:
- وضع خطة استراتيجية للتغلب على المشكلات التعليمية والمدرسية التي نتجت عن الحرب الراهنة في اليمن بشكل عام وفي مدينة تعز على وجه الخصوص.
- تصور مقترح للتغلب على آثار الحرب على العملية التعليمية.

- معرفة أثار الحرب على العملية التعليمية في مدارس التعليم العام الحكومية بالأرياف.

المراجع العربية:

إسماعيل، عبير عبدالله.(2008). *تأثير الحرب على التحصيل المدرسي لتلاميذ المبرات الخيرية: نموذج حرب تموز 2006* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة اللبنانية.

أطراف النزاع مستمرة في حرب التجهيل في اليمن. (2021 يناير 25). مواطنة لحقوق الإنسان، استرجعت بتاريخ مايو24، 2022، من:

<https://www.mwatana.org/posts/war-of-ignorance-2>

ألماظ، محمد السيد فرج.(2020). تعليم ما بعد النزاعات في البلدان العربية: مسارات للإصلاح. *العلوم التربوية*، 28(4)، 247-295. بافطوم، سالم أحمد جمعان. (2020). آثار الحرب اليمنية على الاستقرار الدراسي والسلوكي للأطفال النازحين إلى محافظة المهرة. *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، (32)، 133 - 163.

البرزاز، سناء محمد جعفر(2005). *الأثار الاجتماعية والنفسية للحرب العراقية الأمريكية على الأطفال في المجتمع العراقي*[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة بغداد.

تعز تعليم وسط ركام الحرب. (2018 مايو 18). مركز الإتحاد للأخبار،

استرجعت بتاريخ أغسطس27، 2022، من: <https://n9.cl/c43im>

التعليم في تعز عبث ممنهج وشركاء تنشطوا تدميره. (2017 يوليو20)، الموقع بوست، استرجعت بتاريخ أغسطس27، 2022،

من: <https://almawqeaopost.net/reports/21525>

التعليم والحرب في الشرق الأوسط واليمن الأكثر تضرراً. (2020 يوليو 10). ارفع صوتك، استرجعت بتاريخ سبتمبر12، 2022. من:

<https://n9.cl/9s3le>

حسن، مرج مؤيد. (2018). التحديات التي واجهت العملية التعليمية في مدارس مدينة الموصل عام 2017 من وجهة نظر كوادرها. *دراسات موصلية*، (48)، 125-148.

الدعيس، عبد الكريم ناجي مجلي، ومحمد، أحمد الطيب أحمد. (2019). *المشكلات السلوكية الناتجة عن الحرب لدي تلاميذ المرحلة الأساسية في اليمن وعلاقتها ببعض المتغيرات من وجهة نظر المعلمين: دراسة تطبيقية على المعلمين بمدارس أمانة العاصمة صنعاء في العام 2018-2019* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

رحيمة، نغم سعدون. (2017). تأثير النزاعات المسلحة على جودة التعليم في العراق. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، 57، 220-261.

شداد، عبد الواسع. (2020، إبريل 8). *الإدارة التعليمية والمدرسية: واقعها مشكلاتها معالجتها* [ورقة عمل مقدمة]. الملتقى الأول للتعليم في ظل حالات الطوارئ. ملتقى افتراضي عبر برنامج zoom. الشويح، نبيلة على أحمد. (2021). أثر الحرب النفسية والسلوكية على الاطفال في مرحلة التعليم الأساسي في اليمن: منطقة بني الحارث في أمانة العاصمة انموذجا. *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، (47)، 51 - 93.

صالح، عائشة أبكر طه، ومشرف، سليمان يحيى محمد. (2016). *أثر النزاعات الاهلية على التعليم بمرحلة الأساس في جنوب دارفور محلية نيالا معسكر دريح نموذجاً الفترة من (2003م إلى 2014م*

[أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

إلصاحي، رولا روجي. (2016). *درجة توافر معايير التعليم الدولية في حالات الطوارئ بمدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة وسبل تعزيزها* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية غزة.

عبدالله، خالد. (2022 فبراير 3). *في زمن الحرب مدارس اليمن المدمرة تبحث عن طلاب ومعلمين*. موقع sputnik عربي، متاح على الرابط: <https://n9.cl/c6bmv>

عثمان، عبدالرحمن أحمد، وأحمد، رهام عبدالرحمن. (2011). تأثير الحروب والنزاعات على التعليم في إفريقيا. *دراسات إفريقية*، (47)، 48-9.

العريقي، عائدة محمد. (2021). الآثار السلبية للحرب في اليمن على طلبة المدارس بمدينة تعز ودور الإدارة في التخفيف منها. *مجلة قضايا اسبوية*، 2(8)، 3-33.

العزيمي، محمود عبده حسن محمد، ومريط، بكيل عبدالله مقبل سنان. (2018). أثر الحروب والصراعات المسلحة على التحصيل الدراسي لطبة المرحلة الأساسية بأمانة العاصمة من وجهة نظر المعلمين. *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 17(17)، 36-68.

غالب، إنشراح أحمد إسماعيل. (2025). تصور استراتيجي مقترح لتطبيق الحوكمة الإدارية في مدارس التعليم العام الحكومية بمدينة تعز. *مجلة بحوث ودراسات تربوية*، (20)، 25-75.

مدبولي، محمد عبدالخالق. (2018 سبتمبر 11-12). *جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) لضمان حق التعليم*

لضحايا النزاعات وتحت الاحتلال في المنطقة العربية [بحث مقدم].
المؤتمر العلمي الثامن " تربية الفئات المهمشة في المجتمعات
العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: الفرص والتحديات"،
شبين ألكوم.

مرافق تعليمية في تعز تتحول إلى ثكنات عسكرية. (2020)
ديسمبر 27)، بلقيس، استرجعت بتاريخ مايو 12، 2022، من:

<https://n9.cl/wr5cp>

المجلس، هاني. (2020). حرب التجهيل: دراسة ميدانية عن تأثير
النزاع المسلح على الوصول للتعليم في اليمن 2020-2021. منظمة
مواطنة، متاح على الرابط: chrome-

extension://efaidnbnmnnibpcajpcglclefindmkaj/https://cdn.pr
od.website-

files.com/621cfefe2b950d85b2a1e2d1/62e43b4c777ae856df49
49a9_War-Of-Ignorance-Ar.pdf

الموشكي، اسماعيل أحمد علي، وخالد، محمد يوسف، وأبو جراد،
إسماعيل يونس. (2019). تأثير النزاع المسلح في ظل فجوة
المعرفة على البعد التعليمي للتنمية البشرية في اليمن. *المجلة
الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، (8)، 1-36.

هادي، محمد (2014). *مفهوم العملية التعليمية. التعلمية وشروط
نجاحها*. دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

وزارة التربية والتعليم. (1997). *القرار الوزاري رقم (950) بشأن اللائحة
المدرسية*، الجمهورية اليمنية.

اليونيسيف. (2015). التعليم تحت خط النار: النزاع وحرمان الأطفال
من التعليم في الشرق الأوسط. *مجلة الطفولة العربية*، 19(75).

المراجع الأجنبية:

Duarte, L. C., Cano, A. F. (2016). Impact of Armed Conflicts on Education and Educational Agents: A Multivocal Review, *Educare*,20(3), 1-24.

Bull, H. (1977). *The anarchical society, a study of order in world .polities. The macmillan press LTD.*

Lai, B., Thyne, C. (2007). The effect of civil war on education, 1980–97. *Journal of peace research*, 44(3), 277-292.

Omoeva, C., Moussa. W., Hatch, R. (2018). *The Effects of Armed Conflict on Educational Attainment and Inequality, EPDC Research Paper No. 18-03 .*

chrome-

extension://efaidnbnmnnibpcajpcgclclefindmkaj/https://www.epdc.org/sites/default/files/documents/Omoeva%20Moussa%20Hatch%20(2018)%20-

%20Impacts%20of%20conflict%20on%20education.pdf

UNICEF.(2018). *If not in School. The path children cross in Yemen.*

chrome-

extension://efaidnbnmnnibpcajpcgclclefindmkaj/https://www.unicef.org/mena/media/1911/file/YMN-Report-2018.pdf.pdf

متطلبات المنصات الإلكترونية لتحسين جودة التعليم في الجامعات اليمنية

د/عائدة عبد الوهاب عبد الرقيب العكادي

باحثة في مركز بحوث ودراسات تنمية المرأة- جامعة تعز/
اليمن

الملخص:

يهدف البحث الحالي إلى معرفة متطلبات المنصات الإلكترونية لتحسين جودة التعليم في الجامعات اليمنية، من خلال التعرف على ماهية المنصات الإلكترونية ودورها في تحسين جودة التعليم الجامعي، وكذلك واقع استخدام المنصات التعليمية الإلكترونية في الجامعات اليمنية وما يعترضها من تحديات، واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي للوثائق واللوائح والتقارير، وتوصل البحث إلى نتائج أهمها: أن المنصات الإلكترونية تعد أبرز تطبيقات التكنولوجيا في العملية التعليمية، وتسهم في تحسين جودة التعليم في الجامعات من خلال ما توفره من فرصاً للتعلم الذاتي، وتطوير المهارات بما يتناسب مع التطورات الحديثة في العلوم والتكنولوجيا، وأنه لا توجد في الجامعات اليمنية منصات تعليمية إلكترونية وفق معايير وشروط قانونية محددة، وإنما يتم الاعتماد على بعض وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقاته كالواتس والزووم واليوتيوب والانستغرام وغيرها، لتقديم الاعلانات، وتسهيل مهمة المناقشات العلمية والعرض في المؤتمرات واللقاءات العلمية، وأن أبرز تحديات المنصات التعليمية

الالكترونية غياب نظم المعلومات والاتصالات اللازمة لربط أغلب الجامعات بكلياتها شبكياً، وعدم كفاية الكوادر البشرية، كما أن من متطلبات المنصات الالكترونية في الجامعات اليمنية تتمثل بوجود استراتيجية وسياسة تعليمية واضحة، وسن اللوائح والتشريعات المنظمة لذلك، وتوفير بنية تقنية تكنولوجية ليسهل تبادل الخبرات والمعارف، وتوفير كادر مؤهل تقنياً.

الكلمات المفتاحية: المنصات الإلكترونية - جودة التعليم- التعليم الإلكتروني - تحديات المنصات التعليمية الإلكترونية- الجامعات اليمنية.

Requirements of E-Learning Platforms to Improve Education Quality in Yemeni Universities

Dr/Aaydah AbduALwahab Abdurraqeeb AL-Ekadi

**Researcher at center of researches and studies for
woman development-Taiz University/Yemen**

Abstract:

The present study aims to identify the requirements of e-learning platforms to improve the quality of education in Yemeni universities, by examining the reality of e-learning, educational platforms and its role in improving the quality of university education, as well as the reality of using e-learning, educational platforms in Yemeni universities and the challenges they face. The research utilized a descriptive-analytical approach based on documents, regulations, and reports. The study found that e-learning, educational platforms are most prominent applications of technology in the educational process and contribute to improving the quality of education through opportunities for self-learning and skills development, there are no e-learning, educational platforms in Yemeni universities according to specific legal standards and conditions, but rather some means of social communication and its applications such as WhatsApp, Zoom,

youTube, and instagram,to provide advertisements discussions ,presentation in conferences and scientific meeting, the most prominent challenges of e-learning, educational platforms are the absence of information and communication systems necessary to link universities to colleges in the network, and the lack of human resources adequacy, the requirements of e-learning, educational platforms in Yemeni universities are the presence of an educational strategy and policy clear, enacting regulation and legislation regulating this, providing a technological technical structure to facilitate to the exchange expertise and knowledge, and providing a technically qualified staff.

Key words: E-learning Platforms - Education Quality - E-learning - Challenges of E-learning Platforms - Yemeni Universities.

مقدمة: نظراً للتغيرات العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم، والتي أثرت بشكل كبير على شتى مجالات الحياة، وأوجدت حالة من عدم التوازن بين البلدان، كون تلك التغيرات تحمل في طياتها تحديات وفرص، فالبلدان ذات الإمكانيات والاقتصاد القوي هيأت نفسها لاقتناص تلك الفرص، وتطوير مؤسساتها وقطاعاتها الخدمية بينما البلدان ذات الاقتصاد الأضعف نالها الحظ من تحدياتها مما جعلها عاجزة عن مسايرة تلك التغيرات. والتي ظهرت بعدة أوجه منها الذكاء الاصطناعي والأتمته وأنترنت الأشياء وغيرها، كل ذلك أحدث تغييرات جذرية يتطلب لمواجهتها إمكانيات ومهارات مواكبة لها، ومنها ثورة علمية في جميع مؤسسات التعليم، وخاصة التعليم العالي، لأن من يديرها يعد أرقى طبقة مثقفة في المجتمع، ويخرج منها آلاف الشباب المؤهلين الذين يدفعون بعجلة التغيير إلى الإمام في كل زمان ومكان، كما تعد الجامعات بعلمائها ومثقفها موطن التغيير الحقيقي ومنطلق الثورة التكنولوجية الهائلة ومصدرها في جميع أنحاء العالم (أبو هادي والخطيب، 2024: 761-762)، ولذا فإن الجامعات على المستوى العالمي أصبحت بحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى الاندماج والتفاعل مع التكنولوجيا الرقمية الحاصلة بعيداً عن الرتابة والتقليدية في أداء وظائفها الثلاث (تدريس - خدمة مجتمع - بحث علمي)، والانتقال بالعملية التعليمية إلى عملية قائمة بالدرجة الأولى على التكنولوجيا الرقمية المواكبة لمتطلبات العصر، والتي أصبح فيها استخدام المنصات الإلكترونية مكملاً وداعماً أساسياً للطرق التقليدية وليست بديلاً عنها أو تصحيحاً لها، كما أنها تسهم في تقديم محتوى تعليمي متنوع ومتاح بسهولة عبر وسائط وبرامج متعددة، وتمكن المتعلم من الإحاطة بأساليب ومعينات تعليمية حديثة تمكنه من الانخراط في سوق العمل بكفاءة، وجعله على قدر واسع من

المعرفة والعلم بتخصصه، وفتح آفاقاً جديدة للمعلم والمتعلم معاً؛ للحصول على المعلومات بدقة وبأقل وقت ممكن، مما يحسن من سمعة الجامعة، ويحقق لها ميزة تنافسية، وفي الجامعات اليمنية على الرغم من اللوائح والخطط الداعمة والمساندة للتعليم الإلكتروني وما يتضمنه من منصات تعليمية إلكترونية، والذي تم تطبيقه بشكل مبسط في بعض الجامعات، إلا أن التكنولوجيا تمثل إحدى التحديات التي تواجهها، وذلك لأنها تتطلب مهارات وقدرات في التعامل معها، نظراً لظهور أنواع جديدة من التعليم تستلزم استخدام التكنولوجيا كالتعليم عن بعد، ثم التعليم الإلكتروني فالتعليم الرقمي، وهذا يفرض على الجامعات الانتقال من مرحلة التعليم التقليدي إلى مرحلة الأنظمة الرقمية (اليافعي، 2020: 144).

بالإضافة إلى أن الجامعات اليمنية وكما توصلت إليه العديد من الدراسات كدراسة (الخطيب والخطيب، 2021) ودراسة (اليافعي، 2020)، وما أشار إليه تقرير التعليم العالي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021) مازالت تعاني من ضعف البنية التحتية التكنولوجية، وضعف شبكة الأنترنت وارتفاع تكاليفها، وتأخر صدور اللوائح الداخلية التي تواكب العصر الرقمي، وغيرها من التحديات التي تجعلها عاجزة عن مواكبة العصر الرقمي وتطبيقاته.

وبناءً على ما تم الإشارة إليها في نتائج الدراسات والتقارير حول واقع استخدام التكنولوجيا في الجامعات اليمنية، وما يعترضها من تحديات ومعوقات، فإن البحث الحالي جاء لمعرفة متطلبات المنصات التعليمية

الإلكترونية في الجامعات اليمينة لما من شأنه الإرتقاء بسمعتها، وتحسين جودة مخرجاتها.

مشكلة البحث: لا يمكن للجامعات أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي، كون مستقبلها مرهون بما يحدث من تغيرات تكنولوجية تسهم في تقدمها وتطور مخرجاتها، وبالنسبة للجامعات اليمينية لا يمكنها هي الأخرى أن تقف مكتوفة الأيدي أمام تلك التحديات التي لا شك أنها ستؤدي إلى انخفاض نوعية مخرجات التعليم الجامعي، وضعف مخرجات البحث العلمي وتدني خدمة المجتمع، مالم تكن الجامعات قادرة على مواجهتها، ولذا يتطلب منها توفير الإمكانيات والمتطلبات اللازمة التي تساعد على دخول العالم الرقمي (أبو هادي والخطيب، 2024: 762-763)، ونظراً لافتقار الجامعات اليمينية لمقومات التعليم الإلكتروني وما يتضمنه من منصات إلكترونية تعليمية، كل ذلك تعد من دوافع القيام بإجراء هذا البحث لمعرفة المتطلبات اللازمة لتفعيل المنصات الإلكترونية في الجامعات اليمينية، ولذا تتمحور مشكلة البحث الحالي بالسؤال الرئيس الآتي: **ماهي متطلبات المنصات الإلكترونية لتحسين جودة التعليم في الجامعات اليمينية؟**. ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

- ما ماهية المنصات الإلكترونية؟ وما دورها في تحسين جودة التعليم في الجامعات؟.
- ما واقع استخدام المنصات التعليمية الإلكترونية في الجامعات اليمينية؟ وما التحديات التي تواجه تطبيقها؟.

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث الحالي بالآتي:

- يعد هذا الموضوع من المواضيع الحديثة المواكبة والناتجة عن التغيرات العلمية والتكنولوجية، التي ينبغي على الجامعات الإحاطة بكل مجرياته لمواكبة التطور والتقدم.
- يساعد القائمين على الجامعات اليمنية وصناع القرار في تطوير السياسات واللوائح والتشريعات اللازمة لتفعيل المنصات الإلكترونية في التعليم عامة، والتعليم الجامعي خاصة. لما من شأنه الارتقاء بالعملية التعليمية ، وتحسين جودة المخرجات.
- يقدم رؤى وأفكار من شأنها تسهم في تبني هذا الموضوع من قبل الباحثين، ولكن بوجهات نظر مختلفة تهدف إلى تطويره من كل الجوانب.

أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى معرفة:

- ماهية المنصات الإلكترونية، ودورها في تحسين جودة التعليم في الجامعات.
- واقع استخدام المنصات التعليمية الإلكترونية في الجامعات اليمنية ، والتحديات التي تواجه تطبيقها.
- متطلبات المنصات الإلكترونية لتحسين جودة التعليم في الجامعات اليمنية.

حدود البحث: يقتصر البحث الحالي على الحدود الآتية:

- **حدود علمية موضوعية:** متطلبات المنصات الإلكترونية لتحسين جودة التعليم .
- **حدود جغرافية:** الجامعات اليمنية الحكومية.

مصطلحات البحث: يقتصر البحث الحالي على المصطلحات الآتية:

- **المنصات الالكترونية: تعرف بأنها** "البيئة التفاعلية التي تقوم بتوظيف جميع التقنيات المختلفة المرتبطة بالويب، كما أنها تجمع بين مميزات أنظمة المحتوى وبين شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة مثل تويتر وفيسبوك وغيرها" (الحداد ، 2022: موقع إلكتروني).

وتعرف إجرائياً بأنها : "بوابات ويب تهتم بتقديم الخدمات التفاعلية المختلفة باختلاف طبيعة المنصة ونشاطها ."

- **المنصات التعليمية الالكترونية:** تعرف بأنها "بيئة تعليمية إلكترونية تفاعلية معتمدة على الأنترنت وتطبيقات الويب، لتسيير عمليتي التعليم والتعلم، تمكن المعلم والطلبة من التواصل، والتفاعل، وتبادل المحتوى، والمعلومات والآراء، إضافة إلى الاطلاع على مختلف التقييمات والمتابعة لتحقيق العملية المنشودة" (العنزي، 2021: 32).

تعرف إجرائياً: بأنها "إحدى الطرق والوسائل المعتمدة على استخدام النت والمواقع الإلكترونية: لتنفيذ عملية التعليم والتعلم والتقييم والمتابعة في الجامعات اليمينية، بما يضمن تحسين جودة مخرجات الجامعات، وإكسابها مهارات تمكنها من الانخراط في سوق العمل القائم على الاقتصاد المعرفي الرقمي".

- **متطلبات المنصات الإلكترونية:**

تعرف بأنها "الإجراءات والمستلزمات الواجب توافرها لتوظيف المنصات التعليمية الإلكترونية" (وحشة، 2022: 44). وتعرف إجرائياً: "بأنها مجموعة من الشروط والمحددات (الإدارية - التشريعية - البشرية - التقنية) اللازم توافرها لتوظيف المنصات الإلكترونية في الجامعات اليمينية".

- **جودة التعليم الجامعي:** تعرف بأنها "تطوير كافة عناصر العملية التعليمية، وما يتعلق بإدارة الجامعة وعلاقتها بالمحيط ونظمها ولوائحها

وتشريعاتها، ووسائل التحويل والتسويق، ثم المادة العلمية، والمختبرات والمراجع، وطرق التدريس، وأماكن التلقي، وأوقات التعلم، ثم التقويم لجميع العناصر، ومقاييس إجراءاته " (السامرائي ، د.ت) المشار إليه في (عجال ، 2018: 823).

تعرف إجرائياً؛ بأنها " عملية تهدف إلى الارتقاء بالعملية التعليمية في الجامعات، وتحقيق نقلة نوعية، من خلال تطبيق عدداً من الإجراءات اللازمة بما في ذلك العامل التكنولوجي كعنصر أساسي لتسييرها وتطويرها بدءاً باللوائح والتشريعات المسيرة لها وانتهاءً بعملية التقويم "

- **الجامعات اليمنية:** تعرف بأنها "كل مؤسسة أكاديمية تتبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتخضع لقانون الجامعات اليمنية الصادر عام 2008م، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري بموجبه، ولها صلاحيات منح الشهادات ومعادلتها، ويتمتع أعضاؤها بالحرية الأكاديمية، وتؤهل الطلبة للحصول على الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس- ليسانس)، والشهادة العليا (دبلوم عالي - ماجستير - دكتوراه) في تخصص معين" (وزارة الشؤون القانونية ، 2010).

منهجية البحث: استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل محتوى الوثائق والتقارير ذات الصلة بالموضوع، بالإضافة إلى تناول دراسات سابقة عن الموضوع لتحديد موقع البحث الحالي منها.

أولاً:- الدراسات السابقة: سيتم تناول الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، حيث يتم ترتيبها وفقاً لتسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث، وذلك كالتالي:

1- الدراسات العربية:

- **دراسة (ريان وآخرون، 2023م):** هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الأساسي الذي تلعبه المنصات الرقمية في إبراز صورة فريدة من نوعها للجامعات الجزائرية وتسييل الضوء على أهم ما أضافته الرقمنة في قطاع التعليم العالي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي من خلال استخدام الاستبانة، والتي طبقت على عينة من طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة 8 مايو 45 قالمة بلغ عددها (75) طالباً وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن الطلبة يميلون إلى استخدام منصة موودل التعليمية الرقمية لكونها أسلوب جديد ومبتكر في الجانب الأكاديمي.
- **دراسة (أبو هادي والخطيب، 2024):** هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح للتحول الرقمي في الجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة، من خلال معرفة ماهية التحول الرقمي، والتعرف على واقع التحول الرقمي في الجامعات اليمنية، واستعراض بعض الخبرات الدولية في التحول الرقمي في الجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي بالإضافة إلى أسلوب تحليل المحتوى للأدبيات والوثائق والتقارير المحلية والدولية والخبرات الدولية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: عدم حداثة اللوائح والتشريعات، جميع الجامعات لديها ضعف كبير في البنية التحتية المتعلقة بالتحول الرقمي باستثناء جامعة صنعاء فإنها تمتلك بعض المتطلبات التي تؤهلها للتحول الرقمي، كما توصلت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح للتحول

الرقمي في الجامعات في ضوء ما تم استعراضه حول الواقع وخبرات بعض الدول في ذلك.

- **دراسة (غالب، 2024):** هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح للتغلب على معوقات استخدام المنصات التعليمية الإلكترونية في الجامعات اليمنية، وذلك من خلال التعرف على المعوقات المتعلقة بالمؤسسة، وعضو هيئة التدريس، والطالب، والجانب الفني والتكنولوجي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود عدد من المعوقات منها ضعف البنية التحتية، وقلة الإمكانيات المادية، وضعف الثقة بالتعليم الإلكتروني، وغياب التحديث المستمر، وقلة توافر البرمجيات المناسبة، وغيرها.

-2 الدراسات الأجنبية:

- **دراسة (Chowdhury & et al,2024):** هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التعليم الرقمي على نتائج تعلم طلبة التعليم العالي، ومعرفة فعالية المنصات الرقمية في تيسير التفاعل والتعاون في التعليم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الدراسات والمنشورات والصحف وورقات العمل الأكاديمية المعاصرة ذات الصلة بالموضوع، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها للتعليم الرقمي دوراً مهماً في إشراك الطلاب، يحسن أداء الطلاب في العصر الحديث، وتمكين الطلاب من الدراسة في أي زمان ومكان دون الحاجة إلى اتصال مباشر مع مدرس أو محاضر ييسر التعليم الرقمي الوصول المريح إلى التعليم الفعال والتنمية، ومن ثم تعزيز الكفاءة الأكاديمية للطلبة.

- **دراسة (Adeniyi&et al,2024) :** هدفت الدراسة إلى المقارنة بين المنصات الإلكترونية في التعليم العالي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية

وأفريقيا، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن للمقارنة بين المنصات الإلكترونية في التعليم العالي في البلدين، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: في الولايات المتحدة الأمريكية للتعليم الرقمي أثر على الوصول إلى التعليم وجودته والذي بدأ مبكراً في أواخر القرن العشرين حيث بدأت الجامعات بعمل الدورات التدريبية عبر الإنترنت، باستخدام الإنترنت كوسيلة لتقديم المحتوى التعليمي مما ساعد للطلاب بالوصول إلى الدورات عن بُعد والمشاركة في المواد التعليمية، كما أن هناك توسع كبير في برامج الشهادات عبر الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية، مما مكن الطلبة من المتابعة الكاملة لبرامج الشهادات عبر الإنترنت عبر مختلف التخصصات، وبالتالي إضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى التعليم العالي عززت التقنيات مشهد التعلم الإلكتروني، باستخدام تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي لإضفاء الطابع الشخصي على تجربة التعلم وتلبية أنماط التعلم المتنوعة، أما في أفريقيا أنه على الرغم من دور التعلم الإلكتروني في سد الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في التعليم العالي الأفريقي، كما أن المنصات الإلكترونية لديها القدرة على إحداث ثورة في التعليم العالي في إفريقيا من خلال توفير المرونة وإمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من الطلاب، بما في ذلك المهنيون العاملون وأولئك الموجودون في المناطق النائية إلا أنه يواجه بالعديد من التحديات وخاصةً في المناطق الريفية والمتمثلة بعدم كفاية الهياكل الأساسية التكنولوجية، والقيود المالية كالتكاليف المرتبطة بتطوير البنية التحتية الرقمية وإنشاء محتوى عبر الإنترنت، وتوفير الأجهزة للطلاب يمكن أن يجهد الميزانيات المؤسسية ويحد من وصول الطلاب المحرومين اقتصادياً.

3- التعليق على الدراسات السابقة: سيتم تناول أوجه الاختلاف والشبه فيما بينها وبين الدراسة الحالية، وأوجه الاستفادة من الدراسات السابقة، بالإضافة إلى ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وذلك كالتالي:

الهدف: يختلف الهدف الذي تسعى إليه الدراسات السابقة، حيث هدفت بعض الدراسات إلى معرفة أثر المنصات الإلكترونية على واقع التعليم العالي كدراسة (Chowdhury & et al,2024) ودراسة (ريان وآخرون، 2023م)، ومنها ما هدفت إلى المقارنة في استخدام المنصات الإلكترونية كدراسة (Adeniyi&et al,2024)، ومنها ما هدفت إلى تقديم تصور مقترح للتحويل الرقمي في الجامعات كدراسة دراسة (أبو هادي والخطيب، 2024)، ومنها هدفت إلى معرفة دور المنصات الإلكترونية في التعليم العالي كدراسة (ريان وآخرون، 2023م)، وهدفت دراسة (غالب، 2024) إلى بناء تصور مقترح للتغلب على معوقات استخدام المنصات التعليمية الإلكترونية في الجامعات اليمنية، واختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في أنه هدف إلى تحديد متطلبا المنصات الإلكترونية بهدف تحسين جودة التعليم في الجامعات.

المنهج: اختلفت المناهج المستخدمة في الدراسات السابقة، بعضها استخدمت المنهج المقارن كدراسة (Adeniyi&et al,2024)، ومنها استخدمت المنهج الوصفي المسحي كدراسة كل من (أبو هادي والخطيب، 2024) & (ريان وآخرون، 2023م)، ومنها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي كدراسة (Chowdhury & et al,2024) ودراسة (غالب، 2024) والتي يتفق مع البحث الحالي من حيث المنهج.

- **الأداة:** تباينت الأدوات التي استخدمتها الدراسات ، منها استخدمت أداة الاستبانة كدراسة كل من (أبو هادي والخطيب ،2024) و (ريان وآخرون، 2023م)، ومنها استخدمت الوثائق والتقارير ذات الصلة بالموضوع كدراسة كل من (Adeniyi&et al,2024) و(Chowdhury & et al,2024) و(غالب ،2024)، والتي يتفق معها البحث الحالي في استخدام الوثائق والتقارير كأداة.
- **أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:** استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في الآتي:
 - معرفة المصادر والدراسات التي تناولت المواضيع ذات الصلة بموضوع البحث الحالي والإفادة منها في بناء الإطار النظري.
 - التعرف على منهجياتها بما مكن الباحثة من تصميم منهجية بحثها.
- **أوجه التميز للبحث الحالي:**
- الهدف: معرفة متطلبات المنصات الإلكترونية لتحسين جودة التعليم في الجامعات.

ثانياً :- الإطار النظري:

أولاً:- ماهية المنصات الإلكترونية:

- 1- **مفهوم المنصات الإلكترونية:** تعد المنصات التعليمية الإلكترونية إحدى تطبيقات التكنولوجيا في العملية التعليمية، حيث أنها توفر فرصاً جديدة في تحسين التعليم ، وتعزيز الوصول إلى المعرفة، ونظراً لذلك تعددت تعريفاتها بتعدد جهات نظر الباحثين والمتخصصين بهذا الجانب، حيث عرفها كل واحد من زاوية اختصاصه، ومن تلك التعريفات : تعرف بأنها "نظام يوفر محتوى تعليمي وتفاعلي على شبكة الأنترنت في كل زمان ومكان

للطلبة من طرف هيئة التدريس، بهدف تحسين وتطوير العملية التعليمية" (شيروف وبوشوشة، 2024: 248).

ويعرفها (شريف ، 2020: 359) بأنها: "نظاماً يساهم في توفير المحتوى التعليمي الرقمي عبر الأنترنت، كما تعتبر بيئة محفزة لأعضاء هيئة التدريس عند استخدامها للتواصل مع الطلبة ومشاركتهم الأنشطة بطرق حديثة ومحفزة".

2- أهمية المنصات الإلكترونية: تتمثل أهمية المنصات الإلكترونية كما أشار (الشريف، ، 2021:362) بالآتي:

- تساعد مؤسسات التعليم في تطوير مناهجها وأساليبها التقييمية، كما تقدم محتوى رقمي حديث وفعال من خلال التعليم عن بعد .
- تمنح خدماتها التعليمية لكافة شرائح المجتمع، وتتيح لهم التعليم عن بعد في أي وقت وفي أي مكان.
- تمكن المنصات الرقمية من خلال الأدوات من إنشاء الفصول الرقمية عبر شبكات الإنترنت مما يقلل من التكاليف الباهظة على الطلبة .
- توفير المرونة في بيئة التعلم الإلكترونية مع تبادل الخبرات في المناهج المطورة بين الجامعات الأخرى المحفزة للابتكار.
- تحسين البيئة التعليمية بإعطاء مساحة كافية لتخزين المحتوى الرقمي واسترجاع الوثائق وإدارتها إلكترونياً من خلال شبكة الإنترنت.
- تسهيل عملية التفاعل بين الطلبة وإتاحة الفرصة لهم لتوظيف العديد من المصادر الرقمية في أنشطة التعليم والتعلم.
- وأضافت (الحداد ، 2022: موقع إلكتروني) بأن المنصات الإلكترونية :
 - توفر إمكانية الوصول إلى جميع الفصول الرقمية المختلفة عن طريق السوشيال ميديا.

- تساعد في مشاركة جميع المحتويات العلمية والعملية مما يساعد على إخراج مخرجات تعليمية عالية المستوى.
- تسهم في مشاركة المحتوى وعلى تبادل الأفكار والمعلومات المختلفة.
- تساعد أساتذة الجامعات في نشر دروسهم للطلبة في كل مكان وزمان والاستفادة منها وتطبيق جميع الأنشطة التعليمية بما فيها وضع الواجبات على المنصة.

3- خصائص المنصات الإلكترونية: للمنصات الإلكترونية العديد من

- الخصائص المتمثلة (ريان وآخرون ، 15:2023-16)بالتالي:
- إدارة المحتوى من خلال الوصول إلى المحتوى التعليمي الإلكتروني سواءً تم شراؤه تجارياً أو إضافته من قبل مستخدمين، حيث تمكن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمدرسين من إنشاء المواد التعليمية والدورات وتخزينها وإعادة توظيفها مع إتاحة الوصول لهذا المحتوى عن طريق الأنترنت.
- تخطيط المناهج من خلال تقييم ودعم الدروس أو المحاضرات ورسم خطة العمل.
- التواصل حيث تسمح بالاتصال والتواصل من خلال البريد الإلكتروني ومنتديات النقاش ولوحات الإعلان والمدونات.
- الإدارة حيث تتيح نظام لإدارة التعليم والتعلم ويتم من خلاله تتبع تقدم الطلبة والمتدربين عن طريق اختبارات التقييم، بالإضافة إلى توفر معلومات عن الطلبة كمواعيد حضورهم وجدولهم الزمني والاطلاع على حافظة أعمالهم إلكترونياً.
- ويضيف (فراولة ، 2019:) بأن من خصائص المنصات التعليمية الإلكترونية ما يأتي:

- **غرضية:** بمعنى تسعى إلى تحديد أهداف تعليمية وتربوية محددة.
- **فردية:** تراعي الفروق الفردية بين المتعلمين، وتسهل تقدم المتعلم وفقاً لسرعته وبما يلبي حاجاته ورغباته.
- **استقلالية :** أي يمكن استخدامها دون الحاجة لمواجهة المتعلمين وجهاً لوجه، بالإضافة إلى استقلالية المتعلم في التعلم من حيث الزمان والمكان.
- **افتراضية:** لا تعتمد على قاعات دراسية حقيقية، بل قاعات إلكترونية تجمع المعلم والمتعلم بشكل متزامن أو غير متزامن.
- **اعتمادية:** أي الاعتماد على البرمجيات والوسائط المتعددة في عرض المحتوى العلمي الذي يعده المعلم مسبقاً.
- **اندماجية:** بمعنى يمكن استخدامها جنباً إلى جنب مع التعليم التقليدي، أو استخدامها بشكل مستقل عنه.
- **4- أنواع المنصات الإلكترونية:** توجد أكثر من نوع من المنصات الإلكترونية، وقد أشار إليها (نوري و عبود، 2021: 2-3) بالآتي:
 - **المنصة العامة (البوابة الأفقية):** وهي التي يمكن لأي من رواد الأنترنت استخدامها، حيث تقوم بعرض معلومات عامة، وتحتوي على روابط متعددة، وتقدم خدمات الاتصال والبحث وأشهرها بوابة محرك البحث جوجل.
 - **المنصة المتخصصة(البوابات الرئيسية):** هي التي لا تكون موجهة للجميع، ولكنها تستهدف فئة محددة فقط من مستخدمي الويب، ومنها المنصات التي تقدم دورات تدريبية في تخصص محدد أو المنصات والبوابات الطبية أو منصات العمل الحر وغيرها.
 - **المنصة الحكومية (البوابة القطاعية والخدمية):** وتعرف بمنصات أو بوابات المؤسسات، ويشمل ذلك كل من مؤسسات وشركات القطاعين

العام والخاص، وهي تهدف بشكل كبير إلى تقديم الخدمات التفاعلية والمعلومات للزوار، ومن أبرز أمثلتها منصة أبشر وغيرها.

- **منصة البوابات:** ويتم من خلالها عرض قائمة دليل إلكتروني يضم جميع البوابات والمنصات الأخرى، والمواقع على شبكة الأنترنت، ويتم إضافة الروابط الإلكترونية الخاصة بكل منصة أو بوابة ومعلومات مختصرة عنها، ويتم تصنيف تلك البوابة وترتيبها وفقاً لمجال تخصص كل منها. وترى (الحداد ، 2022: موقع إلكتروني) بأن أنواع المنصات الإلكترونية نوعين هما :

- **المنصات التجارية:** وهي منصات تسهل التفاعلات التجارية بين مجموعتين مختلفتين إحداهما الموردين والأخرى المستخدمين عبر الأنترنت.

- **المنصات التعليمية:** هي منظومة برمجية تعليمية تفاعلية متكاملة متعددة المصادر على شبكة الأنترنت لتقديم المقررات الدراسية والبرامج التعليمية والأنشطة التربوية ومصادر التعلم الإلكترونية للمتعلمين في أي وقت وفي أي مكان بشكل متزامن وغير متزامن باستخدام أدوات تكنولوجيا التعليم والمعلومات والاتصالات التفاعلية بصورة تمكن المعلم من تقويم المتعلم.

-5 **دور المنصات التعليمية الإلكترونية في تحسين جودة التعليم الجامعي:**
تؤثر المنصات التعليمية الإلكترونية بشكل كبير في تحسين جودة التعليم في الجامعات من خلال توفير فرص التعلم الذاتي، والتفاعل مع المحتوى

بشكل مرن ومناسب لاحتياجات كل فرد ، ومساعدة الطلبة في زيادة الوصول إلى التعليم ، وتقليل التكلفة، وتوفير فرص للتعلم مدى الحياة، وتطوير المهارات بما يتناسب مع التطورات الحديثة في العلوم والتكنولوجية. وتتأثر جودة التعليم الجامعي بعدة عوامل، وأبرزها العامل التكنولوجي الذي يؤثر فيها من عدة جوانب هي (بن طاهر، 2023: 87):

- **التفاعل بين الطلبة وعضو هيئة التدريس:** ويعتد التفاعل عاملاً أساسياً لجودة التعليم، وهذا يتحقق من خلال منصات التواصل والمناقشات الجماعية عبر الأنترنت.

- **تقييم الأداء والتغذية الراجعة:** حيث توفر المنصات الإلكترونية آليات فعالة في تقييم أداء الطلبة وتزويدهم بالتغذية الراجعة البناءة مما يساعدهم على تحسين أدائهم.

-6 **واقع المنصات التعليمية الالكترونية في الجامعات اليمنية: من الناحية النظرية:** أعدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أول خطة استراتيجية للتعليم العالي (2006-2010)، حيث تم الإشارة فيها إلى اعتماد أنماط التعليم الحديثة كالتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وتوظيف التقنية في الجوانب التعليمية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2006)، كما تم إنشاء مركز تقنية المعلومات بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (174) لسنة 2007م، وجاء في المادة (4) منه بأنه يهدف إلى "بناء نظام متكامل لتقنية المعلومات للتعليم العالي والبحث العلمي وإدارته على مستوى كافة مؤسسات التعليم العالي اليمنية ضمن شبكة رئيسية واحدة، يتم من خلالها تنسيق احتياجات هذه المؤسسات من تقنية المعلومات، وتأمين الحصول عليها بأفضل التكاليف، بما يضمن تطوير قدرات هذه المؤسسات في الارتقاء بمستوى أدائها وجودة خدماتها التعليمية خدمةً

لمتطلبات التنمية الوطنية الشاملة" (وزارة الشؤون القانونية، 2010: 539) .
وخرج مؤتمر الحوار الوطني عام 2011م بعددًا من التوصيات أبرزها: اعتماد
التعليم الإلكتروني في جميع مراحل التعليم وتوظيف تقنية المعلومات
والاتصالات، وتقديم أنماط جديدة من التعليم كالتعليم المفتوح، والتعليم
عن بعد، وبرامج التعليم المستمر(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،
2014: 18-19). **ومن الناحية التطبيقية:** نجحت جامعة صنعاء كأول جامعة
يمنية في تأسيس وحدة التعليم عن بعد عام 1997م ، بهدف استيعاب أولاد
المغتربين اليمنيين في الخارج، وفي عام 2008م تحولت الوحدة إلى مركز
مستقل يسمى مركز التعليم عن بعد، كما قامت بعض الجامعات بتقديم
ذلك النوع من التعليم عبر المواقع الإلكترونية، لكن دون إتباع أي إجراءات
إدارية أو قانونية وغيرها، واستمر الوضع هكذا حتى بعد صدور قانون التعليم
العالي عام 2010 م الذي شابه أوجه القصور الخاصة بالتعليم الإلكتروني، بعد
ذلك قامت وزارة التعليم العالي بتقييم تلك البرامج في الجامعات الحكومية
والأهلية عام 2013م بناء على الضوابط العامة المحددة في القرار الوزاري رقم
(170) لسنة 2007م، وقد أظهر التقييم عدم وجود لوائح منظمة لهذا النوع
من التعليم لاسيما في الجامعات الحكومية، و أوقفت الوزارة هذا النظام
مؤقتاً بهدف المراجعة والتقييم، وفي عام 2016 تم إيقافه بشكل قاطع
لوجود بعض المخالفات القانونية، وبعدها أصدر مجلس الاعتماد الأكاديمي
وضمان الجودة معايير التعليم عن بعد عام 2017م (الخطيب، 2022: 41) و
(الخولاني وسلام، 2021) المشار له في (غالب، 2024: 409-410)، وأما
المنصات التعليمية الإلكترونية فلا توجد في الجامعات اليمنية منصات
تعليمية إلكترونية وفق معايير وشروط قانونية محددة، وإنما يتم الاعتماد
على خدمة بعض وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقاته كالواتس والزووم

واليوتيوب والانسستغرام وغيرها، لتقديم الاعلانات والترويج لخدمات معينة، أو تسهيل مهمة المناقشات العلمية والعرض في المؤتمرات واللقاءات العلمية وهذا ما أكدته دراسة (غالب، 2024م).

7- تحديات استخدام المنصات الالكترونية في التعليم في الجامعات

اليمنية: على الرغم من تلك الجهود المبذولة إلا أنه توجد العديد من التحديات التي تقف عائقاً أمام الجامعات من تطبيق التكنولوجيا في أداء وظائفها، أبرزها:

- غياب نظم المعلومات والاتصالات اللازمة لربط أغلب الجامعات بكلياتها شبكياً.

- قلة خبرة أعضاء هيئة التدريس في التعليم الرقمي.

- ضعف العلاقة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الاتصالات بشأن تجهيز البنية التحتية للجامعات وربطها شبكياً، وتوفير خطوط الأنترنت وتقويتها حتى تتمكن الجامعات من مواكبة التغيرات التقنية الحديثة، مما يدل على ضعف القدرة المؤسسية التقنية للجامعات (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2019: 20-22).

- غياب نظام الأتمتة في الجامعة.

- نقص الأجهزة والأدوات في معاملها.

- عدم وجود مكتبة مركزية ورقية وإلكترونية.

- غياب اللوائح الداخلية لبعض الإدارات العامة والقاعات بالجامعات.

- غياب نظام التعليم الإلكتروني (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2019: 11-29).

ويضيف (الأهنومي و الشامي ، 2021: 421) بأن من تلك التحديات ما يأتي:

تحديات مادية : تتمثل ب:

- ضعف البنية التحتية من حيث توفر أجهزة الحاسوب ومستلزماته.
ضعف توافر الاتصالات والأترنت.

تحديات بشرية : تتمثل ب:

- عدم كفاية الكوادر البشرية.
- ضعف امتلاك مهارات الحاسوب من قبل المعلم والمتعلم.
- رفض أعضاء هيئة التدريس للوسائل التكنولوجية وتمسكهم بالوسائل التقليدية.

8- متطلبات تفعيل المنصات الإلكترونية في التعليم الجامعي في اليمن:

- **متطلبات إدارية و تشريعية : تتمثل بالآتي:**
- وجود استراتيجية وسياسة تعليمية واضحة بشأن تطبيق وتفعيل المنصات الإلكترونية في الجامعات اليمنية.
- إعداد دليل تعريفي على مستوى الجامعات للتعريف بماهية المنصات الإلكترونية وأهميتها وأهدافها، وما تتضمنه من برمجيات وغيرها من مستلزمات العمل.
- توفر خطة مالية لنجاح العمل بالمنصات الإلكترونية وتشمل مصادر لتمويل الدراسات والأبحاث الإلكترونية والقاعات التعليمية الافتراضية والمكتبات الافتراضية.
- سن اللوائح والتشريعات التي تكفل للجامعات تطبيق التعليم الإلكتروني والمنصات الإلكترونية على مستوى الكليات والمراكز التابعة للجامعات اليمنية.
- إعادة تأهيل وتطوير مركز تقنية المعلومات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والذي يعد حلقة وصلة إلكترونياً فيما بين الجامعات على المستوى المحلي وبينها وبين الجامعات على المستوى الخارجي.

- **متطلبات تقنية: تتمثل بالآتي:**

- توفر بنية تحتية تكنولوجية من أجهزة حاسوب وشبكات الاتصال ومعدات وموارد بشرية ومصادر تمويل كافية، وخدمة أنترنت بشكل جيد.
- توفير الدعم الفني وصيانة الأجهزة والشبكات بصورة مستمرة لمواجهة أي مشكلة تقنية تعترض أعضاء هيئة التدريس أثناء العملية التعليمية تقنياً.
- إعادة تأهيل واستكمال منظومة الربط الشبكي وتوسيعه للربط بين الجامعات على مستوى الجمهورية ومع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- توفير منظومة الربط الشبكي للجامعات مع جامعات إقليمية ليسهل تبادل الخبرات والأفكار.
- توفير برامج تدريبية ودورات تخصصية تكنولوجياً لكافة منتسبي الجامعات.

- **متطلبات بشرية: تتمثل بالآتي:**

- عضو هيئة التدريس والذي يعد العنصر الفعال في العملية التعليمية ، ويعتمد نجاح التعليم إلكترونياً على درجة امتلاكه للمهارات والمعارف للتعامل الأجهزة والشبكات اللازمة للمنصات الإلكترونية.
- كادر إداري مؤهل تقنياً.
- منتجي البرمجيات ومصممي المواقع الإلكترونية.
- طلبة لديهم المعرفة الكافية بأساسيات الكمبيوتر والتعامل مع الأنترنت والبريد الإلكتروني.

- **ثالثاً:- خلاصة البحث: تتمثل خلاصة البحث بالآتي:**

- **أهم نتائج البحث:** توصل البحث إلى نتائج أهمها:

- أن المنصات الالكترونية تعد أبرز تطبيقات التكنولوجيا في العملية التعليمية؛ وذلك لتوفر فرصاً جديدة في تحسين التعليم، وزيادة الوصول للمعرفة، كما أنها تسهم في تحسين جودة التعليم في الجامعات من خلال ما توفره من فرصاً للتعلم الذاتي، وتقليل التكلفة، وتطوير المهارات بما يتناسب مع التطورات الحديثة في العلوم والتكنولوجيا.
- أن واقع استخدام المنصات الإلكترونية في الجامعات اليمنية لا وجود لمنصات تعليمية وفق شروط قانونية محددة ، وإنما يتم الاعتماد على بعض وسائل التواصل الاجتماعي كالواتس والزووم واليوتيوب والانسستغرام وغيرها في تقديم خدمات محددة كإعلانات أو تسهيل مهمة المناقشات العلمية والمؤتمرات واللقاءات العلمية، كما أن من أبرز التحديات التي تواجه تطبيق المنصات الالكترونية في الجامعات اليمنية تتمثل بضعف البنية التحتية التكنولوجية.
- من متطلبات المنصات الالكترونية في الجامعات اليمنية متطلبات إدارية تشريعية تتمثل بوجود استراتيجية وسياسة تعليمية واضحة بشأن تطبيق المنصات الالكترونية في العملية التعليمية في الجامعات ، وسن اللوائح والتشريعات المنظمة لذلك، ومتطلبات تقنية تتمثل بتوفير بنية تقنية تكنولوجية ليسهل تبادل الخبرات والمعارف، ومتطلبات بشرية تتمثل بتوفير كادر مؤهل تقنياً.

- **التوصيات:** بناءً على ما تم الإشارة إليه من دور المنصات الالكترونية في تحسين جودة التعليم في الجامعات اليمنية، فإن الباحثة توصي بالآتي:
 - نشر ثقافة المنصات الالكترونية في أوساط التعليم الجامعي لدورها الكبير في تحسين جودته والارتقاء به.
 - التعاون المشترك بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، بما يسهم في توفير بنية شبكية للجامعات لتعزيز تواصلها تكنولوجياً داخلياً وخارجياً، وتوفير برامج تدريبية للعاملين على كيفية التعامل مع تلك المنصات.
 - قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بوضع استراتيجية حقيقية واضحة قابلة للتطبيق بشأن تطبيق المنصات الالكترونية وفي ضوء شروط وقوانين محددة وواضحة.

رابعاً:- المراجع:

- 1- أبو هادي، أنور يحي يحي صالح والخطيب، ياسر حزام هزاع.(2024). تصور مقترح للتحويل الرقمي في الجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة، **مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية**، المجلد 1، العدد 1، ص 760-801.
- 2- الأهنومي، عبدالكريم والشامي، منير زيد .(2021). تحديات تطبيق بيئات التعليم الالكتروني بالجامعات اليمنية في ظل التطورات المعاصرة من

- وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، **مجلة جامعة البيضاء**، المجلد 3، العدد 2، ص ص 413-432.
- 3- بن طاهر، نور الدين. (2023). جودة المناهج التربوية ودورها في تفعيل العملية التعليمية، **مجلة إناسة وعلوم المجتمع**، المجلد 6، العدد 1.
- 4- الحداد، منى عبدالله محمد. (2022). **المنصات الرقمية أو الإلكترونية**. <http://portal.arbid.com>.
- 5- الخطيب، خليل. (2022). واقع التعليم عن بعد بالجامعات اليمنية ومتطلبات تطويره في ظل تفشي كورونا، **المركز الديمقراطي العربي : للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية**، ألمانيا، برلين، ص ص 6-54.
- 6- ريان، أمدر وأخرون. (2023). **دور المنصات الرقمية التعليمية في تحصيل الطالب الجامعي (منصة موودل نموذجاً): دراسة على طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 بقالمة، الجزائر.
- 7- شريف، باسم بن نائف. (2020). واقع اتجاهات طلبة الجامعة نحو توظيف المنصات الرقمية في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية، **مجلة جامعة طيبة للآداب للعلوم الإنسانية**، المجلد 9، العدد 22.
- 8- الشريف، باسم بن نائف محمد. (2021). واقع اتجاهات طلبة الجامعة نحو توظيف المنصات الرقمية في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية : جامعة طيبة أنموذجاً ، **مجلة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية** ، السنة السابعة، العدد 22، ص ص 353-406.
- 9- شيروف، فضيلة وبوشوشة، هبة. (2024). دور المنصات الرقمية في تحسين جودة التعليم العالي من وجهة نظر الأساتذة : دراسة حالة

- منصة MOODLE & SNDL ، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** ، جامعة
باتنة1، المجلد 25، العدد1، ص ص 245-270.
- 10- عجال، مسعود. (2018). مبادئ ومعايير جودة التعليم العالي، **مجلة
علوم الإنسان والمجتمع** ، المجلد 7، العدد27، الجزء 2، ص ص 819-842.
- 11- العنزي، أحمد مساعد.(2021).فاعلية برنامج تدريبي قائم على
منصات التعلم الإلكتروني التفاعلية في تنمية مهارات تطبيقات الواقع
المعزز لدى معلمي المرحلة المتوسطة بالكويت، **مجلة كلية التربية** ،
جامعة الإسكندرية، المجلد31، العدد1، ص ص 21-60.
- 12- غالب، إنشراح أحمد إسماعيل. (2024). تصور مقترح للتغلب على
معوقات المنصات التعليمية الالكترونية، **مجلة جامعة المهرة للعلوم
الإنسانية**، العدد17، ص ص 392-431.
- 13- نوري، أسماء وعبود، محمد. (2021). **البوابات والمنصات الرقمية،
موقع الجامعة المستنصرية**، بغداد، <https://uomustansiriyah.edu.iq>.
- 14- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2006). استراتيجية الوطنية
لتطوير التعليم العالي (2006-2010) ، صنعاء ، اليمن.
- 15- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2021). **تحليل الوضع الراهن
للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية**.
- 16- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(2014). **دليل التعليم العالي**
، صنعاء، اليمن.
- 17- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي¹. (2019). **تقرير جامعة ذمار**،
صنعاء ، اليمن.

- 18- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي². (2019). **تقرير جامعة حجة**. صنعاء ، اليمن.
- 19- وزارة الشؤون القانونية. (2010). **قانون التعليم العالي** ، صنعاء ، الجمهورية اليمنية.
- 20- وزارة الشؤون القانونية. (2010). **تشريعات التعليم العالي والبحث العلمي**، صنعاء ، اليمن.
- 21- اليافعي، وفاء أحمد عبده. (2020). **استراتيجية مقترحة لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء مدخل المعرفة**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تعز.
- 22- وحشة، نادية عبدالله الطلّب . (2022). متطلبات توظيف المنصات التعليمية الإلكترونية في العملية التعليمية من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية في محافظة عجلون، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، المجلد 6، العدد 3، ص ص 41-56.

23- Adeniyi, Idowu Sulaimon& et al.(2024). E-learning platforms in higher education: A comparative review of the USA and Africa, International Journal of Science and Research Archive, 11(01),pp 1686-1697.

24- Chowdhury, Arnab& et al.(2024). A Review On The Role Of Digital Education In Higher Education, Educational Administration: Theory and Practice, 30(6), pp 2375 - 2381.

درجة وعي معلمي التعليم الأساسي بحقوق الطفل في القانون السوري

إعداد الدكتورة: مايزه عزيز رسوق/ المدرسة في قسم تربية الطفل/جامعة حماة/سورية

الملخص:

يهدف البحث إلى تعرف درجة وعي المعلمين بحقوق الطفل في القانون السوري، وتعرّف الفروق وفقاً لمتغيرات (الجنس- سنوات الخبرة- المؤهل العلمي) بين المعلمين حول درجة وعيهم بقوانين حقوق الطفل، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وأعدت استبانة مكونة من أربعة محاور شملت (حقوق الطفل في الدستور والقانون المدني وقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات) وضمت (31) بنداً، وطبقت الأداة على عينة مكونة شملت (581) معلماً ومعلمة في مدارس حماة، وانتهت الدراسة إلى أن درجة وعي المعلمين لحقوق الطفل في القانون السوري منخفضة في جميع المحاور، وبدرجة متوسطة في محوري الدستور والقانون المدني السوي، كم أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية بين المعلمين تعزى لمتغيري الجنس وسنوات الخبرة، مع وجود فروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي وتعود لصالح المعلمين ذوي الدراسات العليا، وكان من أهم المقترحات بناءً على نتائج البحث ضرورة تعميم فكرة الثقافة القانونية على جميع القطاعات والمؤسسات ومنها القطاع التعليمي ولاسيما فيما يتعلق بحقوق الطفل، إجراء دورات تدريبية للمعلمين حول حقوق الطفل الدولية وكما وضعها القانون السوري، من

الممكن إدخال مادة تشريعات الطفولة ومنظماتها التي تدرس في التعليم المفتوح إلى قسم معلم الصف في التعليم النظامي ليستفيد منها المعلمون بعد التخرج، إجراء دراسات مشابهة حول حقوق الطفل من وجهة نظر أولياء الأمور أو برامج تعليمية للأطفال تزيد من معارفهم حول حقوقهم.

كلمات مفتاحية: وعي- المعلمين- التعليم الأساسي-حقوق الطفل- القانون السوري.

The degree of awareness of primary school teachers of children's rights in Syrian law

Abstract:

The research aims to identify the degree of awareness of teachers of children's rights in Syrian law, and to identify the differences according to the variables (gender - years of experience - academic qualification) among teachers regarding their degree of awareness of children's rights laws. To achieve this goal, the researcher followed the descriptive analytical approach, and prepared a questionnaire consisting of four axes that included (children's rights in the constitution, civil law, personal status law, and penal law) and included (31) items. The tool was applied to a sample consisting of (581) male and female teachers in Hama schools. The study concluded that the degree of awareness of teachers of children's rights in Syrian law is low in all axes, and at an average level in the axes of the constitution and civil law. The results also showed that there were no statistically significant differences between teachers attributed to the variables of gender and years of experience, with differences attributed to the variable of academic qualification in favor of teachers with postgraduate studies. One of the most important

proposals based on the research results was the necessity of generalizing the idea of legal culture to all sectors and institutions, including the educational sector, especially with regard to children's rights, and conducting training courses For teachers on international children's rights as set by Syrian law, it is possible to introduce the subject of childhood legislation and its organizations that are taught in open education to the classroom teacher section in regular education for teachers to benefit from after graduation, conduct similar studies on children's rights from the parents' point of view or educational programs for children that increase their knowledge about their rights.

Keywords: Awareness - teachers - basic education - children's rights - Syrian law.

مقدمة:

تعتبر حقوق الطفل من أهم القضايا الإنسانية التي تعنى بها المنظمات العالمية وتحاول إرساء قواعدها من خلال حزمة من المواثيق والمعاهدات، ومنها إعلان جنيف لحقوق الطفل في العام 1924، وإعلان حقوق الطفل في الأمم المتحدة للعام 1959، وأخيراً الإعلان العالمي لاتفاقية حقوق الطفل في عام 1989 من قبل منظمة الأمم المتحدة والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1990، وتضمن الاتفاقية (54) مادة وعرفت الطفل بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق، ومن أهم هذه المواد مبدأ عدم التمييز، وحق الطفل في الحياة، والتعبير عن آرائه، وحصوله على الرعاية الصحية، والتعليم والحماية، وكل ما يضمن للطفل حياة سوية وصحية وسعيدة، ووقعت الحكومة السورية على هذه الاتفاقية في عام 1993، وتوزعت حقوق الطفل السوري في الدستور وفي القانون المدني وفي قانون الأحوال الشخصية وفي قانون العقوبات، وتعدّ التربية ركناً أساسياً في المجتمع ويقع على عاتقها مسؤوليات وأدوار متعددة كبناء الرؤية الفكرية الدافعة للتغيير والتقدم في المجتمع، وإكساب المتعلمين الاتجاهات والقيم، وتنمية مواهبهم وقدراتهم، وتعليمهم طرائق التفكير، والموائمة بين الأصالة والمعاصرة، وكذلك تعريف المتعلمين بأهم حقوقهم التي كفلها لهم القانون، وواجباتهم تجاه المجتمع، لذلك كان واجباً على المعلمين تطبيق هذه القوانين في حياتهم العملية وإكسابها لتلاميذهم من خلال الأنشطة التدريسية المعدة من قبلهم، ويعد وعي المعلمين بحقوق الطفل من العناصر الأساسية في تحقيق بيئة تعليمية صحية وآمنة، فالمعلمون كأفراد مؤثرين في حياة الأطفال، ويتحملون

مسؤولية كبيرة في حماية وتعزيز هذه الحقوق ومن هنا جاءت فكرة القيام بهذا البحث.

1-مشكلة البحث:

إذا كان من أهم أهداف التربية هو تنمية شخصية المتعلمين من كل جوانبها وضمان حقّ كلّ منهم أن يحظى بالتعليم المناسب له، وهذا من أبسط حقوقهم في القانون، لذا لابد من تعريفه بحقوقه وجعلها واضحة منذ الطفولة ليبنى عليها مستقبلاً، وكفل الدين الإسلامي حقوق الطفل وتشمل مرحلة الطفولة في نصوصه منذ تكوين الجنين وتنتهي بالبلوغ، فقد حرم الإسلام الإجهاض وكفل للطفل اسمه الحسن، والرضاعة، والمساواة، والنفقة، والعليم، ووجوب وجود ولاية عليه، كما اهتم الدين المسيحي بحقوق الطفل حيث اعتبرت الكنيسة الكاثوليكية أن الحياة البشرية هبة مجانية من الله ولا يمكن لأي كائن بشري أن يحدد مصير شخص ما، وللطفل حق في الحياة والسلامة الجسدية وتربية خالية من العنف، والمساواة، وقد أكدت العديد من الدراسات التي أهمية موضوع حقوق الأطفال في قطاع التربية ومنها دراسة البقعاوي في السعودية (2019) وهي دراسة نقدية في ضوء الإسلام حول المبادئ والأهداف المتعلقة بحقوق الطفل المدرسية كما جاءت في وثيقة اليونيسيف، ودراسة ضياء(2014) حول حقوق الطفل في الإسلام والمواثيق الدولية، ونتيجة لما أكدته الأديان على أهمية الالتزام بحقوق الطفل، وما أثبتته الدراسات السابقة من أهمية الموضوع، ونظراً لقلّة الأبحاث في هذا المجال في سوريا قامت الباحثة بهذا البحث والذي تنحصر مشكلته بالسؤال الآتي:

ما درجة وعي المعلمين بحقوق الطفل في القانون السوري؟

2- أهمية البحث:

- أهمية موضوع حقوق الطفل بشكل عام وفي القانون السوري بشكل خاص.

- أهمية تعليم المهارات القانونية واكسابها للأطفال في المدارس وأهمية تمكّن المعلمين من أبسط المعارف حول القانون السوري وتشريعاته المخصصة للطفولة، لتوجيه المتعلمين نحو حقوقهم وواجباتهم.

- من المنتظر أن تلفت الدراسة نظر القائمين على العملية التربوية لإدراج المهارات القانونية ضمن المناهج الدراسية.

- من المؤمل أن تمهد نتائج البحث الطريق أمام العديد من الدراسات والأبحاث في مجال تعليم قوانين حماية الطفل وحقوقه.

3- أهداف البحث:

- إعداد قائمة بأهم حقوق الطفل في الدستور والقانون السوري والتي يمكن للمعلم الاستفادة منها في غرفة الصف.

- الكشف درجة وعي المعلمين بقوانين حقوق الطفل في سورية.

- تعرّف الفروق وفقاً لمتغيرات (الجنس- سنوات الخبرة-المؤهل العلمي) بين المعلمين حول درجة وعيهم بقوانين حقوق الطفل في سورية.

4- متغيرات البحث:

أولاً: المتغير المستقل: في البحث الحالي المتغيرات المستقلة هي الجنس (ذكر، انثى) و سنوات الخبرة (من 1- أقل من عشر سنوات، من سنوات 10 وما فوق).

ثانياً: المتغير التابع: وعي المعلمين بحقوق الطفل في القانون السوري.

5- أسئلة البحث وفرضياته:

- سؤال البحث: ما درجة وعي المعلمين بحقوق الطفل في القانون السوري؟

-الفرضية الأولى: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات المعلمين على بنود الاستبانة عند مستوى دلالة (0.05) حول وعيهم بحقوق الطفل في القانون السوري إلى متغير الجنس.

-الفرضية الثانية: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات المعلمين على بنود الاستبانة عند مستوى دلالة (0.05) حول وعيهم بحقوق الطفل في القانون السوري تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

- الفرضية الثالثة: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات المعلمين على بنود الاستبانة عند مستوى دلالة (0.05) حول وعيهم بحقوق الطفل في القانون السوري تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

6- حدود البحث:

-الحدود الزمنية: قامت الباحثة بتطبيق البحث في العام 2023.

-الحدود المكانية: مدارس محافظة حماة.

-الحدود البشرية: شمل المجتمع الأصلي للبحث جميع المعلمين في التعليم الأساسي.

-الحدود الموضوعية: الاستبانة المعدة وفق نصوص القانون السوري لحقوق الطفل.

7- مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

الوعي: إدراك الفرد لأشياء معينة في الموقف أو الظاهرة (شحاته، النجار، 2003، 334).

ويقصد بدرجة الوعي في هذه الدراسة: إدراك المعلمين بشكل مبسط لحقوق الطفل كما وردت في الدستور السوري وقانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية والقانون المدني، بما يمكنه من اكسابها لتلاميذه عبر أنشطة محددة.

المعلمون: ويقصد بها جميع المعلمين في التعليم الأساسي اختصاص معلم صف في مدارس مدينة حماة.

حقوق الطفل: هي مجموعة من المبادئ المتعلقة بالجوانب الإنسانية، والاجتماعية المستمدة من الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، والتي تمكنه من العيش بطفولة سعيدة تكون مصدر خير له وللمجتمع (زيدان، 2004، 29).

وتعرفها الباحثة إجرائياً: بأنها الحقوق التي أقرتها الامم المتحدة في اتفاقيتها لعام 1989 والتي انضمت إليها الجمهورية العربية السورية في عام 1993 وأقرت من خلالها تشريعات الطفولة في الدستور الخاص بالبلد.

القانون السوري: يعرف القانون بأنه مجموعة من القواعد التي تطبق على الأشخاص في علاقاتهم الاجتماعية، ويفرض عليهم احترامها ومراعاتها في سلوكهم بغية النظام في المجتمع (بيرقدار، د.ت.4).

وتعرف الباحثة القانون السوري: كل المواد التي تناولت قضية حقوق الطفل في الدستور وفي القانون المدني وقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات في الجمهورية العربية السورية.

8- الدراسات السابقة:

- دراسة الرشيد (2009) في سورية بعنوان: مشروع قانون حقوق الطفل في سوريا دراسة نقدية تحليلية في ضوء الشريعة الإسلامية.

تناول البحث مشروع قانون حقوق الطفل الذي صدرت مسودته في تشرين الأول للعام 2006، مع تعديلاته اللاحقة، ويدرسه من ناحية انسجامه مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقبل عرض مواده القانونية التي لا تنسجم وأحكام الشريعة، ويقدم البحث الدراسة التطبيقية لمواد المشروع، وحاول البحث أن يسهم في دراسة المشروع وإغنائه قبل أن يصبح قانوناً، حرصاً على تقديم الرؤية الإسلامية لأمر يهتم به المجتمع بأسره، فضلاً عن كون الشريعة المرجعية الأولى التي يحتكم إليها المسلمون، وأهم المصادر التشريعية التي نص عليها الدستور السوري، واتبع البحث منهج الاستقراء

لمعرفة آراء الفقهاء، كما اتبع المنهج التحليلي في دراسة المواد القانونية،
وشفع ذلك بالمقارنة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- دراسة رضوان (2016) في البحرين بعنوان: حقوق الطفل في القانون
الدولي والشريعة الإسلامية.

هدفت الدراسة لإلقاء الضوء على المواثيق الدولية المعنية بحماية
حقوق الطفل ومقارنتها بأحكام الشريعة الإسلامية، مع الإشارة لتجربة
مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة في مجال حماية حقوق
الطفل، واتبع الباحث المنهج الوصفي والمقارن وكان من أهم نتائج البحث
أن الشريعة الإسلامية قد وضعت منهجاً متكاملاً لحماية الطفولة، يعجز
معه أي تشريع وضعي مهما اجتهد واضعو السياسات والقوانين، وقانون
حماية الطفل البحريني رقم 37 للعام 2012 في مجمله أولى مصلحة الطفل
الفضلى كل الاعتبار وأمنّ حقوق الطفل كحق الحياة والتعليم والصحة
والتعبير، كما خلصت الدراسة إلى أن قواعد الحماية التقليدية لحقوق الطفل
والتي تتمثل في بعض النصوص المتناثرة في التشريعات الوطنية لبعض
الدول لم تعد كافية لمواجهة الانتهاكات التي قد يتعرض لها الأطفال.

- دراسة فايز وكامير (Faiz & Kamer, 2017) في تركيا بعنوان: آراء
المعلمين بخصوص حقوق الطفل.

هدفت الدراسة إلى معرفة آراء المعلمين نحو حقوق الأطفال في
تركيا، واتبعت المنهج النوعي، باستخدام أداة المقابلة المقننة على 30 معلماً
ومعلمة من التعليم الأساسي، كان من أهم النتائج أن معظم المعلمين
يعتقدون أن الأطفال يمتلكون اختلافات في بيئاتهم التعليمية وحياتهم

الأُسرية والاقتصادية وبيئتهم المحلية التي يقطنونها، مما أسفر عن عدم المساواة بين الأطفال، ويرى المعلمون والمعلمات أن الأسر لم تولي الاهتمام اللازم بحقوق الأطفال، مما يستوجب الاعتناء بحقوقهم والعطف عليهم، وفيما يتعلق بالمدارس فيرى المعلمون أن المدارس لا توفر الضمانات اللازمة والبيئة المحفزة لحقوق الطفل مما نجم عنه تدني الانضباط في المدارس بسبب الحرمان الشديد، وأشار المعلمون لضرورة تفعيل الأنشطة المصاحبة الصفية وغير الصفية لمساعدة الأطفال على فهم حقوقهم، مع وجوب توعية الأسر بحقوق الأطفال عبر وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني.

- دراسة سترومسو (Stromso, 2018) في النروج بعنوان: حقوق

الطفل، البحث التشاركي والبناء المشترك للانتماء الوطني.

هدفت الدراسة إلى مناقشة التربية على حقوق الإنسان في شتى المجالات، وتركز على المشاركة في بناء الانتماء الوطني، وتكونت عينة البحث من 289 نص من نصوص التلاميذ، و33 مناقشات جماعية في 6 مدارس ثانوية في النرويج، وأسفرت النتائج إلى أن التفاعل بين التلاميذ ومعلميهم يحدث إنتاجاً، في حين أسهمت المناقشات الجماعية في مساعدة التلاميذ على التفكير في كيفية فهمهم للانتماء من خلال التداخلات التربوية.

- دراسة الأنصاري والمقاطي (2020) في السعودية بعنوان: حقوق

الطفل في كتب الدراسات الاجتماعية والمواطنة بالتعليم العام في ضوء الميثاق العالمي لحقوق الطفل وخصوصية المجتمع السعودي.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة تضمين حقوق الطفل في كتب الدراسات الاجتماعية والمواطنة بالتعليم العام، ومعرفة مستوى التتابع والتكامل لحقوق الطفل، ومن ثم بناء مصفوفة المدى والتتابع لحقوق الطفل في تلك الكتب، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت بطاقة تحليل المحتوى، وتوصلت الدراسة إلى إعداد قائمة مكونة من (97) حق للطفل وتوزعت في (8) مجالات، وكشفت نتائج تحليل المحتوى إلى عن انخفاض شديد وبشكل غير متوازن ومتفاوت في تضمين حقوق الطفل في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية، حيث اقتصر التضمن على (31) حق وبنسبة بلغت 32% في جميع مجالات الدراسة، وظهر متفاوت شايخ في مجالات حقوق الطفل في مستوى التتابع، وعدم وجود تكامل بين مجالات حقوق الطفل في تلك الكتب، وبلغت قيمة كاي مربع (48) عند مستوى دلالة (0,05) وهي غير دالة إحصائياً، وبناءً على ذلك تمّ تصميم نموذج لمصفوفة التتابع والمدى لحقوق الطفل في تلك الكتب في ضوء الميثاق العالمي لحقوق الطفل وخصوصية المجتمع السعودي.

- دراسة اسماعيل وآخرون (2021) في عمان بعنوان : درجة الوعي بقوانين حقوق الطفل لدى مديري المدارس في سلطنة عمان وانعكاساتها على ممارساتهم اليومية.

هدفت الدراسة إلى معرفة درجة وعي مديري المدارس في السلطنة بقوانين حقوق الطفل المتضمنة في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في القانون العماني، وتكون مجتمع الدراسة من مديري المدارس في خمس محافظات مسقط، الداخلية، الباطنة جنوب، مسندم، ظفار، وخلصت الدراسة وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الإلمام باتفاقيات وقوانين حقوق

الطفل له تأثير إيجابي على ممارسات المديرين على مستوى حقوق الطفل عامة وعلى حقوقه القانونية والثقافية والسياسية، كما توصلت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً في معظم المحاور تبعاً لمتغير الجنس ولصالح الإناث، وعدم وجود تأثير لمتغير نوع المدارس الصديقة أو غير الصديقة على درجة الوعي ولا يوجد تأثير على مستوى متغير المحافظة.

-التعليق على الدراسات السابقة:

- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث التركيز على امتلاك المعلمين للمعرفة المتعلقة بحقوق الطفل في القانون السوري، بينما الدراسات السابقة كشفت عن أهم هذه الحقوق.

- تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة فايز وكامير في تركيا ودراسة اسماعيل وآخرون في عمان من حيث التطبيق ولكن اختلفت معهما في مجال منهجية البحث والعينة.

- اختلفت الدراسة الحالية عن دراسة الانصاري والمقاطي من حيث التطبيق والمنهجية والعينة حيث اتبعت الدراسة تحليل محتوى الكتب المدرسية لمعرفة درجة تضمينها لحقوق الطفل، واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة الرشيد ودراسة رضوان اللتان اتصفتا بالدراسة القانونية البحتة لحقوق الطفل بالتقاطع مع الشريعة الإسلامية.

-تنوعت أماكن الدراسات ما بين سورية والبحرين والسعودية وعمان وتركيا والنرويج.

- ما استفادت منه الباحثة في بحثها الحالي من الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تمّ الاستفادة من الجوانب الآتية:

-التّعرف على المتغيرات التي تناولتها الدراسات السابقة ومقارنتها بمتغيرات البحث الحالي لمعرفة مدى التشابه والاختلاف بينها.

- الإفادة من الفرضيات المطروحة في الدراسات السابقة ومعرفة ما تحقق منها، والتّعرف على الأساليب الإحصائية المتبعة فيها والتّعرف على ما خلصت إليه هذه الدراسات من نتائج وتوصيات وما يمكن أن يحققه البحث الحالي من فائدة في ضوء ذلك.

9- الجانب النظري:

تزايد الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان عامةً، وبحقوق الطفل خاصةً، مع بدايات القرن العشرين، وعقدت في إطار ذلك معاهدات مهمة، وصدرت تصريحات وإعلانات دولية كان الهدف منها جميعاً خلق عالم أفضل للأطفال، خاصة بعد ما تم رصد ارتفاع معدلات الوفاة بين الأطفال ونقص العناية الصحية بهم وسوء معاملتهم واستغلالهم في العديد من دول العالم.

9-1- اتفاقية حقوق الطفل للعام 1989:

تعد اتفاقية حقوق الطفل للعام 1989 الوثيقة الدولية الأهم على الإطلاق فيما يتعلق بحقوق الطفل، وقد تناولت بنودها حماية الطفل من جميع جوانب حياته المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فوضعت إطاراً شاملاً للحد الأدنى من المعايير الخاصة برعاية الطفل ونمائته السويين، وعرفت المادة الأولى من الاتفاقية الطفل بأنه: «لأغراض

هذه الاتفاقية يقصد بالطفل كل إنسان لم يبلغ الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه».

تنقسم اتفاقية حقوق الطفل إلى أربعة أقسام رئيسية هي :

- الديباجة التي تضع سياق الاتفاقية.

- الجزء الثاني: (المواد 1-41) الذي يشرح حقوق الطفل جميعها.

- الجزء الثالث (المواد من 42-45) ويتضمن آليات مراقبة تطبيق

الاتفاقية.

- الجزء الرابع (المواد 46-54) ويغطي الترتيبات الخاصة بالتوقيع

والتصديق والانسحاب من الاتفاقية، وغير ذلك من أمور تنظم الجانب الإجرائي المتعلق بالاتفاقية.

وبعيداً عن الديباجة والأمور المتعلقة بالتطبيق يحمل الجزء الثاني من

الاتفاقية الذي يتحدث عن الحقوق حقوقاً ثلاثة أساسية تنبثق عنها جميع الحقوق الأخرى التي يجب منحها للطفل.

وهذه الحقوق الرئيسية هي حق الطفل في البقاء والنماء، حق الطفل

في الحماية، حق الطفل في المشاركة.

على أن جميع هذه الحقوق يجب منحها للطفل في إطار مبدأ أساسي

هو مبدأ المصلحة الفضلى للطفل والذي جاءت به المادة الثالثة من

الاتفاقية على النحو التالي "في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال سواء

قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة أو المحاكم أو

السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية. يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى" (بكرة، الموسوعة القانونية المتخصصة).

2-9- حقوق الطفل في القانون السوري:

تضمن دستور الجمهورية العربية السورية الحقوق الأساسية للطفل وكفلها لكونه القانون الأعلى في النظام التشريعي في الدولة ومن أهم الحقوق الواردة فيه:

- حق الطفل في الأسرة فالأسرة نواة المجتمع ويحافظ عليها القانون، وتحمي الدولة الزواج وتشجع عليه.

- حق الطفل في الحرية والمواطنة فالحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية، والمواطنة مبدأ أساسي ينطوي على حقوق وواجبات يتمتع بها كل مواطن، والمواطنون متساوون في الحقوق والواجبات (دستور الجمهورية العربية السورية، المواد 23، 34).

- حق الطفل في الرعاية الصحية، حيث تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة، وتحمي الدولة صحتهم وتوفر لهم وسائل الوقاية والمعالجة (الدستور السوري، المادة 20-22).

- حق الطفل في التعليم، فالتعليم حق تكفله الدولة وهو مجاني في جميع مراحل، وإلزامي حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي (الدستور السوري، المادة 31).

ووضح القانون المدني حقوق الطفل كالآتي:

- حق الطفل في الشخصية القانونية. فشخصية الإنسان تبدأ بتمام ولادته حياً وتنتهي بموته. وتثبت الولادة والوفاة بسجلات الأحوال المدنية(القانون المدني السوري، المادة. 31-32).

- حق الطفل في الاسم واللقب. يجب أن يثبت ويسجل في السجل المدني بموجب شهادة ولادة، ويقع واجب التبليغ عن واقعة ولادة بموجب شهادة ولادة على الوالد، وفي حال غيابه يعود هذا الواجب على الوالدة أو أقرباء المولود البالغين(القانون المدني السوري، المادة 11-23).

- حق الطفل في الأسرة.

- الحق في الجنسية. وتعرف الجنسية بأنها رابطة قانونية وسياسية بين الفرد ودولة معينة يصبح الفرد بموجبها أحد السكان المكونين لها(فوال وآخرون، 2017، 61).

وأكمل قانون الأحوال الشخصية توضيحه لحقوق الطفل من خلال:

- حق الطفل بالنسب، والنسب هو رابطة قانونية تقوم بين الأب أو الأم أو الابن، وتدعى الأبوة من جهة الأب ، والأمومة من جهة الأم، وبنوة من جهة الابن(فوال وآخرون، 2017، 66).

-حق الطفل في الرضاعة وهو حق وواجب في الوقت نفسه. فهو حق للطفل وواجب على الأم(قانون الأحوال الشخصية السوري، المواد152-153).

- حق الطفل في النفقة، وتشمل كل ما يحتاجه الطفل من طعام وملبس ومسكن وكل ما يتعلق بها وغيرها من نفقات كالتعليم والعلاج لينمو بطريقة سليمة.

- حق الطفل في الحضانة، ويقصد بالحضانة القيام بتربيته ورعايته من قبل شخص يمنحه القانون هذا الحق حتى يبلغ الطفل سنّاً محدداً.

- حق الطفل في الميراث، ويقصد به كل ما يتركه المورث بعد وفاته من أموال منقولة وغير منقولة.

- الحق في الولاية على نفس الطفل وماله، فالطفل لا يستطيع إدارة شؤونه الشخصية والمالية لعدم اكتمال قدراته العقلية والجسدية، لهذا السبب يحتاج لمن يهتم به، ويوفر له حاجاته الشخصية ويدير أموره المالية.

كما أمن قانون العقوبات السوري الحماية للطفل من خلال:

- الحماية من الإجهاض فالقانون السوري يحمي حق الجنين في البقاء ويعد الإجهاض جرمًا جزائيًا معاقبًا عليه إلا في حالة كون الحمل يشكل خطراً على حياة الأم(قانون العقوبات السوري، المادة 525-526).

-حماية الطفل من الإيذاء، سواء كان بالضرب أو القتل المفضي للموت(قصدًا- عمدًا- من قبل أصوله- من قبل المرأة اتقاء العار- أو مساعدة الطفل على الانتحار أو عن طريق تسيبه) تعتبر جرمًا يحاكم عليها القانون(قانون العقوبات السوري، المواد 535-537-539-584-585-586).

حماية الطفل من العنف الجنسي، ويقصد به الاغتصاب والفحشاء والفعل المنافي للحياء، والحض على الفجور والدعارة، وجريمة السفاح وخطف الأطفال، والقاصر وارتكاب الفجور. يعاقب عليها القانون السوري وفق قانون العقوبات حسب المواد 495-505-506-509-476-477-481-500-501-502-503.

- حماية الطفل من الإهمال، ويتضمن الإهمال المفضي إلى إيذاء الطفل أو موته، وإهمال حاجات الطفل، وإهمال نفقته، وتسبب الوالد، يعاقب عليها قانون العقوبات السوري في المواد 487-488-484-486.

-حماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي، من خلال حمايته من المخدرات(استخدامه بتجارة المخدرات أو تشجيعه على تعاطيها)(المواد 39-40-41 من قانون المخدرات)، وحمايته من استغلاله في التسول أو التسبب أو تشريده، وحمايته من الإتجار به، وفق مواد قانون العقوبات 599-597-602-603، والمرسوم التشريعي رقم 3- للعام 2010 حول الإتجار بالأشخاص.

ونرى مما سبق أن الدستور السوري والمواد المنصوص عليها في القانون المدني والحوال الشخصية والعقوبات، شملت كل نواحي حقوق الطفل بدءاً من مرحلة تكوينه كجنين وحتى بلوغه السن القانوني، شاملاً جوانب حياته كافة من الاقتصادية والاجتماعية والجسدية والنفسية والعقلية وبالتالي لابد أن يمتلك المعلم بعض المعارف المتعلقة بحقوق تلامذته ليديرهم عليها ويطلعهم على حقوقهم وفق القانون، وواجباتهم تجاه المجتمع، ليكونوا المواطنين القادرين على النهوض به.

10- الجانب الميداني:

10-1- منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة في بحثها المنهج الوصفي التحليلي، لتحقيق أهداف البحث والتحقق من فرضياته، لأنه المنهج الأكثر ملائمة لطبيعة هذا البحث.

10-2-المجتمع الأصلي :

بلغ عدد المجتمع الأصلي للبحث من (15178) معلم ومعلمة في تربية حماة، وقامت الباحثة بأخذ عينة (4%) اختيرت بشكل عشوائي من المجتمع الأصلي فبلغ عدد العينة (608) معلماً ومعلمةً ، ولم يتم استرجاع سوى(581) استبانة صالحة للإدخال في البرنامج الإحصائي..

توزع أفراد العينة حسب الجنس(1)

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	246	42.34%
إناث	335	57.66%
المجموع	581	100%

توزع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة (2)

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
من 1- أقل من 10 سنوات	286	49.23%
من 10 سنوات وما فوق	295	50.77%
المجموع	581	100%

توزع أفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي (3)

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
إجازة جامعية	321	55.25%
دراسات عليا	260	44.75%
المجموع	581	100%

3-10- أدوات الدراسة:

قامت الباحثة بالرجوع إلى عدد من الدراسات التربوية التي حقوق الطفل في الاتفاقيات الدولية وفي القانون السوري وفي عدد من الدراسات العربية والأجنبية، و ثم صممت استبانة مكونة من أربعة محاور موزعة على (31) بنداً.

4-10-دراسة الصدق والثبات:

للتأكد من ثبات الاستبانة، قامت الباحثة بإتباع طريقتين هما:

-الثبات بالإعادة: بعد وضع الاستبانة، تمّ بتطبيقها على عينة استطلاعية للتأكد من ثباتها، بلغ عددها(30) معلم ومعلمة من معلمي التعليم الاساسي الحلقة الأولى في تربية حماة من خارج عينة البحث، وبعد مرور (25) يوماً أعادت الباحثة تطبيق الاستبانة على نفس العينة، وبعد معالجة البيانات إحصائياً تبين أنّ قيمة معامل الارتباط بين التطبيقين الأول والثاني، (0.81) عند مستوى دلالة (0.000) ومن هذه القيمة لمعامل الارتباط بين التطبيقين الأول والثاني نجد أنه دال إحصائياً وبالتالي هناك ارتباط مقبول وصالح لأغراض البحث العلمي، وبالتالي قيمة معامل ثبات الاستبانة مقبول.

الجدول (4) معامل الارتباط بين التطبيقين

مستوى الدلالة	معامل الارتباط سييرمان	عدد المعلمين في التطبيق2	عدد المعلمين في التطبيق 1
0.000	0.81	30	30

- طريقة ألفا كرونباخ: التي يمكن من خلالها حساب القيمة الأدنى لمعامل ثبات الأداة، و نلاحظ من الجدول التالي أن قيمة ألفا كرونباخ 0.80 وهذه القيمة تدل على درجة ثبات جيدة للاستبانة أي 80% .

الجدول (5) قيمة الفاكرونباخ

الفاكرونباخ	البنود
0.80	31

يلاحظ مما سبق أن درجة ثبات الاستبانة مقبولة لأغراض البحث العلمي، باستخدام الطريقتين السابقتين.

- صدق الاستبانة: للتأكد من صدق الأداة لجأت الباحثة إلى صدق المحتوى، وقد قامت بتوزيع الاستبانة في صورتها المبدئية على عدد من أعضاء الهيئة التدريسية والفنية في كلية التربية بجامعة حماة ودمشق وعلى بعض المختصين في وزارة التربية من حملة شهادة الحقوق، وذلك لإبداء آرائهم وملاحظاتهم فيما يخص مدى ارتباط فقرات المقياس بالمجال الذي تندرج تحته، ومدى سلامة الصياغة اللغوية لكل فقرة، إضافة إلى إبداء ملاحظات أخرى يراها المحكمون ضرورية، حيث تمّ حذف وإضافة بعض البنود.

-التقدير الكمي للمقياس (توزيع الدرجات): ومن أجل سهولة تفرغ الاستبانة، وللإجابة عن أسئلة البحث وفرضياته أعطي لكل بند من البنود الواردة وزناً متدرجاً وفق مقياس ليكرت الخماسي.

الجدول رقم (6) يبين توزيع خيارات الإجابة ودرجاتها على المقياس

1	2	3	4	5	الدرجة
درجة ضعيفة جداً	درجة ضعيفة	درجة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً	الإجابة

واستناداً إلى قاعدة التدريب الرياضي يمكن التعامل مع متوسطات الدرجات كما هو مبين في الجدول (7) الذي يوضح ذلك :

الجدول (7) يبين فئات قيم المتوسط الحسابي والقيم

الموافقة لها

فئات قيم المتوسط الحسابي	درجة وعي المعلمين بحقوق الطفل
4.2 - 5	كبيرة جداً
3.4 - 4.19	كبيرة
2.6 - 3.39	متوسطة
1.8 - 2.59	منخفضة
1 - 1.79	منخفضة جداً

ولتسهيل تفسير النتائج، فقد تم دمج الإيجابتين (كبيرة جداً وكبيرة) و كذلك (منخفضة و منخفضة جداً)، وبذلك أصبح المعيار المستخدم للحكم على درجة الاحتياجات التدريبية على النحو الآتي:

الجدول (8) فئات قيم المتوسط الحسابي والقيم

الموافقة لها

النسبة المئوية المقابلة	درجة الوعي	فئات قيم المتوسط الحسابي
70% وما فوق	كبيرة	3.4 - 5
50%-70%	متوسطة	2.6-3.39
50% وما دون	منخفضة	1- 2.59

5-10- تطبيق الاستبانة:

التطبيق الميداني للاستبانة: بعد بناء الاستبانة والتأكد من صدقها من خلال عرضها على السادة المحكمين وبعد التأكد من ثباتها من خلال التحقق من الثبات بالإعادة والاتساق الداخلي، تبين صلاحيتها للتطبيق، قامت الباحثة بتطبيقها وتوزيعها على المعلمين والمعلمات في مدارس حماة، ثم تفرغها تمهيداً لإدخالها ومعالجتها بواسطة البرنامج الإحصائي.

6-10- الأساليب الإحصائية:

قامت الباحثة بإدخال تطبيق نتائج البحث في الحاسب، تمهيداً لمعالجتها بواسطة الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لاستخراج التحليلات الإحصائية المناسبة، وشملت هذه التحليلات الإحصائية ما يلي:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

- اختبار t- test ت ستودنت لدلالة الفروق بين المتوسطات .

11- نتائج البحث وتفسيرها:

سؤال البحث: درجة وعي المعلمين بحقوق الطفل في القانون السوري ؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة عن طريق برنامج الرزم الاحصائية spss بحساب المتوسطات الحسابية ثم ترتيبها وفق الجدول الآتي:

الجدول(9) المتوسطات الحسابية والانحرافات لكل محور

والمقياس ككل

المحور	المتوسط	درجة وعي المعلمين
معرفة حقوق الطفل في الدستور	3.36	متوسطة
معرفة حقوق الطفل في قانون المدني	2.69	متوسطة
معرفة حقوق الطفل في قانون الأحوال الشخصية	1.31	منخفضة
معرفة حقوق الطفل في قانون العقوبات	1.02	منخفضة
كل المحاور	2.09	منخفضة

من الجدول السابق نلاحظ أن بأن متوسطات إجابات المعلمين على بنود الاستبانة متوسطة في محوري معرفة حقوق الطفل في الدستور والقانون المدني، ومنخفضة في باقي المحاور وعلى مجموع المحاور، وهذا يعني أن معارف المعلمين بخصوص فوائين حقوق الطفل في الدستور

والقانون المدني جيدة نسبياً ولاسيما فيما يتعلق بحق الطفل بالمواطنة والتعليم والأسرة والطبابة في المراكز الصحية وفي الصحة المدرسية ويمكن ربط هذه النتيجة بمحاولة وزارة التربية بوضع دليل مبسط منذ فترة وجيزة للمهارات الحياتية القانونية وهو دليل ميسر لعمل المعلمين تم وضعه من قبل أخصائيين تربويين وأخصائيين من وزارة العدل من قضاة ومحامين ويشمل هذا الدليل العديد من المهارات القانونية التي يجب أن يتعلمها المعلم مع بعض الأنشطة التي يطبقها في الصف لإكساب هذه المهارات القانونية للأطفال، وتمّ تدريب مجموعة من المعلمين عليها وشاركت الباحثة بتدريب عدد من المعلمين في نهاية العام 2022 مع عدد من المنظمات العالمية كالـيونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرها وكانت نتائج التدريب جيدة، ولعل الانقطاع عن متابعة التدريب للمعلمين سبب انقطاع عن زيادة هذه المهارات القانونية أو اكتسابها من قبل فئة قليلة منهم.

الفرضية الأولى: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات المعلمين على بنود الاستبانة عند مستوى دلالة (0.05) حول وعيهم بحقوق الطفل في القانون السوري إلى متغير الجنس.

الجدول(10)الفروق بين متوسط إجابات المعلمين تبعاً لمتغير

الجنس

القرار	مستوى المحسوبة	درجات	قيمة ت	الانحراف اري	المتوسط	العدد	المتغير الجنس	المجال
غير دال	0.322	499	0.75	4.19	35.63	246	ذكر	درجة وعي علمين بحقوق
				4.03	35.91	335	انثى	الطفل

نلاحظ أن قيمة المحسوبة (0.322) هي أكبر من مستوى الدلالة (0,05)

وبالتالي نقبل الفرضية القائلة لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات المعلمين على بنود الاستبانة حول درجة وعيهم بحقوق الطفل تعزى إلى متغير الجنس، عند النظر إلى مستوى وعي المعلمين بحقوق الطفل في القانون السوري، تظهر نتائج تشير إلى عدم وجود فرق ملحوظ بين الذكور والإناث، يعود ذلك إلى عدة عوامل، فالبرامج التدريبية التي يتلقاها المعلمون، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً، تركز على تعزيز المعرفة القانونية المتعلقة بحقوق الطفل بشكل متساوٍ، وقد يكون للثقافة المجتمعية تأثير كبير على كيفية فهم المعلمين لهذه الحقوق، ففي العديد من المجتمعات يتم التعاطي مع حقوق الطفل كموضوع شامل يتجاوز الفروق الجنسية، مما يعزز من وعي الجميع بنفس القدر، كما يُعتبر التفاعل مع المجتمع المحلي والزيارات الميدانية جزءاً مهماً من تطوير الوعي، وهذا الأمر يتاح لكلا الجنسين على حد سواء. حيث يشتركون في التجارب العملية

والمشاريع التي تهدف إلى تعزيز حقوق الأطفال، مما يزيد من إدراكهم وفهمهم، وبالتالي درجة معرفة المعلمين بحقوق الأطفال هي نفسها بالنسبة للمعلمين والمعلمات وتتشابه النتيجة مع دراسة فايز وكامير في تركيا والتي أثبتت عدم وجود فروق في آراء المعلمين والمعلمات حول حقوق الطفل تعود لمتغير الجنس، واختلفت مع دراسة اسماعيل وآخرين في سلطنة عمان والتي أثبتت وجود فروق بين المديرين تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث.

الفرضية الثانية: : لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات المعلمين على بنود الاستبانة عند مستوى دلالة (0.05) حول وعيهم بحقوق الطفل في القانون السوري تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

الجدول (11) الفروق بين متوسط إجابات المعلمين تبعاً سنوات الخبرة

المجال	متغير سنوات الخبرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة	درجات الحرية	مستوى الدلالة المحسوبة	القرار
درجة وعي المعلمين بحقوق الطفل	1-أقل من عشر سنوات	286	34.21	3.13	0.76	499	0.201	غير دالة
	عشر سنوات وما فوق	259	34.25	3.16				

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة ت المحسوبة (0.201) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي لا توجد فروق في متوسط إجابات المعلمين حول درجة وعيهم بحقوق الطفل تعزى لمتغير المؤهل العلمي،

وبالرجوع إلى المتوسطات الحسابية نجد تقارب بين المعلمين ذوي الخبرة العالية والخبرة الأقل، وقد يرجع ذلك إلى أن المعلمين تلقوا نفس المواد في برنامج الإعداد في كلياتهم التي تخرجوا منها حيث لا يوجد أي مادة في برامجهم التعليمية حول حقوق الطفل أو قوانين حقوق الطفل، عدا برامج التعليم المفتوح حيث توجد مادة تسمى تشريعات الطفولة ومنظماتها وتدرس بالسنة الأولى، وجميع المدرسين المعينين خريجي تعليم نظامي وليس تعليم مفتوح، وقد تتاح للمعلمين ذوي الخبرة الأقل فرص كثيرة للتعلم من زملائهم الأكثر خبرة، حيث يمكنهم تبادل الخبرات والتجارب خلال الاجتماعات والمناقشات، هذه الديناميكية تساهم في تعزيز فهمهم للقضايا المتعلقة بحقوق الطفل، مما يعزز من قدرتهم على التعامل معها بفعالية في الفصول الدراسية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات إجابات المعلمين على بنود الاستبانة عند مستوى دلالة (0.05) حول وعيهم بحقوق الطفل في القانون السوري تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

الجدول (12) الفروق بين متوسط إجابات المعلمين تبعاً لمتغير

المؤهل العلمي

القرار	مستوى المحسوبة	درجات	قيمة ت	الانحراف اري	المتوسط	العدد	المتغير المؤهل العلمي	المجال
دالة	0.044	499	0.61	4.15	36.24	321	إجازة جامعية	درجة وعي ميين بحقوق الطفل
				4.07	38.21	260	دراسات عليا	

نرى في الجدول السابق أن قيمة ت المحسوبة (0.044) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي توجد فروق بين إجابات المعلمين تعزى لمتغير المؤهل العلمي حول درجة وعي المعلمين بحقوق الطفل، وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية نجد أن الفرق يعود لصالح المعلمين من خريجي الدراسات العليا، ومن خلال التواصل مع بعض المعلمين من ذوي الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) تبين أن أغلبهم في مرحلة الماجستير تطرق في دراسته لموضوع حقوق الطفل والبعض تناولت رسالته المهارات القانونية أو تجربة وزارة التربية في تعليمها للمعلمين، وكذلك مشاركة البعض في وضع الدليل كخبرات تربوية، وبالتالي اطلعهم على الموضوع كان أشمل وأكثر عمقاً من المعلمين المجازين في اختصاص التربية، يعود هذا الفارق إلى عدة أسباب رئيسية، حيث يتلقى خريجو الدراسات العليا تدريباً أكاديمياً معمقاً، حيث تشمل دراساتهم مواضيع متقدمة تتعلق بحقوق

الطفل و القانون و علم النفس التربوي وهذا التأهيل يمنحهم أدوات فكرية ونقدية تمكنهم من فهم القضايا المتعلقة بحقوق الطفل بشكل شامل، مما ينعكس على أساليبهم في التدريس وتوجيه الطلاب، وقد يميل خريجو الدراسات العليا إلى الانخراط في أبحاث ومشاريع تتعلق بحقوق الطفل، مما يوفر لهم فرصاً لتطبيق المعرفة النظرية في السياقات العملية، هذا التفاعل مع المجتمع المحلي والمشاركة في ورش العمل والمبادرات الحقوقية يساهم في تعزيز وعيهم ويزيد من قدرتهم على توصيل هذه المفاهيم للمتعلمين.

المقترحات:

- تعميم فكرة الثقافة القانونية على جميع القطاعات والمؤسسات ومنها القطاع التعليمي ولاسيما فيما يتعلق بحقوق الطفل.
- إجراء دورات تدريبية للمعلمين حول حقوق الطفل الدولية وكما وضعها القانون السوري.
- تعميم فكرة دليل المهارات الحياتية القانونية على جميع المعلمين وفي كل المحافظات للاستفادة منها.
- ممكن إدخال مادة تشريعات الطفولة ومنظمتها التي تدرس في التعليم المفتوح، إلى قسم معلم الصف في التعليم النظامي ليستفيد منها المعلمون بعد التخرج.
- إجراء دراسات مشابهة حول حقوق الطفل من وجهة نظر أولياء الأمور أو برامج تعليمية للأطفال تزيد من معارفهم حول حقوقهم.

المراجع:

- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل 1989.
- اسماعيل، عمر هاشم والعبري، خلف مرهون و كاظم، علي مهدي.(2021). درجة الوعي بقوانين حقوق الطفل لدى مديري المدارس في سلطنة عمان وانعكاساتها على ممارستهم اليومية. المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، مجلد(45)، العدد(2).
- البقعاوي، صالح سليمان.(2020). المبادئ والأهداف المتعلقة بحقوق الطفل المدرسية كما جاءت في وثيقة اليونسيف لاتفاقية حقوق الطفل دراسة نقدية في ضوء التربية الإسلامية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مجلد (28)، العدد(5).
- بيرقدار، رزان.(د.ت). محاضرات مدخل إلى القانون. الجامعة السورية الخاصة، دمشق.
- دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012.
- الرشيد، عماد الدين.(2009). مشروع قانون حقوق الطفل في سورية دراسة تحليلية نقدية في ضوء الشريعة الإسلامية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد(25)، عدد(2).
- رضوان، حسين موسى محمد.(2016). حقوق الطفل في القانون الدولي والشريعة الإسلامية. المجلة القانونية، البحرين، العدد(5).

- زيدان، يسري.(2004).مدى مراعاة منهاج التربية الوطنية المقرر لصفات المواطن الصالح. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

- ضياء الدين، محمد.(2014). حقوق الطفل مفهومها وتطورها عبر التاريخ البشري. أعمال المؤتمر السادس لحماية الطفل، طرابلس 20-22-11-2014.

- فوال، محمد خير و يوسف، أصف و تركو، محمد.(2017). تشريعات الطفولة ومنظمتها، منشورات جامعة دمشق، برنامج التعليم المفتوح، دمشق.

- القانون المدني السوري لعام 1949 و تعديلاته.

- قانون الأحوال الشخصية لعام 1953 و تعديلاته.

- قانون العقوبات السوري لعام 1949 و تعديلاته.

- قانون المخدرات السوري لعام 1993.

- قانون منع الإتجار بالأشخاص الصادر بالمرسوم التشريعي (3) للعام 2010.

- الانصاري، وداد مصلح والمقاطي، فاطمة صنهات.(2020). حقوق الطفل في كتب الدراسات الاجتماعية والمواطنة بالتعليم في ضوء الميثاق العالمي لحقوق الطفل وخصوصية المجتمع السعودي. مجلة الطفولة العربية، العدد الخامس والثمانون.

-Faiz, M. & Kamer, S.(2017). Prospective teachers opinions concerning children's rights, journal of education and learning, 6(3), 104-118.

-Stromso, M.(2018). Children's rights, participatory research and the co-construction of national belonging . peace research institute Oslo-Norway,1(1),25-44.

الملاحق:

(استبانة رأي)

زميلتي المعلمة/ زميلي المعلم

نضع بين أيديكم هذه الاستبانة حول درجة معرفتكم بحقوق الطفل في القانون السوري ، يرجى الإجابة عليها بكل صدق وموضوعية وذلك بوضع (X) في الجدول الموافق لرأيكم، علماً أن الاستبانة لأغراض البحث العلمي فقط شاكرين تعاونكم.

الجنس: أنثى..... ذكر.....

سنوات الخبرة: من 1- أقل من عشر سنوات عشر سنوات

وما فوق

المؤهل العلمي: إجازة دراسات عليا.....

الرقم	المحاور	بدرج جداً	بدرج بسطة	بدرج بسطة	بدرج بسطة	بدرج بسطة
معرفة حقوق الطفل في الدستور السوري						
1	حق الطفل في الأسرة					
2	حق الطفل في حرية التعبير					
3	حق الطفل في المواطنة					
4	حق الطفل في الرعاية حية(التلقيح- المعالجة-برامج الصح بسية)					
5	حق الطفل في التعليم					
معرفة حقوق الطفل في القانون المدني						
6	حق الطفل في الشخصية القانونية					
7	حق الطفل في الاسم					
8	حق الطفل في اللقب(الكنية)					
9	حق الطفل في الأسرة					
10	حق الطفل في الجنسية					
معرفة حقوق الطفل في قانون الأحوال الشخصية						
11	حق الطفل في النسب					
12	حق الطفل في النفقة					
13	حق الطفل في الرضاعة					
14	حق الطفل في الحضانة					

					15 حق الطفل في الميراث
					16 حق الطفل في الولاية على نفسه
معرفة حقوق الطفل في قانون العقوبات					
					17 عقوبة الإجهاض
					18 عقوبة إيذاء الطفل (الضرب بدي والتعنيف)
					19 عقوبة الإيذاء المفضي إلى الموت
					20 عقوبة قتل الطفل
					21 عقوبة قتل المرأة للطفل اتقاءً
					22 عقوبة مساعدة الطفل على نار
					23 حماية الطفل من الاغتصاب
					24 حماية الطفل من الفحشاء
					25 حماية الطفل من السفاح
					26 عقوبة خطف الطفل
					27 عقوبة خطف القاصر بقصد الزواج كاب الفجور
					28 عقوبة إهمال الطفل
					29 حماية الطفل من المخدرات (الاتج طي)
					30 حماية الطفل من التسول

					عقوبة الإتجار بالأشخاص	31
--	--	--	--	--	------------------------	----